

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير - البيض
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية
بعضوان:

الوظيفة المالية و دورها في تحسين كفاءة اختيار الموارد المالية في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة: مؤسسة سونالغاز البيض

إشراف الأستاذ:
بوشاكر جلول

من إعداد الطلبة:
فتاتي عائشة.

نوقشت و أجريت علنا بتاريخ :
الاثنين 17 جوان 2019
أمام أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الملاحظة
1. بوران سمية	دكتورة	رئيسا
2. بوشاكر جلول	دكتور	مشرفا مقرا
3. مجدوي شهرزاد	دكتوره	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2019

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى أبي الغالي وأمي الحنون

حفظهما ربي ورعاهما

الى قرة عيني وبهجت روحي إخوتي

هارون الرشيد وعبد القادر

الى جميع عائلة فتاتي

الى جميع صديقاتي

الى كل من علمني حرفا وجلست متعلما بين يديه

الى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل

عائشة

الشكر و التقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد..

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي فرصة إنجاز هذا العمل فله الحمد أولاً وأخراً كما أنه لا بد لي وأنا أخطو خطواتي الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيتها في رحاب الجامعة مع أساتذتي الكرام .

وقبل أن أمضي أتقدم باسمي آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا بنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل وخص بالشكر والتقدير:

الأستاذ الفاضل بوشاكر جلل

الذي أقول له بشراك رسول الله صلى الله عليه وسلم

"ان الحوت في البحر... والطير في السماء... ليصلون إلى معلم الناس الخير"

كما أتقدم بمجزيل الشكر إلى جميع أفراد مؤسسة سونلغاز من إداريين وعمال فجزاهم الله كل خير

و أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة في إنجاز هذا العمل طالبة من المولى عز وجل ان ينتفع به غيري.

والصلاة والسلام على الرحمة المهداة سيدنا وعظيمنا وقائدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

الملخص:

ان الحديث عن مالية المؤسسة الاقتصادية ليس بالأمر الهين ،حيث تعد من المواضيع ذات الاهمية البالغة وذلك نظرا للدور الحساس الذي تلعبه الاموال في المؤسسة الاقتصادية حيث تعتبر الضمان الوحيد لاستمراريتها وبقائها .

وبتالى فإن الادارة المالية او الوظيفة المالية تعد من اهم الوظائف داخل المؤسسة الاقتصادية ،كونها نقطة ارتكاز كافة الوظائف الاخرى حيث تسهر هذه الوظيفة على توفير الاموال اللازمة للمؤسسة من مصادره المختلفة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة لتمويل كافة انشطتها سواء كانت استغلالية او استثمارية ،ومن هنا يبرز دورها في فعالية اختيار التوليفة المناسبة للتمويل من بين كافة البدائل التمويلية المتاحة امام المؤسسة ، بما يضمن تشكيل توليفة مثلى للهيكل المالي ،كما تعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية المتوفرة للمؤسسة بغية تحقيق الاهداف المسطرة بمجداة .

ولإبراز الدور الهام للوظيفة المالية في تحديد وسائل التمويل للمؤسسة الاقتصادية قمنا بإجراء دراسة ميدانية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية البيض.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة اقتصادية ،وظيفة مالية ،تمويل ،كفاءة مالية ،هيكل مالي

Résumé:

Parler de l'institution financière de l'économie n'est pas facile, car c'est l'un des sujets de grande importance, en raison du rôle délicat joué par les fonds dans l'institution économique, qui est la seule garantie de continuité et de survie.

Par conséquent, la fonction de gestion financière ou fonction financière est l'une des fonctions les plus importantes au sein de l'institution économique, car elle permet d'économiser les fonds de l'institution de diverses sources de manière rapide et au coût le plus bas possible pour financer toutes ses activités, qu'il s'agisse d'exploitation ou Son rôle dans la sélection de la combinaison appropriée de financement parmi toutes les alternatives de financement disponibles pour l'institution garantit la formation d'une combinaison optimale de la structure financière et améliore l'efficacité des ressources financières disponibles pour l'institution afin d'atteindre les objectifs fixés. Etd'autres.

Pour souligner le rôle important de la fonction financière dans la détermination des moyens de financement de l'institution économique, nous avons mené une étude de terrain à la Direction de la distribution de l'électricité et du gaz de l'état des œufs.

Mots-clés: institution économique, fonction finance, finance, efficacité financière, structure financière

المحتويات	رقم الصفحة
الشكر و التقدير	
الاهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	
الفصل الاول :عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية	1
تمهيد	1
المبحث الاول :ماهية المؤسسة الاقتصادية	2
المطلب الاول : تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها	3
المطلب الثاني : انواع المؤسسات الاقتصادية	6
المطلب الثالث : وظائف واهداف المؤسسة الاقتصادية	15
المبحث الثاني :الاطر النظري للوظيفة المالية	20
المطلب الاول : مفهوم الوظيفة المالية وتطورها	20
المطلب الثاني : بيئة الوظيفة المالية	24
المطلب الثالث : دور واهداف الوظيفة المالية	29
المبحث الثالث :مهام الوظيفة المالية	34
المطلب الاول : التخطيط المالي و التنظيم المالي	35
المطلب الثاني : التحليل المالي	37
المطلب الثالث : التدقيق والرقابة المالية	55
خلاصة	56
الفصل الثاني : اساسيات التمويل في المؤسسة الاقتصادية	66
تمهيد	66
المبحث الاول :ماهية التمويل	67
المطلب الاول : تعريف التمويل	67
المطلب الثاني : خطوات وطرق التمويل	74

77	المطلب الثالث : انواع ومحددات التمويل
82	المبحث الثاني : الكفاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية
82	المطلب الاول : تعريف الكفاءة
84	المطلب الثاني : الفرق بين الكفاءة ومفاهيم اقتصادية اخرى ذات الصلة
87	المطلب الثالث : انواع الكفاءة
88	المبحث الثالث : الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية
88	المطلب الاول : مفهوم الهيكل التمويلي
93	المطلب الثاني : مكونات الهيكل التمويلي
114	المطلب الثالث : عوامل ومحددات التمويل
117	خلاصة
118	الفصل الثالث :دراسة حالة (مؤسسة سونلغاز- البيض -)
118	تمهيد
119	المبحث الاول : مدخل عام للمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز
119	المطلب الاول : نشأة وتطور المؤسسة الوطنية سونلغاز
125	المطلب الثاني : اهداف والتزامات المؤسسة الوطنية سونلغاز
126	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية سونلغاز
128	المبحث الثاني : تقديم مؤسسة سونلغاز - البيض -
128	المطلب الاول : لمحة عن المؤسسة
130	المطلب الثاني : التقسيم الاداري لمؤسسة سونلغاز
136	المطلب الثالث : الادارة المالية للمؤسسة (قسم المحاسبة و المالية)
138	المبحث الثالث : تحليل الوضعية المالية ووسائل لتمويل مؤسسة سونلغاز البيض
139	المطلب الاول :عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز
157	المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية بواسطة النسب و المؤشرات
172	المطلب الثالث : دراسة وسائل تمويل مؤسسة سونلغاز- البيض -
176	خلاصة
177	خاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2014 (اصول)	138
02	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2014 (خصوم)	141
03	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2015 (اصول)	142
04	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2015 (خصوم)	144
05	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2016 (اصول)	146
06	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2016 (خصوم)	148
07	جدول الحسابات والنتائج (2015/2014)	149
08	حساب مستويات النتائج	152
09	الميزانية الوظيفية (اصول)	153
10	الميزانية الوظيفية (خصوم)	155
11	حساب رأس المال العامل الصافي	157
12	حساب رأس المال العامل الخاص	158
13	حساب رأس المال العامل الإجمالي	159
14	حساب رأس المال العامل الاجنبي	160
15	حساب احتياج رأس المال العامل	161
16	مثل حساب الخزينة	162
17	حساب نسبة التمويل الدائم	163
18	حساب نسبة التمويل الذاتي	164
19	حساب نسبة الاستقلالية المالية	165
20	حساب نسبة قابلية السداد	166
21	حساب نسبة السيولة العامة	167
22	حساب نسبة السيولة المختصرة	168
23	حساب نسبة السيولة الحالية	169
24	حساب نسبة المردودية المالية	170
25	حساب نسبة المردودية الإقتصادية	171
26	وسائل التمويل الداخلية	172
27	وسائل التمويل الخارجية	173

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
60	انواع الرقابة المالية	01
61	اساليب الرقابة المالية	02
62	ادوات الرقابة المالية	03
127	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز	04
135	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز -البيض-	05
136	الهيكل التنظيمي للإدارة المالية (سونلغاز-البيض-)	06

قائمة الملاحق :

رقم	العنوان
01	الشكل القانوني للميزانية المالية (الاصول)
02	الشكل القانوني للميزانية المالية (الخصوم)
03	الشكل القانوني لجدول التمويل
04	الشكل القانوني لجدول الحسابات و النتائج
05	الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة
06	الشكل القانوني لجدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة
07	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز
08	الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز (اصول)(2014)
09	الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز (خصوم) (2014)
10	الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز (اصول) (2015)
11	الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز (خصوم) (2015)
12	الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز (اصول) (2016)
13	الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز (خصوم) (2016)

مقدمة عامة

تعتبر المؤسسات الاقتصادية اللبنة الأساسية التي تتركز عليها كافة اقتصاديات دول العالم سواء النامية منها او تلك السائرة في طريق النمو ، وذلك راجع لدور الهام الذي تلعبه هذه المؤسسات في خلق الثروة وتطوير عجلة التنمية و الاقتصاد.

ان تحقق هذا التطور يتطلب توفير المتطلبات وتظافر الجهود من قبل مختلف الاطراف و المصالح و الادارات الفاعلة في المؤسسة ككل .وبالتأكيد فإن حسن إدارتها تخطيطا ، تنظيميا ، توجيهيا و رقابتا يمثل مصدرا لفعاليتها و كفاءتها في تحقيق اهدافها .

حيث تقوم المؤسسة بالعديد من الوظائف نذكر منها على سبيل المثال وظيفة الإنتاج ،وظيفة التسويق ،وظيفة الموارد البشرية و الوظيفة المالية ،رغم أهمية هذه الوظائف المختلفة في المؤسسة ،إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من أبرز وأهم هذه الوظائف إذ لا يمكن للمؤسسة مواصلة نشاطاتها دون توفر الاموال اللازمة ،اي هي التي تحدد مستقبل المؤسسة ومدى استمراريتها ،فهي تلعب دورا حاسما في نجاح المؤسسة و تطويرها .

ومن اهم ما تسعى هذه الوظيفة الى تحقيقه هو توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة من مصادرها المختلفة ،وهذا قصد تغطية كافة مستحقاتها وتمويل كافة اوجه نشاطاتها سواء كانت استغلالية او استثمارية

وعليه فإن للتمويل أهمية بالغة بالنسبة إلى هذه المؤسسة لهذا يجب ترقية آليات تمويلها عن طريق إعداد سياسات تمويلية تأخذ في عين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسة وخصائصها عن طريق استحداث صيغ وأساليب تمويلية مناسبة لها تكون ذات فعالية اكبر من جهة وقادرة على توفير الأموال من جهة أخرى.

ومن هنا تنبثق الاشكالية التي احول معالجتها في هذه الدراسة و المتمثلة في :

➤ اشكالية الدراسة:

كيف تساهم الوظيفة المالية في تحسين كفاءة اختيار مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية؟

➤ الاسئلة الفرعية للدراسة:

وانطلاقا من الاشكالية يمكن صياغة الاسئلة الفرعية التالية :

- كيف برزت المؤسسات الاقتصادية كفاعل رئيسي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية للدول؟

- هل تساهم الوظيفة المالية في نجاح واستمرارية المؤسسة الاقتصادية ؟

- كيف يمكن ان تحقق الوظيفة المالية الكفاءة في اختيار المصدر الملائم لتمويل المؤسسة الاقتصادية ؟

- على أي اساس تتم عملية المفاضلة بين وسائل التمويل المتاحة للمؤسسة الاقتصادية ؟

-هل يقتصر تمويل المؤسسات الاقتصادية على المصادر الرسمية لتمويل فقط؟

❖ فرضيات الدراسة :

يتطلب تحليل الاشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة :

➤ الفرضية الرئيسية للدراسة:

تعمل الوظيفة المالية من خلال مهامها المختلفة على رفع الكفاءة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية ، مما يجعل من هذه الاخيرة النواة الأساسية لاقتصاد الدول ؛

➤ الفرضيات الفرعية للدراسة:

❖ تعدد انواع المؤسسة الاقتصادية ومجالاتها جعلها تساهم بشكل كبير في زيادة الدخل الوطني الذي يعتبر مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية ؛

مقدمة عامة

❖ تعمل الوظيفة المالية على توفير الموارد المالية للمؤسسة من مصادرها المختلفة الامر الذي يساعدها على تغطية احتياجاتها المالية في اجالها استحقاقها مما يضمن لها البقاء واستمرارية ؛

❖ تسعى الوظيفة المالية جاهدتها الى تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة وذلك من خلال الاستخدام الرشيد و العقلاني للموارد المالية المتاحة لديها لتمويل استخداماتها ؛

❖ تتم المفاضلة بين وسائل التمويل المتاحة للمؤسسة عن طريق جملة من الإجراءات التي يجب ان تقوم بها الوظيفة المالية لتمييز بين المصادر المتاحة و اختيار المصدر الاكثر ملائمة للمتطلبات المالية للمؤسسة ؛

❖ هناك عدة مصادر تلجئ اليها المؤسسة لتمويل مختلف اوجه نشاطها غير ان هذه المصادر تنقسم الى صنفين مصادر رسمية منظمة وفق اسس قانونية ،ومصادر غير رسمية تنشئ وفقا لعلاقات ودية بين الطالب على المال و مقدم المال

➤ اسباب اختيار الموضوع :

➤ الاسباب الموضوعية :

- اهمية الموضوع خاصة في ظل التطورات الحاصلة في صيغ وأساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية ؛
- طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة كونه المحرك او العجلة التي تقود المؤسسة ؛
- التعرف على الدور الذي تلعبه الادارة المالية في المؤسسة الاقتصادية .

➤ الاسباب الذاتية :

- ❖ ميولي الشخصي الى اجراء دراسة او بحث حول تمويل المؤسسات الاقتصادية
- ❖ الرغبة في مواصلة البحث حول موضوع دور الوظيفة المالية في تحديد وسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية
- ❖ كون الموضوع في صميم الاختصاص (الادارة المالية)

❖ صعوبات الدراسة :

ككل الابحاث و الدراسات واجهة الباحثة العديد من الصعوبات والمتعلقة اساسا ب:

- ❖ طول وشمولية موضوع الدراسة وتعدد متغيراته
- ❖ صعوبة الحصول على المراجع من مصادر مختلفة نظرا للوضع الراهن لمختلف الجامعات
- ❖ صعوبة اجراء دراسة ميدانية دقيقة كون الموضوع حساس
- ❖ صعوبة الحصول على كافة القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة
- ❖ صعوبة الحصول على مراجع اجنبية حول الموضوع

❖ اهداف الدراسة :

يتمحور الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- اعطاء نظرة عامة وشاملة حول ماهية المؤسسة الاقتصادية ؛
- التعرف على الادارة المالية للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة بيئة عملها واهم وظائفها ومهامها
- اعطاء حوصلة عامة حول التمويل في المؤسسة الاقتصادية ؛

- تسليط الضوء على مفهوم الكفاءة المالية للمؤسسة ؛

- توضيح اهم المصادر التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها في تمويل مختل اوجه نشاطها و سياسات المتبعة في التمويل و الاسس التي يتم من خلالها المفاضلة بين مختلف وسائل التمويل

❖ اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة التي قمت بها في :

-يعتبر تمويل المؤسسات الاقتصادية من اهم المواضيع التي نالت اهتمام العديد من الباحثين في علم الادارة المالية خاصتا تلك المتعلقة بجانب التمويل الاسلامي كونه احد احدث صيغ التمويل

- تقديم حوصلة عامة حول ماهية المؤسسة الاقتصادية

- ابراز دور وأهمية الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية وطبيعة العلاقة بينها وبين المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة على حد سواء

- ابراز اهم الادوات المستخدمة في دراسة و تحليل الوضع المالي للمؤسسة الامر الذي يساعد هاعلى تحديد احتياجاتها المالية ،وبتالي اختيار المصدر المناسب للتمويل .

- تقديم لمحة عن التمويل و الهيكل التمويلي للمؤسسة و الدور الذي تلعبه الكفاءة التمويلية في تحسين الوضع المالي للمؤسسة من خلال الاستخدام الرشيد لموارد المالية

❖ حدود الدراسة :

❖ الحدود المكانية :

تقع المؤسسة محل الدراسة في ولاية البيض يرتكز نشاطها الاساسي في توزيع الكهرباء و الغاز فهي تشرف على توزيع الكهرباء و الغاز لعدد من الدوائر والبلديات التابعة للولاية وتعتبر فرع من الفروع الغربية لشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز (سونلغاز)

❖ الحدود الزمانية :

قمت بإجراء الدراسة والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة ما بين سنة 2014 الى سنة 2016 وهذا طابعا راجع الى قرار مسؤولي المؤسسة بمنح

المعلومات المالية المتعلقة بهذه السنوات

❖ منهجية الدراسة :

من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية وتحليل مدى صحة فرضيات الدراسة التي قمنا بها ،اتبعنا المنهج الوصفي و التحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري لتوضيح مختلف المفاهيم و المصطلحات،اما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات و الوثائق والقوائم التي قدمت لنا من قبل المؤسسة .

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مختلف المراجع والمصادر التي اتاحت امامنا لانجاز هذه الدراسة بالإضافة الى بعض الوثائق الممنوحة لنا من قبل المؤسسة محل الدراسة .

❖ ادوات الدراسة :

اعتمدت في اجراء هذه الدراسة على مختلف الكتب و المجلات و المداخلات و المذكرات و مواد بعض القوانين و التشريعات و المواقع الالكترونية ،هذا فيما يخص الجانب النظري .اما عن الجانب التطبيقي فاعتمدت على اسلوب المقابلة الشخصية مع مدير قسم المحاسبة و المالية وذلك ليتسنى لي جمع كافة المعلومات

الازمة التي تخص المؤسسة ،حيث قدمت لي مجموعة من الوثائق و القوائم التي ساعدني على اجراء الدراسة الميدانية رغم قلتها وذلك احتراما لمبدأ التحفظ والخصوصية في المؤسسة

❖ الدراسات السابقة :

هناك عدد من الابحاث و الدراسات لها علاقة بعض جوانب الدراسة و التي اجريت حول التمويل في المؤسسة الاقتصادية ،وسعيا مني لإنجاح هذه الدراسة استعنت ببعض منها ، ومن ابرزها ما يلي حول:

❖ مليكة زغب :تحليل اساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة)مداخلة مقلمة لنفيعل الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وآثارها على الاقتصاديات و المؤسسات ،جامعة سكيكدة .

تهدف هذه الدراسة الى توضيح اهم المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية للتمويل بالإضافة الى دراسة محددات اختيار التمويل المناسب للمؤسسة ،وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة والكشف عن مختلف مصادر تمويلها من خلال تحليل هيكلها المالي .ومن ابرز نتائج هذه الدراسة ما يلي :

- ان المؤسسة محل الدراسة تعاني من اختلال في الهيكل المالي فنسبة الديون الاجمالية تفوق نسبة الاصول الاجمالية
- تتحمل المؤسسة مخاطر كبيرة تتمثل في اعتمادها الكبير و الكبير جدا على المصادر الخارجية لتمويل
- لجوء المؤسسة الى التمويل قصير الاجل بسبب انعدام البدائل التمويلية (التمويل طويل الاجل) الامر الذي اثر سلبا على رأس المال العامل وبالتالي اختلال الهيكل المالي .

❖ زولوي فضيلة :سنة 2009 ملكرة مقلمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة بومردس ،بعنوان تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمت الجديدة في الجزائر (دراسة حالة)

حيث قامت بتقسيم دراستها الى اربعة فصول ،تعرضت في الفصل الاول الى مصادر التمويل التقليدية و الحديثة في المؤسسة الاقتصادية ،ثم انتقلت في الفصل الثاني وتناولت فيه المتغيرات الاقتصادية وآثارها على ميكانيزمات تمويل المؤسسة الاقتصادية ،اما الفصل الثالث فجاء بعنوان التحرير المالي و اثاره على الميكانيزمات التمويلية للمؤسسة الاقتصادية حيث عرجت على قانون النقد و القرض (افريل 1990)واهم ما قدمه من امتيازات تمويلية للمؤسسات الاقتصادية ،وأخيرا قامت بإجراء دراسة حالة حول طرق تمويل مؤسسة الكهرباء والغاز الجزائر .

ومن ين اهم النتائج التي وصلت اليها ما يلي :

- ❖ تعتبر صيغ التمويل من خلال التمويل الذاتي و التمويل من خلال اللجوء الى السوق المالي و الاقتراض من اهم الطرق التقليدية لتمويل المؤسسة الاقتصادية .
- ❖ يعتبر النشاط التمويلي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية المسؤول الرئيسي على استمراريته و بقائها .
- ❖ يعد التمويل التأجيري من اهم التقنيات المستحدثة لتمويل المؤسسة الاقتصادية .
- ❖ تعتمد المؤسسة محل الدراسة بشكل كبير على وسائل التمويل التقليدية خاصة التمويل الذاتي و التمويل عن طريق الاقتراض .
- ❖ رائدة فراح :سنة 2014 ، ملكرة مقلمة لنيل شهادة الماستر ،جامعة ام البواقي ،بعنوان مصادر التمويل الحديثة وآثارها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،

ومن خلالها تناولت الباحثة جملة من المفاهيم الاساسية المتعلقة بالتمويل في المؤسسة الاقتصادية، مبرزتا في ذلك اهم المصادر التقليدية والحديثة لتمويل هذه المؤسسات، واخيرا قامت بإجراء دراسة ميدانية قامت من خلالها بعرض مختلف مصادر تمويل المؤسسة محل الدراسة وذلك عن طريق عرض نتائج الاستبيان الذي قامت به، ومن خلال هذه الدراسة توصلت الى النتائج التالية :

- ❖ يعتبر التمويل الذاتي المصدر الاول الذي تعتمد عليه المؤسسة الاقتصادية للتمويل وذلك نظرا لانخفاض تكلفته و درجة مخاطرته
- ❖ الاسهم العادية و الاسهم الممتازة حقوق ملكية تستفيد منها المؤسسة إلا انها تفقدها المرونة التسييرية.
- ❖ ساهمت تقنيات التمويل المستحدثة في الجزائر و المتمثلة في تقنية التمويل التأجيري و راس مال المخاطر في تلبية احتياجات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ولكن بنسبة ضئيلة مقارنة بدول المتقدمة وذك راجع الى قلة المؤسسات المالية العاملة فيها .

❖ هيكل الدراسة:

لقد قمت بإجراء هذه الدراسة عن طريق تقسيمها الى ثلاثة فصول حيث تناولت في الفصل الاول عموميات حول المؤسسة الاقتصادية و الوظيفة المالية، و قمت بتقسيمه الى ثلاثة مباحث رئيسية المبحث الاول بعنوان ماهية المؤسسة الاقتصادية ، بينما المبحث الثاني عنوانته بالا طار النظري للوظيفة المالية ، والمبحث الثالث قدمت فيه مهام الوظيفة المالية .

اما الفصل الثاني فكان بعنوان اساسيات التمويل في المؤسسة الاقتصادية وتطرق في الى ماهية التمويل في المبحث الاول، بينما تطرقت الى الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية في المبحث الثاني ، وقمت بإعطاء لمحة عن الهيكل التمويلي للمؤسسة في المبحث الثالث ؛

بينما خصصت الفصل الثالث للدراسة الميدانية فجاء بعنوان دراسة حالة (مؤسسة سونلغاز البيض)، حيث اشتمل على ثلاثة مباحث ؛المبحث الاول قمت فيه بعرض عام حول الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز تحت عنوان مدخل للمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز ، بينما المبحث الثاني فخصصته للمؤسسة محل الدراسة وعنوانته بتقديم مؤسسة سونلغاز البيض، والمبحث الاخير قمت فيه بتحليل الوضعية المالية ووسائل التمويل للمؤسسة محل الدراسة .

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

تمهيد:

تلعب المؤسسة الاقتصادية دورا هاما في اقتصاد السوق الامر الذي جعلها تحتل مكانة مرموقة في اقتصاد أي دولة ، وذلك راجع إلى مساهمتها في زيادة النشاط الاقتصادي نموه وتطوره، كونها مصدر للقيمة المضافة ومصدر للثروة حيث تساهم وبشكل كبير في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول.

ولا يمكننا القيام بذلك إلا بالتنسيق مع مختلف وظائفها التي تعتمد عليها في مزاولة نشاطها ، ومن اهم هذه الوظائف الوظيفة المالية حيث تعمل هذه الاخيرة على توفير مختلف الاحتياجات المالية لها والسهر على استخدامها استخدام أمثل في الوقت المناسب وبتكلفة المنخفضة بالإضافة إلى جملة من المهام التي تعنى بها هذه الوظيفة من تسيير، وتنظيم وغيرها من الوظائف وللإلمام بهذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: الإطار النظري للوظيفة المالية

المبحث الثالث: مهام الوظيفة المالية

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الرئيسي الذي يدور حوله النشاط الاقتصادي للدول، وذلك من خلال العملية الانتاجية التي تتضمن مجموعة متجانسة من العناصر البشرية والمادية التي تعمل من خلال وظائفها المختلفة على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة .

حيث شهدت المؤسسات الاقتصادية أشكالاً مختلفة عبر التاريخ وبالأخص في القرن العشرين وذلك لما طرأ عليها من تغييرات وتحديثات بصفة كبيرة تجاوزت الدورين الاقتصادي والاجتماعي لتقتحم الدور السياسي { شركات متعددة الجنسيات }

وعليه سأتناول في هذا المبحث مجموعة من المفاهيم التي تسمح بالتعرف على المؤسسة وخصائصها وكذا أنواعها وأهم وظائفها وأخيرا الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية و خصائصها

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

هناك عدة تعاريف للمؤسسة الاقتصادية لا يمكن حصرها أو إيجازها في تعريف واحد وذلك راجع إلى

عدة أسباب نذكر منها:¹

• التطور المستمر الذي تشهده المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها وفي أشكالها القانونية

منذ ظهورها وخاصة في القرن العشرين

• تشعب واتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية ،سواء الخدمية منها او الانتاجية وقد

ظهرت مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت وفي أماكن مختلفة مثل

المؤسسات متعددة الجنسيات

• اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجيات

من خلال ما سبق يمكن سرد بعض التعاريف المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية:

• إن المؤسسة الاقتصادية تمثل نظام تفاعلي مؤلف من مجموعة من الموارد المادية والمعنوية

ومجموعة من الافراد الذين تجمعهم علاقات رسمية وغير رسمية من أجل تحقيق رسالة المؤسسة

والغاية التي وجدت من أجلها.²

¹ ناصر دادي عدون ،اقتصاد المؤسسة ،الطبعة الأولى ،دار المحمدية ،الجزائر العاصمة ،1998 ،ص9

² خبابة عبد الله ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الطبعة 2013 ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2013 ،ص 12

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

- تعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها: منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تأخذ القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الاهداف المسطرة في نطاق زماني ومكاني محدد.¹
- المؤسسة الاقتصادية هي: تنظيم إنتاجي معين الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية محددة من خلال جمع عوامل انتاجية معينة ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل عليه من الفرق بين الإيراد الكلي وتكاليف الانتاج.²
- يمكن ان تعرف المؤسسة الاقتصادية على انها مجموعة من الافراد يشاركون وينسقون جماعيا في منظمة مهيكلية { داخل تنظيم مهيكل } لانتاج السلع والخدمات فالمؤسسة لم يعد ينظر إليها من زاوية ميكانيكية لعملية الانتاج ولكن كمنظمة اجتماعية، حيث يتم دراستها من خلال تنظيم السلطات توزيع المهام، اتخاذ القرار مواقف وتصرفات الافراد.³
- المؤسسة وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية، المادية والمالية، اللازمة للإنتاج الاقتصادي بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي توجد فيه.⁴

¹ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 25

² عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 24 - 25

³ غول فرحات، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 9

⁴ اسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 10

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نذكر من بينها ما يلي:¹

✓ تعد المؤسسة ذات شخصية مستقلة وقانونية، إذ تمتلك صلاحيات، وحقوق ومسؤوليات

، وواجبات

✓ تسعى إلى أداء وظيفتها التي أسست من أجلها بسبب امتلاكها القدرة على تنفيذ

الانتاج ، التوزيع التصدير باستعمال وسائل متعددة تسمح بتحقيق الاهداف المسطرة بأقل تكلفة

✓ تمتلك القدرة على البقاء، وهي استمرار المؤسسة من خلال حصولها على تمويل كافٍ

وتأقلم مع الظروف السياسية واهتمام بالعمالة الكافية، مما يساهم في تعزيز قدرتها على التكيف مع

الظروف المتقلبة والمتغيرة

✓ تحديد برامج وأساليب العمل ، حيث تسعى كل مؤسسة إلى وضع اهداف محددة ومن ثم

تحرص على تحقيقها

✓ تهتم بتوفير الموارد من اجل استمرار العمليات الخاصة بها وتحصل على هذه الموارد من

خلال الايرادات المالية والقروض

✓ تتأقلم مع البيئة المحيطة بها ،حتى تستطيع تنفيذ المهام الخاصة بها في احسن الظروف وفي

حال لم تتأقلم مع البيئة فقد تتعرض عملياتها وأهدافها للعرقلة

✓ تعد وحدة اقتصادية رئيسية في المجتمعات ،بسبب مساهمتها في العملية الإنتاجية ونمو

الدخل الوطني

¹ <http://www.ksaaffices.com> /زرته في { 16:35 } 2019/03/27

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

✓ تتعرض المؤسسة للخطر باستمرار، حيث يمكن ان تخسر جزء او كل تسبيقاتها المالية

والمادية في حالة الفشل

✓ يتحتم على المؤسسة إعداد انظمة قادرة على انتاج المعلومات وتحويلها الى بيانات تمكن

من انجاز المهام المنوطة بها على اكمل وجه ،وتعتبر الشكلية المعلوماتية والاتصالية بمثابة العنصر

الحيوى للمؤسسة.

المطلب الثاني: انواع المؤسسات الاقتصادية

هناك عدة اشكال يمكن ان تأخذها المؤسسات الاقتصادية ومن اهم المعايير التي تصنف بحسبها

المؤسسات ما يلي:

✓ المعيار القانوني

✓ المعيار الحجم

✓ المعيار الاقتصادي {نوع النشاط}

الفرع الاول: تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني

يتم تصنيف المؤسسات طبقا لهذا المعيار:

✓ مؤسسات خاصة

✓ مؤسسات عمومية

✓ مؤسسات مختلطة

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

أولاً: المؤسسات الخاصة

هي تلك التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص كالمؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات¹، فالمؤسسات الفردية تنشأ عن شخص واحد هو رب العمل أو صاحب رأس المال أما مؤسسات الشركاء فتكون تحت حيازة عدة حاملين لرؤوس الاموال بحوزتهم شخصية معنوية وذمة خاصة حيث يتوزع التنظيم والتسيير ورأس المال على اكثر من شخص²، وتنقسم الى³:

- شركات الاشخاص
- شركات ذات المسؤولية المحدودة
- شركات الاموال
- شركات توصية بالأسهم

أ/ شركات الأشخاص:

وتعتبر امتداد للمؤسسات الفردية وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على ان لا يتجاوز عدد الشركاء 20 شخصا ويتم اقتسام الربح والخسارة وتنقسم بدورها إلى ثلاثة اقسام:⁴

شركات التضامن ، شركات التوصية ، شركات المحاصة

¹ أحمد طرطار ، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 17

² المادة 416 ، القانون المدني رقم 88-14 ، مؤرخ في 03 ماي 1988

³ غول فرحات ، الوجيز في اقتصاد المؤسسة ، مرجع سابق ، ص 17

⁴ عبد الغفور عبد السلام وآخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص 24

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

1/ شركات التضامن: تعد من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصص قد تكون متساوية أو تختلف في القيمة أو في طبيعة الحصة من شريك لآخر في حين التزام المؤسسة بواجباتها نحو المتعاملين معها يفوق ما يقدمونه عن حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة وتعتبر هذه أهم ميزة في هذه الشركة .

ويكون نشاطها في قطاعات اقتصادية مختلفة وغالبا ما تكون ذات أحجام صغيرة أو متوسطة ، ويتقاسم فيها الشركاء الأرباح بنسبة ما قدموه من حصص في رأسمالهم.¹

2/ شركات التوصية البسيطة:

وتكون ملكية الشركة لفتتين ، فئة الشركاء المتضامنين وهم مسئولين عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بنسبة ما يملكون ، بالإضافة إلى حصص في رأس مال وفئة ثانية هم شركاء موصين يساهمون بقسط من رأس مال الشركة ، وتنحصر مسؤولياتهم المالية في قيمة حصصهم في رأس مال الشركة ، وتنحصر مسؤولياتهم المالية في قيمة حصصهم في رأس مال الشركة ، ولا يحق لهم إدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة²

3/ شركة المحاصة:

هي شركة مستقرة فيما بين الشركاء أنفسهم و هي تفتقد إلى وجود الشخصية المعنوية حيث تتميز عن الشركات التجارية الأخرى بأن كيانها منحصر بين المتقاعدين وبأنها غير معدة بالإطلاع عليها ، فشركة المحاصة لا وجود لها إلا فيما بين الشركاء وتقتصر العلاقة فيما بينهم على كيفية اقتسام الأرباح والخسارة³

¹ ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سابق ، ص 17

² عبد الغفور عبد السلام وآخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، مرجع سابق ، ص 24

³ مصطفى كمال طه ، الشركات التجارية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية القاهرة (مصر) ، 2000 ، ص 151

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

ب/ شركة ذات المسؤولية المحدودة:

هي شركة تؤسس من شخص واحد او عدة اشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص¹. وقد حدد المشرع الجزائري رأسمال الشركة بأن لا يقل عن 100000 دج وينقسم الى حصص ذات قيمة اسمية متساوية تقدر بـ 1000 دج على الأقل؛² كما يجب أن لا يتجاوز عدد الشركاء عشرين شريكا.³

ج/ شركات الاموال:

كذلك تسمى شركات المساهمة وهي تتكون من مجموعة من الاشخاص يساهمون بحصص في رأسمال الشركة، وتكون قيمة الاسهم متساوية وقابلة للتداول، وصاحب الأسهم لا يتحمل الخسارة إن وقعت إلا بقدر قيمة الأسهم التي يشارك بها، كذلك يتقاضى عائدات على أسهمه على شكل أرباح موزعة⁴، وقد حدد المشرع الجزائري رأسمال شركات المساهمة على ان لا يقل عن 5 ملايين دج، في حالة لجوء الشركة إلى الاكتتاب بالأسهم، وأن لا يقل عن 01 مليون دج إذا لجأت الشركة إلى التأسيس المغلق⁵ كما يجب أن لا يقل عدد شركاء عن 7 شركاء.⁶

¹ الفقرة الأولى من المادة 564 من القانون التجاري الجزائري

² المادة 566 من القانون التجاري الجزائري تبعا للمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993

³ المادة 590 من القانون التجاري الجزائري

⁴ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 57

⁵ المادة 594 من القانون التجاري الجزائري تبعا للمرسوم التشريعي السابق

⁶ عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص 29

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

د/شركات التوصية بالأسهم:

تعتبر كشركة التوصية البسيطة من حيث ضمها فئتين من الشركاء متضامين وموصين غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهمتهم في رأسمال الشركة ولهم التصرف فيها بالبيع أو التنازل، دون الرجوع إلى الشركاء المتضامين على عكس شركة التوصية البسيطة¹.

ثانيا: المؤسسات العمومية

في هذا النوع من المؤسسات يكون رأس المال مملوكا كمجموعة عمومية ممثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما أن سلطة القرار ترجع إليها، فهي مؤسسات تابعة للقطاع العام وتخضع للتشريعات الخاصة به²، وهناك عدة أنواع للمؤسسات العمومية نذكر منها:³

أ/المؤسسات الادارية:

هي تلك المؤسسات التي تمارس نشاطات ذات طبيعة إدارية محضة، وتستخدمها الدولة كوسيلة لإدارة مرافقها الإدارية العامة أي نشاطاتها العامة التي تتولاها لتقديم خدمات أساسية للمجتمع كالتيقلم والصحة والبريد والخدمات الاجتماعية.

¹ غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، مرج سابق، ص26

² عمر الصخري، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 15

³ أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 15

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

ب/المؤسسات المهنية:

هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص لهم مصلحة مشتركة وعادة ما تكون هذه المصلحة مهنة معينة مثل: نقابة المحامين نقابة المهندسين ،نقابة الأطباء يخول لها القانون الاستقلال في ممارسة شؤون المهنة والإشراف عليها عن طريق هيئة منتخبة من بين الممارسين لهذه المهنة وتلك، حيث تملك هذه المؤسسة المهنية سلطة تلازم أعضائها المهنية والسياسية للدولة معاً.

ج/المؤسسات العامة الاقتصادية:

هي مؤسسات تتمتع بالاستقلال الإداري يخول لها تحقيق الهدف الذي أحدثت من أجله وذلك بقصد إشباع الحاجات العامة؛ ومنحت لها شخصية معنوية واستقلال إداري عن الدولة.

ثالثاً: المؤسسات المختلطة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين القطاع العام والخاص أي مؤسسات عمومية تشترك مع مساهمين خواص في إطار الاقتصاد المختلط ،مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع لضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة¹.

¹ غول فرحات ،اقتصاد المؤسسة ،مرجع سابق،ص 17

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم

من أهم المعايير المعتمد عليها في تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار عدد العمال وهنا تختلف تقسيمات المختصين للمؤسسات¹. وعادة ما نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات:

✓ المؤسسات المصغرة { الحرفية }

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

✓ المؤسسات الكبيرة

أولاً: المؤسسات المصغرة { الحرفية }

هي مؤسسات يتراوح عدد عمالها من الواحد الى عشرة تتعدد انواع الانشطة التي تمارس فيها (حدادة، فن تشكيلي، نسيج،.....).

ثانياً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت وضعيتها القانونية على أنها كل مؤسسة إنتاجية للسلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ، لا يفوق رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو تقدم مجموع ميزانيتها السنوية بحيث لا تفوق 500 مليون دج.

¹ محمد قوجيل، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2008 ، ص 15

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

ثالثا: المؤسسات الكبيرة

تشغل يد عاملة كبيرة تفوق 500 عامل، تتميز بضخامة رأسمالها تعود ملكيتها إلى عدد كبير من الأشخاص، ولهذه المؤسسات أشكال مختلفة نذكر منها¹:

أ/المجمع: عبارة عن مجموعة من المؤسسات تربطها علاقات مالية واقتصادية وهي تابعة للمؤسسة الأم ومثال ذلك في الجزائر "مجمع صيدال"

ب/المؤسسات متعددة الجنسيات:

هي عبارة عن مؤسسات عابرة للقارات ولا تعرف حدودا جغرافية حيث تنشط في العديد من البلدان، وفي العديد من المجالات، متبعة في ذلك العديد من السياسات والإستراتيجيات تختلف من مؤسسة لأخرى، تتميز بضخامة رأسمالها و عائداتها.

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي { نوع النشاط }

هذا المعيار يصنف المؤسسات حسب طبيعة نشاطها ويطلق على هذا الترتيب بالقطاع الأول، القطاع الثاني و القطاع الثالث، وذلك راجع إلى اختلاف كل قطاع عن الآخر من حيث النشاط ونوعية الخدمات التي يقدمها والمنتجات وكذلك حجم المؤسسة في كل قطاع ورأسمالها، وعليه سوف نتطرق لكل قطاع على حدى:

¹ جوامع إسماعين، مساهمة الاندماجات والتحالفات في تدويل نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية منشورة

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

أ/القطاع الأول:

يجمع تلك المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها، وتربية المواشي حسب تفرعاتها بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري وغيره من النشاطات المرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية.

ب/القطاع الثاني:

يتمثل في قطاع الصناعة، أي المؤسسات الصناعية وهي مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية أساساً إلى منتجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيطي، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة، بالإضافة إلى صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقات وغيرها { الصناعات الإستخراجية }¹.

ج/القطاع الثالث:

يتضمن هذا القطاع جميع المؤسسات التي تنشط خارج القطاعين السابقين ونعني بها:²

1. مؤسسات الخدمات:

هي المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات مختلفة كمؤسسات النقل، عيادات الطب، البريد والمواصلات...

¹ غول فرحات، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 18

² عرابجي إسماعيل، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 17

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

2. المؤسسات المالية:

هي التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين .

3. المؤسسات التجارية:

4. هي التي يتمثل نشاطها في التجارة أي القيام بعمليات التوزيع، التصدير والاستيراد

وغيرها....

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات عرف تطورا مدهلا في العقدين الأخيرين، وعليه هناك من يضيف قطاعا رابعا يجمع تلك المؤسسات التي تمنح الخدمات لمؤسسات أخرى: الإعلام الآلي، الأمن، الاستشارة¹.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف المؤسسات الاقتصادية

الفرع الأول: وظائف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة مجموعة من الوظائف بالغة الأهمية للقيام بنشاطها وأداء دورها الاقتصادي والاجتماعي على أكمل وجه ومن أهم هذه الوظائف نذكر ما يلي:

1. وظيفة الموارد البشرية:

تحتل وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة، فهذه الأخيرة لها أموال زبائن، أسواق ولتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي وهو الأفراد؛ وتعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات

¹ غول فرحات، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص19

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بأعلى كفاءة وفعالية¹.

2. وظيفة التمويل:

التمويل كمجموعة من المهام والعمليات، يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المتحصل عليها من خارج المؤسسة بكميات ونوعيات وتكاليف مناسبة طبقاً لبرامج وخطط المؤسسة²، وتنقسم هذه الوظيفة إلى مهنتين أساسيتين: مهمة الشراء ومهمة التخزين.

أ/ مهمة الشراء:

هي مجموعة من الأنشطة التي تختص بتوفير مستلزمات النشاط من خارج المؤسسة بالكمية والجودة والأسعار المناسبة وفي الوقت المحدد ومن المصدر المناسب³.

ب/ مهمة التخزين:

هي مجموعة من الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة على أساس أنظمة محكمة ووفق صيغ معينة وعبر أجهزة مختصة لتأمين الإمداد المستمر بالمستلزمات السلعية لعمليات التشغيل في الزمن المحدد وبالكمية الكافية والنوعية المطلوبة⁴.

¹ جمال الدين، محمد المرسى، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 36

² ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 294

³ علي شرقاوي، المشتريات وإدارة المخازن، الدار الجامعية، بيروت، 1995، ص 75

⁴ أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، مرجع سابق، ص 75

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

3. وظيفة الإنتاج:

هي الوظيفة المكلفة بتصنيع المنتجات المطلوبة في السوق كما يتطابق مع المواصفات و الشروط التي حددتها إدارة هندسة الإنتاج ويتمثل نشاط هذه الوظيفة في:

✓ **الصنع** : هو تحويل المواد الأولية بغرض الحصول على منتجات جاهزة للاستهلاك أو الاستعمال.

✓ **التركيب**: هو ضم القطع النصف مصنعة والتأليف بينها للحصول على منتجات أخرى للاستهلاك أو الاستعمال .

ومن جهة الاقتصاد يمكن اعتبار الإنتاج على أنه عملية تحويل المدخلات المادية إلى مخرجات صناعية بهدف الاستهلاك المباشر أو الغير المباشر¹.

4. وظيفة التسويق:

يعد التسويق وظيفة أساسية لمعرفة حاجات الزبائن، والوقوف عليها فهي من الوظائف الملازمة للزبون، ومن خلالها تقدر حاجات الزبائن ومتطلباتهم وبناء علاقة ودية معهم وبالتالي الوصول إلى الرضا والولاء الذي يحقق الربح والاستمرار للمؤسسة².

¹ كمال المغربي، أساسيات في الإدارة، طبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995، ص 14

² عمر طارق عمر سليم، علاقة التسويق الإلكتروني بتعزيز الميزة التنافسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية

الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص 11

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

5. الوظيفة المالية:

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة فهي لا تقوم بنشاطها دون توفر الأموال اللازمة لتمويل مختلف أوجه انشطتها، ومن جهتنا يمكن أن نعرف الوظيفة المالية على أنها تلك الوظيفة التي لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها مهما كان نوع النشاط الذي تقوم به {صناعي، زارعي، خدماتي} حيث تختص بتصريف أموال المؤسسة سواء كانت ذاتية {داخلية} أو أجنبية {خارجية} وفقا لبرامجها وخططها المسطرة والتي من شأنها أن تحقق أهداف المؤسسة بكل رشادة وعقلانية في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تعتبر الأهداف نتائج تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال مزاولتها للأنشطة المختلفة ومن أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي¹ :

اولا : الأهداف الاقتصادية

تتمثل الاهداف الاقتصادية فيما يلي:

• تحقيق الربح

يعتبر الربح من بين أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا نظرا لحاجة المؤسسة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو حيث أن تحقيق الربح يسمح لها بتوسيع النشاط، تحديد

¹ غول فرحات، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص ص 13-14

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون وطبعا تختلف درجة الاهتمام بالأرباح بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

• تحقيق متطلبات المجتمع

وذلك من خلال تحقيق متطلبات المجتمع من سلع وخدمات وفي المقابل تحقيق الأرباح من خلال عمليات البيع

• عقلنة الإنتاج

ويتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني والرشيد لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى عملية المراقبة الشاملة وهو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلك، تعظيم الأرباح وتدنية التكاليف.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:

• ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال مقابل مجهوداتهم وهو ما يسمح بتحسين معيشة العمال.

• الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال من خلال علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص رغم اختلافاتهم في المستوى العلمي.

• توفير التأمين والمرافق للعمال { التأمين الصحي ، التأمين من حوادث العمل..... } فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

ثالثا: الأهداف الثقافية والرياضية

تتعلق بالجانب الترفيهي والتكويني ومن بينها:

- توفير الوسائل الترفيهية والثقافية التي تعمل على إفادة العمال وأبنائهم ،لأن ذلك له الأثر البالغ على المستوى الفكري للعمال و شعورهم باهتمام المؤسسة بهم .
- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى ،تدريبيا كفيلا يمكنهم من التحكم الجيد في استعمال الوسائل الجديدة وهو ما يسمح بالرفع من مردوية المؤسسة.
- تخصيص أوقات للرياضة ،مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الخمول ويعطيه الحيوية في العمل .

رابعا: الأهداف التكنولوجية

ويتم تحقيقها من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير ،وذلك بتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وترصد لها مبالغ كبيرة .

المبحث الثاني: الإطار النظري للوظيفة المالية

تعد الوظيفة المالية الركيزة الأساسية لأي نشاط سواء كان اقتصادي ،سياسي أو حتي اجتماعي.فهي توجد في الهيئات الحكومية ومنشآت الأعمال الاقتصادية وكذا منظمات المجتمع المدني،وتوجد على المستوى العائلي أو الفردي كذلك ،وفيما يلي سأتطرق إلى هذه الوظيفة في المؤسسة الاقتصادية كونها من أهم وظائفها ،وذلك راجع إلى الدور الذي تلعبه في المحافظة على بقائها واستمراريتها وتطورها من خلال توفيرها للأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج ،ومن ثم تطوير قيمتها المالية وزيادتها ،وكذلك المحافظة على السيولة

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، وفي هذا السياق سأقوم بعرض الإطار النظري للوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول : مفهوم الوظيفة المالية وتطورها

المطلب الثاني : بيئة الوظيفة المالية

المطلب الثالث : دور وأهداف الوظيفة المالية

المطلب الأول : مفهوم الوظيفة المالية وتطورها

الفرع الأول : مفهوم الوظيفة المالية

➤ للوظيفة المالية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

الوظيفة المالية هي تلك التي تهتم بالحصول على أموال الأزمة للمؤسسة وإدارة هذه الأموال وحسن استغلالها في المشروعات الاستثمارية¹.

➤ هي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار وفي مجال التمويل كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية².

➤ الوظيفة المالية في تعريفها البسيط هي : مجموعة من المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها المختلفة، واختيارها بما يتلاءم مع احتياجات المؤسسة في إطار محيطها المالي، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية وكذا برامج تمويلها و حاجاتها اليومية. وعند تحديد الحاجات ودراسة الإمكانيات للحصول على الأموال، تأتي العملية الثانية وهي القرار باختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح للمؤسسة بتحقيق خططها ومزاولة نشاطها

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 285

² منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 08

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

بشكل عادي. وصولاً إلى أهدافها في جوانب الإنتاج والتوزيع وأخيراً تحصيل الأرباح حسب الظروف المحيطة بها وعلاقتها مع المتعاملين، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن ودوره في ذلك¹.

➤ ويمكن تعريف الوظيفة المالية على أنها مجموعة من المهام والأنشطة التي تصب في توفير الموارد المالية وتسييرها باستعمال مختلف الأدوات الكمية والتقنية وهي تسعى بذلك إلى اختيار المزيج المالي الملائم من أموال خاصة، تمويل ذاتي، ديون بمختلف استحقاقاتها، والتي تحقق لها أحسن مردودية بأقل تكلفة².

➤ ومع التطور الجوهري بدأت الوظيفة المالية تأخذ مفهوماً أكثر اتساعاً لتشمل اتخاذ القرارات بشأن الأموال المطلوبة، وتحت هذا القرار مدى اعتماد المؤسسة على القروض لتمويل أنشطتها سواء كان هذا التمويل طويل أو قصير المدى. كما دخلت الوظيفة المالية في مجالات أخرى تتمثل في اتخاذ القرارات بمجالات الاستثمارات المستقبلية في كل عنصر من عناصر الأموال الثابتة والمتداولة بما يضمن كفاية الأموال المستثمرة في كل أصل.

كذلك اقتضى الأمر إلى إضافة مهمتين جديدتين إلى الوظيفة المالية، الأولى هي التخطيط المالي لمعرفة ما ستكون عليه الأوضاع في المستقبل وذلك قبل اتخاذ القرار، وأما المهمة الثانية فهي الرقابة المالية للحكم على مدى سلامة القرارات التي يتم اتخاذها بالفعل³.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للوظيفة المالية

مرت الوظيفة المالية بعدة تطورات وبعدها من المراحل والمتغيرات التي أدت إلى اتساع مهامها ومجالاتها، وفيما يلي سأنتقل لمراحل هذا التطور:¹

¹ بين الموقف سهلة، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوي، قسنطينة، 2006، ص 12

² عبد الغفار حنفي وآخرون، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 01

³ جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 27

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

➤ لم يكن مفهوم الإرادة المالية واردا على ذهن ولم يسمع به أحد في مرحلة الاكتفاء الذاتي ومرحلة المقايضة وذلك راجع إلى حاجات الإنسان البسيطة والمحدودة، إلا أنه وبعد ظهور المال والنقود كوسيط للتبادل وإجراء معاملات المصاحب للتطور في بيئة الأعمال أدى إلى تطور الفكر الإداري داخل منظمات الأعمال .

➤ ظهرت الإدارة المالية كعلم مستقل مع تطور علم إدارة الأعمال بعد أن كانت جزءا من علم الاقتصاد، وكانت تسمى بمالية الشركات حيث كان تركيزها ينصب على مواضيع روتينية إجرائية بالدرجة الأولى، مع بداية القرن العشرين وبرز الثورة الصناعية زاد تركيز الإدارة على تنظيم عمليات الاندماج والتصفية وكذا توفير أموال اللازمة لإنشاء مؤسسات جديدة حيث كان محور اهتمام العديد من المفكرين آنذاك.

➤ بعد التطور الهائل الذي شهدته منظمات الأعمال إبان الثورة الصناعية وظهر منظمات مالية متخصصة في الاستثمار ومنح الائتمان، ظهرت الحاجة إلى تقييم البدائل الاستثمارية وترشيد القرارات المالية. بالإضافة إلى التدخل الحكومي في شؤون العمل ومنظمات الأعمال أخذت الإدارة المالية بعدا آخر يتمثل في الجانب التمويلي والاستثمار بالإضافة إلى الجانب الإجرائي في المعاملات المالية²

➤ وفي الفترة (1929-1933) فترة الكساد العظيم في العالم أصبحت إجراءات الإفلاس وإدارة السيولة بالإضافة إلى حل المشكلات المالية من أهم موضوعات الإدارة المالية إذ صاحب هذه الفترة زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي حيث صدرت تشريعات تدعو إلى نشر البيانات المالية وتقييم الأداء المالي للمنظمات

¹ عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2013، ص 19

² <https://hrdission.com> زرته في (2019/03/23) (10:25)

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

➤ أما في الأربعينات والخمسينات تركز الاهتمام في معالجة الكساد العظيم إذ أصبحت معالجة مشاكل الإفلاس والاندماج وإعادة التنظيم وتوفير الأموال لتوسع موضوعات ذات أهمية خاصة بنسبة للإدارة.

➤ وفي الخمسينيات حدث تطور جوهري يتمثل في الاعتماد على الوسائل الكمية كالتحليل المالي والتخطيط ومعالجة مشاكل الإدارة من وجهة نظر داخلية

➤ وشهدت الستينيات اهتماما كبيرا بدراسة تكلفة الأموال و لاستثمار في الأصول المالية والغير مالية بفضل نظرية المحفظة التي وضع أساسها هاري ماركوتز وذلك في بادية الخمسينيات

➤ وفي منتصف الستينيات ظهر نموذج تسعيرة الأصول الرأسمالية الذي يساهم فيه كل من شارب وفانا ومورس

➤ أما في السبعينيات استمر الاهتمام بالاستثمار وتعرض نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية لتحديات نتيجة لظهور نموذج منافس حملته نظرية التسعيرة بالمراجعة التي قدمها ستيفن رسي كما ظهر في السبعينيات كذلك نموذج لتقييم الأصول المالية وهو نموذج الاختيار الذي قدمه فيشر و شولز

➤ ومن السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر زاد اهتمام الإدارة المالية بالتوسع في استخدام التكنولوجيا والنظام الآلي واستخدام الحاسوب في المجال المالي الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات جوهريّة في النواحي التنظيمية والإدارية ونماذج اتخاذ القرارات مما أدى إلى فتح آفاق واسعة في مجالات تحليل المشاكل المالية واتخاذ القرارات.¹

¹ عبدا لله عبدا لله السنفي، مرجع سابق، ص 33-34

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

المطلب الثاني: بيئة الوظيفة المالية

يقصد بالبيئة كل العناصر والمتغيرات التي تحيط بالمنظمة وتمتلك تأثيرا عليها وتنقسم إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية.

البيئة الداخلية ويقصد بها كل القوى التي تعمل داخل المنظمة نفسها وتشمل الهيكل التنظيمي وكافة الوظائف الإدارية والتنظيمية والإنتاجية، أما البيئة الخارجية فيقصد بها كل العناصر والمتغيرات التي تقع خارج المنظمة وتمتلك تأثيرا عليها مثل المتغيرات الاقتصادية والسياسية، العملاء والموردين وغيرها¹.

الفرع الأول: البيئة الداخلية للوظيفة المالية { الإدارة المالية }

للوظيفة المالية دور هام في نجاح المؤسسة وذلك من خلال تأثيرها وتأثيرها بمختلف الوظائف الأخرى داخل المؤسسة. ويمكن إبراز هذا التأثير فيما يلي:²

أولا : علاقة الوظيفة المالية بوظيفة الإنتاج

تؤثر الوظيفة المالية على وظيفة الإنتاج وتتأثر بها، إذ أن أي قرار إنتاجي لا بد له من أموال لازمة لتحقيقه، وقد تقف قلة الأموال عائقا في سبيل ذلك، وكذلك سوء أداء وظيفة الإنتاج أو سوء المنتجات من السلع والخدمات وضعفها يؤثر بشكل سلبي على أداء الوظيفة المالية والعكس فكفاءة أداء الوظيفة الإنتاجية يؤثر إيجابيا على الوظيفة المالية حيث أن هذه الأخيرة هي المسؤولة بالتنسيق مع وظيفة الإنتاج عن تحديد تكاليف الإنتاج الثابتة والمتغيرة وتحديد سعر البيع وهامش الربح الممكن تحقيقه.

¹ زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1997، ص 20

² عبدا لله عبدا لله السنفي، الإدارة المالية، مرجع سابق، ص 35

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

ثانيا : علاقة الوظيفة المالية بوظيفة التسويق

العلاقة بين الوظيفة التسويقية والوظيفة المالية وثيقة وذات تأثير متبادل فالوظيفة التسويقية من أجل ممارسة الوظائف والأعمال المناطة بها تحتاج إلى الأموال التي يجب أن توفرها الوظيفة المالية ،وبالتالي فإن وظيفة التسويق لا تستطيع توزيع المنتجات وتسويقها وفتح فروع ومراكز تسويقية في مناطق مختلفة وتعيين مندوبي البيع...

بدون توفير الأموال اللازمة لذلك.

ومن ناحية أخرى فإن أهم مسؤوليات الإدارة المالية هي زيادة الأرباح وهذا لا يتم إلا من خلال زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتسويقها بالشكل الجيد الذي يسمح بزيادة المبيعات وبالتالي تحقيق أرباح هائلة. وهذا من مسؤوليات وظيفة الإنتاج والتسويق .

ثالثا: علاقة الوظيفة المالية بوظيفة الموارد البشرية

هناك علاقة وثيقة بين الوظيفة المالية ووظيفة الموارد البشرية ،إذ أن العنصر البشري هو المورد الأساسي لمنظمات الأعمال لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بحسب المؤهلات والخبرات والمهارات في مختلف المصالح والتخصصات من الإداريين والمحاسبين والمهندسين وبالتالي فإن المنظمة في حاجة إلى الأموال من أجل اختيار هذه العناصر وتدريبها بما يؤدي إلى تحسين المنتجات من السلع والخدمات وتوزيعها وزيادة المبيعات منها وبالتالي زيادة الإيرادات من الأموال والأرباح.

رابعا: علاقة الوظيفة المالية بوظيفة الشراء والتخزين

المؤسسة في حاجة إلى الموارد الأولية والمنتجات نصف مصنعة والمستلزمات الإنتاجية والخدمية من أجل إنتاج السلع أو الخدمات ،حيث تقوم وظيفة الشراء بتوفير هذه المواد والمستلزمات وفقا لأسس علمية وعملية ولا يمكن للمنظمة توفيرها إلا بتوفير أموال الأزمة لذلك. فبدون هذه الأموال لا يمكن للمنظمة

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

القيام بالعملية الإنتاجية والتسويقية. ومن ناحية أخرى كلما قامت وظيفة المشتريات بأداء وظيفتها بكفاءة وفعالية كلما أدى ذلك إلى تحسين عملية الإنتاج وزيادة المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح وهذا يعكس التأثير المتبادل بينوظيفتين.

خامسا: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى

أي قرار تتخذه المؤسسة يترجم إلى قرار مالي، وبما أن المال يعتبر المحرك الأساسي للأنشطة الممارسة على مستوى الإدارات المختلفة لا يمكن عزل الوظيفة المالية عن أي نشاط داخل المؤسسة.¹

الفرع الثاني: البيئة الخارجية للوظيفة المالية

تتأثر الوظيفة المالية بالعديد من المتغيرات الخارجية للمؤسسة ومن أهمها المتغير المالي والاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي ومن أهم هذه المتغيرات نذكر ما يلي:²

أولا: التضخم النقدي

للتضخم النقدي تأثير كبير على منظمات الأعمال وبصفة خاصة على عملياتها المالية، الأمر الذي يزيد من أعباء المديرين الماليين، وذلك من خلال مواجهتهم للارتفاع في الأجور والفوائد والانخفاض في أسعار الأسهم والسندات، كما أن ارتفاع معدل الفائدة الناتج عن التضخم يؤدي إلى ارتفاع معدل فائدة الديون. ومن ناحية أخرى فإن المؤسسة تستند في عملياتها على خطط طويلة الأجل القائمة على التنبؤ الدقيق لتكاليف والإيرادات المحتملة، وهذا الأمر لا يكون سهلا في ظل التضخم النقدي حيث أن تكاليف العمل والآلات والمعدات تتغير بشكل كبير ومؤثر مما يصعب الحصول على تنبؤ دقيق. كما أن التضخم يسبب ارتفاع في رأسمال الضروري للإنتاج والتوزيع، وبالتالي زيادة التكاليف الواجب تعويضها من عملية البيع كما

¹ عاطف وسيم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص ص 40-20

² عدنان تايه النعيمي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، طبعة الاولى، دار المسيرة، عمان، 2003، ص 18

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

أن تكاليف التوسع والتجديد ترتفع وكذلك مطالبة العمال برفع الأجور وكل ذلك يعتبر ضغطا على المديرين الماليين للحصول على رأسمال إضافي.

ثانيا : تقلب أسعار فائدة العملات الأجنبية

إن عدم استقرار أسعار الفائدة له تأثير كبير على أداء الوظيفة المالية وقراراتها وخاصة عندما تكون تقلباتها مرتفعة خلال فترة قصيرة ،حيث ذلك إلى تنقل الأموال سعيا وراء فائدة أعلى ،الأمر الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على مصادر التمويل قصيرة الأجل كما أن التقلب في اسعار الصرف يؤثر تأثيرا كبيرا على أداء منظمات الأعمال وإدارتها المالية التي تتطلب أعمالهم القيام بعمليات الاستيراد والتصدير.

الأمر الذي يزيد من حدة المخاطر التي تتعرض لها هذه المنظمات وإدارتها المالية من جراء هذه التقلبات.

ثالثا : المنظمات المالية

تمثل المنظمات المالية أهم بيئة اقتصادية تعمل من خلالها الوظيفة المالية في المؤسسة وتتمثل هذه المنظمات في الأسواق المالية والمنظمات الأخرى، حيث تقوم الوظيفة المالية بتمويل مختلف أنشطتها من خلال عمليات السوق المالي وتتمثل أساسا في القروض وبيع الأسهم والسندات ،حيث تتم عملية البيع من خلال التعامل في سوقين ،السوق الأولي وتتم فيه عملية بيع الإصدارات الجديدة لأول مرة .والسوق الثانوي أو سوق التداول وهي التي يتم فيها بيع وشراء الإصدارات من الأسهم والسندات.

أما المنظمات الأخرى التي تعمل من خلالها الوظيفة المالية على تلبية حاجيات المؤسسة ماليا فتتمثل في:

أ/البنوك التجارية:

هي التي تقوم بدور الوساطة المالية من خلال قبول الودائع من أصحاب الفائض المالي ومنحها إلى أصحاب العجز المالي في شكل قروض قصيرة الأجل في الأغلب.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

ب/منظمات الادخار والإقراض:

وهي التي تستلم مدخرات المودعين ثم تستثمرها على شكل قروض طويلة الأجل تمنح للأفراد ومنظمات الأعمال الأخرى .

ج/شركات التمويل:

وهي التي تختص في منح القروض إلى الأفراد ومنظمات الأعمال مقابل فوائد مرتفعة

د/صناديق التقاعد والمعاشات:

هي التي تقوم بجمع مبالغ مالية من العاملين والموظفين ومن ثم استثمارها في أسواق المال كما تقدم دفعات معينة بشكل دوري للعمال بعد إحالتهم إلى التقاعد.

هـ/بنوك الاستثمار:

وهي التي تخصص في بيع الأوراق المالية الصادرة لأول مرة عن مختلف منظمات الأعمال وذلك لمساعدتها في الحصول على ما تحتاجه من أموال طويلة الأجل.

و/المتعاملون بالاستثمار والسماسة:

المتعاملون بالاستثمار الذين يشترون الأوراق المالية لحسابهم الخاص ثم يقومون بإعادة بيعها لمشتري آخر. أما السماسر فهو الذي يقوم بتنفيذ أوامر شراء وبيع الأوراق المالية مقابل عمولة يتقاضها من الطرفين { البائع والمشتري }

رابعاً: العملاء

تقوم منظمات الأعمال ببيع منتجاتها من السلع والخدمات في السوق وبالتالي تحصل على إيراداتها منه أي أن الطلب على هذه المنتجات ينشأ من هذه السوق . وكذلك حجم المبيعات وأسعارها يعتمد على بيئة السوق وعلى درجة المنافسة فيه.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

فإنه لا أحد من هؤلاء يستطيع التأثير على كمية السلعة المعروضة أو سعرها.

أما إذا كانت المؤسسة تنشط في سوق يتميز بالاحتكار أي أن هناك عدد قليل من المنتجين فيكون لدى إدارة المنظمة المقدرة على التحكم في سعر البيع والكمية المعروضة

خامسا : الموردون

تحصل منظمات الأعمال على عوامل الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع والخدمات من الموردين في السوق. وبالتالي فإن أسعار عوامل الإنتاج من مواد ومستلزمات وتكنولوجيا وغيرها اللازمة للعملية الإنتاجية في المنظمة يحددان معا هيكل التكاليف. أي أن المنافسة كاملة فإن المنظمة تستفيد من وفرة العوامل وتعدد مصادرها وانخفاض أسعارها. أما إذا كانت بنية السوق تتميز بدرجة عالية من الاحتكار فإن المنظمة تكون تحت رحمة منتج واحد أو عدد قليل من المنتجين الذين يتحكمون بعرض المادة وسعرها.

سادسا : الضريبة

من بين الأسباب التي تدفع المؤسسة للتمويل عن طريق القروض استفادتها من الميزة الضريبة ناتجة عن خصم مدفوعات الفوائد من الأرباح ، حيث تعتبر الفوائد الواجب خصمها قبل تحديد الربح الخاضع للضريبة وهو ما يسمح بخفض عبء الضرائب على المؤسسة.¹

المطلب الثالث : دور وأهداف الوظيفة المالية

الفرع الأول : دور الوظيفة المالية

تتوقف على أهمية وحجم المؤسسة. فالمؤسسات الصغيرة أو الصغيرة تمارس فيها هذه الوظيفة بصفة عامة من خلال الإدارة المحاسبية. بينما يزداد دور الوظيفة المالية مع كبر حجم المؤسسة ونموها وبالتالي زيادة نشاط الوظيفة يشمل تقييم ومتابعة المركز المالي وعليه يمكن إبراز هذا الدور فيما يلي¹:

¹ يوسف القريشي وآخرون ،التسيير المالي ،الطبعة الثانية ،دار وائل لنشر والتوزيع ،الأردن ،2011 ،ص 26

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

- الدور الأخلاقي للوظيفة المالية:

إن المال قوة ،من بيده هذه القوة ويجيد استخدامها وتوظيفها شكل مركز قوة ليس فقط لحيازته على هذه القوة أو لقدرته على استخدامها بل وكذلك لما تمليه هذه القوة وتفرضه من إطلاع ومراقبة لكافة الأنشطة في المنظمة التي تحتاج لهذه القوة في تسيير أمورها. ونظرا لهذا المركز الهام والمهمة الحساسة وجب أن يكون هنا دور مكمل لهذا الدور المالي ،وهو الدور الأخلاقي والمهني الذي بدونه لا يمكن أن تضمن أن يلتزم أي مسؤول بأخلاقيات العمل والمعاملة في مجال وظيفته.

ومن الأمور التي يجب أن تراعيها الوظيفة أثناء قيامها بمهامها المختلفة والتي تقع ضمن دورها الأخلاقي مايلي :

- مراعاة السرية في التعامل مع المعلومات المالية التي تطلع عليها وفق المسؤوليات المناطة بها وعدم استغلالها في أمور خاصة
- مراعاة المسؤولية الاجتماعية فيما يقترح أو يتخذ ن قرارات مالية تمس مصالح الآخرين
- العمل على تحسين أوضاع العاملين في المنظمة وذلك بدعم الحوافز المالية والمعنوية من رواتب وأجور وتعويضات

-الدور المالي للوظيفة المالية:

- تحديد الاحتياجات المالية
- البحث عن مصادر التمويل المناسبة للمؤسسة. أي الحصول على الأموال بأحسن الشروط {الكمية ،التكلفة ،الوقت }

¹ منير إبراهيم الهندي ،الإدارة المالية ،مدخل تحليلي معاصر ،طبعة الثانية ،المكتب العربي الحديث ،مصر ،1991 ، ص ص7-8

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

- وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية
- تخصيص وتوزيع الأموال على مختلف المخططات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة
- مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها
- إنفاق الأموال بطريقة مناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة
- مساعدة المديرين في الإدارة العليا على وضع الخطط وبناء سياسات مالية تمكن من تنفيذ هذه

الخطط

- تقييم المشاريع الاستثمارية، خاصة تلك المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة المتعلقة بكل من : التمويل ومتابعة المحاسبة بأنواعها، المراقبة الداخلية، وعليه نستنتج بأن المؤسسة من خلال تسييرها لمواردها المالية تبحث عن:

- السيولة
- المردودية
- التوسع والبقاء
- اختيار الاستثمارات

الفرع الثاني : أهداف الوظيفة المالية

يمكن تقسيم الأهداف التي تسعى الوظيفة المالية لتحقيقها إلى :

أولا : الأهداف العامة

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

وتقصد بالعامية أي أن المؤسسة ككل ترمي إلى تحقيقها وتنقسم إلى:¹

أ/هدف تعظيم الربح:

إن هدف مالية المؤسسة هو تعظيم الربح، ولكن الإشكالية هنا هي في تحديد نوعية الربح المراد تعظيمه، الربح الكلي أو الربح في الأسهم.

يرى الكثيرون أن تعظيم الربح الكلي ليس مهماً، لأن المؤسسة باستطاعتها زيادة إجمالي الأرباح عن طريق إصدار أسهم جديدة، إلا أن هذا الاعتقاد لا يخلو من النقائص والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- أنه هدف يؤثر على نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين
- هدف قصير الأجل فالمؤسسة بإمكانها أن تخفض مصاريف البحث والتطوير وبالتالي زيادة أرباحها الآنية إلا أن هذا التخفيض يؤثر على جودة السلع والخدمات وبالتالي يؤثر على نوعيتها فتتخفيض المبيعات منها مما يؤدي إلى انخفاض في سعر السهم
- يتجاهل القيمة الزمنية للنقود
- أنه يعني التركيز على مصلحة الملاك

ب/هدف تعظيم الثروة:

إن هدف تعظيم الربح يهمل العديد من العناصر الأساسية والهامة خصوصاً العوائد المتوقعة وتوقيت تلك العوائد والمخاطر الكامنة بها إضافة إلى كونه يقتصر على تلبية مصالح الملاك فقط وقاصر عن تلبية أهداف ومصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بنشاط المنشأة .

1 زياد سليم رمضان، مرجع سابق، ص17

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

كل هذا أدى إلى ظهور هدف يؤخذ بعين الاعتبار التوقيت الزمني والمنافع المحققة وهذا ما تجسد في هدف تعظيم قيمة المنشأة الذي يقصد به زيادة الأسهم في سوق الأوراق المالية

ثانيا : الأهداف الخاصة

وهي الأهداف المرتبطة بكفاءة التسيير في الإدارة المالية نفسها وتتمثل في الشروط اللازمة لبقاء المؤسسة واستمرارها والتي نجد تعبيرها المالي في السيولة، الملائمة المالية، المردودية، النمو والتوازن المالي، المحافظة على الاستقلالية المالية¹:

أ/ هدف السيولة:

وهي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر .

ب/ هدف التوازن المالي:

وهي استعداد المؤسسة لضمان تسديد ما عليها من ديون وهو يقوم على توافق التدفقات الداخلية والخارجية، هذا التوافق يمكن أن يكون فوري ويكون التوازن المالي قصير الأجل، وإذا استمر تواجدته في المستقبل يكون بصدد التوازن المالي طويل الأجل

ج/ هدف المردودية :

تعتبر المردودية مطلب أساسي لتغطية تكلفة رأس المال وهي ضرورة مالية سواء للحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة أو لزيادة قدرتها على التوسعية

¹ زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، مرجع سابق، ص 29

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

د/ هدف النمو:

كل مؤسسة تسعى إلى المحافظة على بقائها واستمرارها وهذا لا يتم إلا بتحقيق الشروط التالية:

✓ تحسين الإنتاجية

✓ الاهتمام بجودة المنتجات

✓ توسيع المجال التسويقي

هـ/ هدف الاستقلالية المالية:

وهي من المهام الأساسية للمدير المالي لأن فقدانها يعني فقدان المؤسسة لاستقلاليتها الكلية ولكي لا يحدث هذا يجب على الجهاز المالي أن يقوم بتنبؤات وخصوصا في مجال الخزينة ليشكل نظاما إعلاميا فعالا على الجهاز المالي الذي يسمح بتدقيق المعلومات ،خصوصا تلك المتعلقة بالمحاسبة التي تطلعنا على نواتج وتكاليف المؤسسة.

و/ هدف الملائمة المالية:

وهي قدرة المؤسسة على دفع أو تسديد ديونها في تاريخ استحقاقها في أي لحظة كانت وبهذا فهي على علاقة دائمة مع السيولة.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

المبحث الثالث: مهام الوظيفة المالية

بصفة عامة الوظيفة المالية هي عبارة عن مجموعة من المهام والمسؤوليات والعمليات المرتبطة بالبحث عن الموارد المالية من مصادرها المختلفة واختيار الأفضل منها وذلك وفقا لبرامج وخطط استثمارية معدة مسبقا، ومن ثم العمل على تحقيق الأهداف المتعلقة بالإنتاجية والسيولة وتعظيم الأرباح وثروة وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن والتكلفة.

ولضمان فعالية الوظيفة المالية يجب تسجيل مختلف العمليات التي يقوم بها المؤسسة في قوائم مالية من ميزانية وجدول الحسابات والنتائج ومن ثم تحليل هذه القوائم واستخراج كافة المؤشرات والمعطيات التي تسمح بتفسير الوضع الحالي والمستقبلي للمؤسسة.

ويمكن تحديد مهام الوظيفة المالية فيما يلي:

المطلب الأول: التخطيط المالي والتنظيم المالي

الفرع الأول: التخطيط المالي

يعرف التخطيط بأنه دراسة المستقبل والتوقع له، واتخاذ الإجراءات والخطوات لمعالجة المستجدات المحتملة بما يخدم أهداف المنشأة، ولهذا فإن التخطيط المالي يمثل جزءا هاما من عملية التخطيط الإجمالية للمؤسسة حيث يترجم أهدافها، استراتيجياتها وسياساتها إلى خطط علمية يتم تنفيذها على المدى القصير والطويل في حد سواء ويهدف التخطيط أساسا إلى تحديد احتياجات الأزمة للمؤسسة من الأموال وتأمينها بشكل

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

متوازن من مصادر التمويل المختلفة. ويساعد التخطيط المالي على تقدير صرف الأموال مثل: تقدير

المبيعات والمصاريف التشغيلية والمدفوعات الرأسمالية¹

ويمكن تحديد مراحل التخطيط المالي كما يلي:²

- التعرف على الاحتياجات المالية المؤسسة {قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل}
- تحديد حجم الأموال المطلوبة
- تحديد شكل الأموال أو التمويل المرغوب فيه
- وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية
- تنفيذ الخطط والرقابة عليها وتقييمها
- المفاضلة بين سياسة شراء الأموال أو استئجارها
- إعداد سياسة الائتمان والتحصيل والمخزون السلعي والتأمين من المخاطر
- وضع سياسة لتوزيع الأرباح والاحتياطات

الفرع الثاني: التنظيم المالي

على المؤسسة القيام بتنظيم النشاط المالي من خلال تحديد دور الإدارة المالية ومهامها وعلاقاتها مع الإدارات والأنشطة الأخرى وتحديد اختصاصات المدير المالي ودوره والوحدات التي يشرف عليها وكذلك دور مدير الحسابات ومراقب الحسابات ومهامهم والوحدات التي يشرفون عليها، وتحديد مراحل العمل المختلفة وإجراءاته داخل خدمات الوحدات الإدارية المالية.

¹ هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، (بدون طبعة)، دار الفكر، عمان، 2000، ص 29

² عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية الحديثة، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997، ص 29

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

بالإضافة إلى توجيه العاملين في الإدارة المالية وإرشادهم وتحفيزهم والاستماع إلى آرائهم وحل مشاكلهم.¹

المطلب الثاني: التحليل المالي

الفرع الأول: ماهية التحليل المالي

أولا : لمحة تاريخية عن التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 عشر إذا استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قوة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشفها المحاسبية ، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 - 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي.

ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة لجنة للأمن والصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.²

ثانيا: تعريف التحليل المالي

يمكن تعريفه كما يلي:

تعريف أول:

¹ عبدالله عبدالله سنفي ، الإدارة المالية ، مرجع سابق ، ص 23

² ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي ، طبعة الأولى ، دار المحمدية ، الجزائر ، ص 13

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

يعتبر التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للمؤسسة.¹

تعريف ثاني :

يعتبر التحليل المالي مجموعة من العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالية وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات. وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافات والتنبؤ بالمستقبل.²

تعريف ثالث :

التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجرى على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مدلولاتها. وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الإطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوات الواجب إتباعها، ومن خلال ذلك يتضح أن التحليل المالي هو دراسة تنبؤية.³

ثالثا: أهمية التحليل المالي

¹ عدنان تاية النعيمي ، رشيد فؤاد التميمي ، التحليل والتخطيط المالي ، الطبعة العربية ، دار البازوري ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 19

² هيثم محمد الزعبي ، الإدارة والتحليل المالي ، مرجع سابق ، ص 157

³ حسين محمد كمال ، التحليل المالي ، (بدون طبعة) ، دار الجامعة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 1986 ، ص 35

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

للتحليل المالي أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية وتتجلى هذه الأهمية في:¹

- التحليل المالي وسيلة للإدارة المالية في تقسيم الوضع المالي والنقدي
- التحليل المالي يساعد في تقييم الأداء والتشغيل من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل

- التحليل المالي يضمن مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة وتحديد الانحرافات وبالتالي معالجتها بعد التعرف على أسبابها

- التحليل المالي يساعد في تمكين الإدارة في رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للمؤسسة
- للتحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي على إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة.

- التحليل المالي يمكن من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية

- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والمالية والاقتصادية والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة لمعالجتها

إن الأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل أدت إلى تعدد الجهات المستفيدة منه والمتمثلة أساسا في:

أ/ إدارة المؤسسة: وذلك من خلال مساعدتها في تحديد:

¹ أمينة عابد، التحليل المالي كأداة تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر 2015، ص 8

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة والربحية ومستوى المديونية
- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة
- تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج
- التنبؤ بالمستقبل وإعداد الميزانيات التقديرية والخطط المالية المستقبلية

ب/ الدائنون: تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في الوضع الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها ودرجة السيولة لديها، ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل والقصير ودرجة ربحية المؤسسة.

ج/ المستثمرون: يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة فنصيب الأسهم في المؤسسة من الأرباح، والسياسات التي تتبعها في توزيعها ومدى استمرارها من سنة إلى أخرى، ونسب التوسع في المؤسسة.

د/ بيوت الخبرة المالية: تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة المعلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي

هـ/ أسواق المال: من متطلبات إدراج المؤسسات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفها المالية لسنتين متعاقبتين وتقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوف ونشرها في دوريات ونشرات الأداء التاريخي للمؤسسة ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية

و/ الدولة: تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار وفي تحصيل الضرائب ورقابة المؤسسات التي تتمتع بدعم حكومي كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي والجزئي

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

رابعاً: مجالات التحليل المالي

تتمثل هذه المجالات في:

أ/ **التخطيط المالي** : يعتبر من أهم وظائف الإدارات تتمثل عملية التخطيط المالي في وضع تصور لأداء المؤسسة مستقبلاً مع القيام بتحليلات تساعد المخطط المالي على وضع تقديرات مستقبلية محكمة تؤدي إلى بلوغ الأهداف المسطرة بأقل تكلفة وأكبر مردودية.

ب/ **التحليل الائتماني** : يقوم بهذا التحليل المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في الوقت المحدد.

ج/ **التحليل الاستثماري** : يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية بالنسبة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

د/ **تحليل الاندماج والشراء** : ينتج عن هذا التحليل من {الاندماج والشراء} تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

هـ/ **تحليل تقييم الأداء**: هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين ، وتعتبر أدوات التحليل أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

و/ الرقابة المالية: تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من صحة أن تنفيذها سيسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعية مسبقاً وذلك للكشف عن الأخطاء والانحرافات ونقاط القوة ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.¹

خامساً: أهداف التحليل المالي

تعدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي أدى إلى تقسيم أهدافه إلى قسمين:

أهداف متعلقة بإدارة المنشأة وأهداف تتعلق بالمعاملين معها

أ/ الأهداف المتعلقة بإدارة المنشأة:

تتلخص مجمل أهداف الإدارة من التحليل المالي في الآتي:²

- قياس المردودية التي حققتها المؤسسة من خلال العمليات التي قامت بها
- إعطاء الحكم على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها
- وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس لتقديرات مستقبلية
- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض
- تقييم السياسة المالية والتشغيلية المتبعة
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة

¹ خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، بدون طبعة، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 93

² هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، مرجع سابق، ص ص 159-160

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

- التحقيق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار التي قد يتعرض لها بواسطة المديونية
- تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة للمؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل: الميزانية التقديرية
- توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض واتجاه العملاء، بالإضافة إلى توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

ب/ الأهداف الخارجية {أهداف التحليل بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة}:

وتتمثل في:

- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تتحدد الأرقام الخاضعة للضرائب
- الموافقة أو الرفض لعقد المؤسسة ومعرفة قدرتها على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها .

سادسا: الخطوات المتبعة في التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل على أن خطواته هي:

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

أ/ تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهميته وتأثيره حيث تختلف هذه الأخيرة من فئة إلى أخرى فنجاح عملية التحليل يعتمد على تحديد الهدف منه بدقة.

ب/ تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

ج/ اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

د/ إعداد وتبويب القوائم المالية لتتلاءم مع التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

هـ/ التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد بعيدا عن التحيز الشخصي والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

و/ صياغة التقارير: التقرير هو وسيلة لنقل النتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

الفرع الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

تتعدد مصادر و معلومات التحليل المالي وتختلف باختلاف المقاصد والأهداف المراد الوصول إليها وفيما

يلي سأتطرق إلى أهم هذه المصادر:

أولاً: الميزانية المالية (ملحق رقم 01)

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تقدم موجودات والتزامات المؤسسة في

شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض وينبغي أن تشتمل على العناصر التالية:

أ/ الأصول:

وهي التي تمثل مجموع الاستثمارات و المخزونات أو الحقوق المكونة لاستخدامات واستثمارات

المؤسسة، والتي تميز فيها بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية والمعيار الذي يتم بموجبه هذا التمييز هو

المدة، حيث أنه كان الأصل في حياة المؤسسة لمدة تقل عن سنة فهو أصل جاري وما عدا ذلك فهو أصل

غير جاري.

ب/ الخصوم:

وهي مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة ويتم فيها التمييز بين الخصوم الجارية والخصوم غير

الجارية، وعليه فغن الأموال الخاصة والديون التي تبقى الأكثر من سنة تعتبر خصوم غير الجارية بينما الديون

الأقل من سنة فهي خصوم جارية .

ثانياً: جدول التمويل (ملحق رقم 02)

يمكن تعريفه على أنه البيان الذي يشرح التغيرات التي تحدث في الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين

سابقتين متتاليتين ويعبر عن هذه الفترة غالباً بنسبة النشاط وهي السنة الميلادية بحيث هذا الجدول يوضح

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

لنا مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة في السنة المالية الثانية المدروسة والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى، ويخضع الجدول لنفس المنطق الذي تخضع له الميزانية حيث يتركز على الاستخدامات والموارد وهذه الهيكلية جيب كيف أن موارد المؤسسة خلال فترة سمحت بتلبية احتياجاتها للتمويل، ويسمح أيضا بتقييم سياسات استثمار التمويل الذاتي، الاستدانة، التوزيع، تسيير دورة الاستغلال والخزينة.

ثالثا: حسابات النتائج (ملحق رقم 03)

هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة أو المستهلكة في المؤسسة حسب طبيعتها أو وظيفتها خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية من ربح أو خسارة ويجب أن يتم تقديم جدول حسابات النتائج إجباريا بالعملة الوطنية.

رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة (ملحق رقم 04)

يقدم الوضعية التحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية وبواسطتها يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص والأعباء والنواتج المسجلة مباشرة في رأس المال والتغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها أثر على رأس المال.

خامسا: جدول التدفقات النقدية {الخزينة} (ملحق رقم 05)

لقد عرفه النظام المحاسبي المالي من خلال هدفه بأنه "يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة

المالية حسب منشئها¹، فهو يظهر التحصيلات والتسديدات خلال الدورة حسب مصدرها :

- تدفقات متأتية من النشاطات العملية
- تدفقات متأتية من النشاطات الاستثمار
- تدفقات متأتية من النشاطات التمويل
- تدفقات الخزينة المتأتية من فوائد الحصص

يقدم هذا الجدول حسب الطريقة المباشرة، واختياريا حسب الطريقة الغير مباشرة.

سادسا: الملحق

تتضمن الملاحق جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج {الدخل} وجدول

تغييرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة ويهدف إلى:

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقها عند إعداد الحسابات
- عرض المعلومات المكتملة المطلوبة قانونا
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بفهم وضع المؤسسة و آدائها

الفرع الثالث: تحليل ومعالجة المعطيات المالية

¹ محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، (بدون طبعة)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 210

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

بعد أن تطرقنا فيما سبق إلى أهم مصادر معلومات التحليل المالي لا بد لنا أن نتناول أهم المؤشرات التي يمكن استخراجها من كافة المصادر والقوائم المالية، والتي تعد تقييمها لأداء المؤسسة والمتمثلة أساساً في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي {رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة}.

أولاً: التحليل المالي بالنسب المالية

النسب المالية هي العلاقة بين متغيرين تستخدم من أجل إضفاء دلالات على معنويات القوائم المالية وتستخدم هذه النسب لقياس المردودية والمخاطر في المؤسسة ومن أهم هذه النسب ما يلي:¹

أ/ **نسب السيولة:** تسمى نسب السيولة بنسب التحليل المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل، وتعتبر السيولة على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتشمل هذه النسب ما يلي:²

1- نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول إلى السيولة.

2- نسبة السيولة السريعة = {الأصول المتداولة . المخزون} / الخصوم المتداولة

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سابق، ص 11-13

² هيثم علي حجازي، شوقي ناجي جواد، وظائف المنظمات، الطبعة الأولى، الأهمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 195

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة أن تحدد الطريقة التي تستوفي بها ديونها قصيرة الأجل وذلك باعتمادها على ما تمتلكه من أصول نقدية وشبه نقدية حددها الأدنى 0.2 وحددها الأقصى 0.4.

$$3- \text{نسبة نقدية} = \{\text{الأصول النقدية والشبه نقدية}\} / \text{الخصوم المتداولة}$$

يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وهي بالتالي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي إذا لم تتمكن المؤسسة من تسهيل موجوداتها الأخرى.

ب/ النسب هيكلية: تقوم المؤسسة بواسطة تحليل الكتل الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ومن أهمها ما يلي:¹

1- نسبة التمويل الدائم : الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة .

2- نسبة التمويل الذاتي : الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

¹ علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015، ص 18

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.

3- نسبة الاستقلالية المالية : الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم

يجب أن تكون هذه القيمة ما بين 1 و 2 فإن تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون مما يجعل له القدرة على التسديد، أو الافتراض أما إذا كانت تساوي الواحد فهذا يعني أن الطرفين متساويين وبالتالي المؤسسة في وضعية مشيعة بالديون .

4- نسبة المديونية طويلة ومتوسطة الأجل = ديون طويلة الأجل / الأموال الدائمة

كلما زادت هذه النسبة عن 50 % فإن هذا يدل على صعوبة طلب المؤسسة للمزيد من القروض طويلة الأجل بسبب انخفاض الضمانات التي يمكن أن تمنح للمقرضين.

5- نسبة الاستقلالية قصيرة الأجل = الديون القصيرة الأجل / الأموال الخاصة

كلما انخفضت نتيجة هذه النسبة دل على اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة لتمويل الجزء الأكبر من مستلزمات عملياتها التشغيلية .

6- نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

كلما كانت هذه النسبة أصغر من الصفر كلما كان المقرضين أكثر ارتياحا اتجاه أموالهم ولا يجب أن تفوق هذه النسبة النصف 0,5 وهذا من أجل تحصيل القروض بصفة ميسرة.

7- معدل التغطية: صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / الفائدة

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على قدرة المؤسسة على تسديد فوائد قروضها فهذه النسبة مؤشرا لمدى الأمان الموفر لأصحاب القروض في الحصول على فوائد قروضهم.

ج/نسب المردودية: ¹

1. المردودية المالية:

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية المالية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

2. المردودية الاقتصادية :

والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسات التمويل أو الاهتلاك أو الضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية ()} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

¹ نعيم .داوود ،التحليل المالي ،طبعة الاولى ،دار البداية للنشر والتوزيع ،عمان ،2012، ص 45

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

3. الرافعة المالية :

يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة، ومنه يمكن أن تكون الاستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \text{المردودية المالية} - \text{المردودية الاقتصادية}$$

ثانيا: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية :

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملائمة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ومن أهمها:

أ/ رأسمال العامل :

❖ **تعريف :** يعبر رأس المال العامل عن ذلك الفائض الناتج بعد تغطية الأموال الدائمة للأصول

الثابتة، والذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية

على مستوى الخزينة، فتحقيق رأسمال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها هامش أمن

يساعدها على مواجهة الصعوبات ضمان استمرار توازن هيكلها المالي. ويمكن حساب رأسمال

العامل بطريقتين هما:

❖ **من أسفل الميزانية:** يتم مقارنة الأصول المتداولة والخصوم لأقل من سنة

❖ **من أعلى الميزانية :** يتم مقارنة الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

ب/ أصناف رأسمال العامل:¹

❖ رأس المال العامل الخاص: هو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاص} - \text{الأصول الثابتة}$$

❖ رأس المال العامل الأجنبي {الخارجي}: وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول

المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{مجموع الديون قصيرة وطويلة الأجل}$$

❖ رأس المال العامل الإجمالي: ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة

الاستغلالية للمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

ج/ قاعدة التوازن المالي:

من منظور أعلى الميزانية:

❖ موجب: أي الأموال الدائمة أكبر من الأموال الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة

تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحقت فائض تمثل في رأسمال

العامل.

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، طبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 ، ص ص 24-25

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

❖ **سالب:** أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير

كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى

لتغطية العجز عن التمويل.

❖ **معدوم:** أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع

الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة

من منظور اسفل الميزانية

❖ **موجب:** أي الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، ويتبقى فائض مالي يمثل

هامش أمان

❖ **سالب:** أي الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، وفي هذه الحالة تكون الأصول

المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير

❖ **معدوم:** أي أن الأصول المتداولة تساوي قروض قصيرة الأجل وهي نادرة الحدوث

د/ الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: ¹

1- تعريف: هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن

للمؤسسة توازنها المالي الضروري ويظهر لاحتياج في رأسمال العامل عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد

المالية قصيرة الأجل. ويحسب الاحتياج في رأسمال العامل بالطرق التالية:

احتياج رأسمال العامل = احتياجات التمويل . موارد التمويل

¹ براهيم سليمان ، دويدي إبراهيم ، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية

العلوم التجارية ، جامعة أو كلي المهند أولحاج ، البويرة ، 2015 ، ص 55

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

احتياج رأسمال العامل = {الأصول المتداولة . القيم الجاهزة} - {مجموع الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية}

احتياج رأسمال العامل = {قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق} . {ديون قصيرة الاجل . سلفات مصرفية}

2. حالات احتياج رأسمال العامل:¹

❖ موجب: في هذه الحالة تكون استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من

مواردها إذ سوف تمول الاحتياجات قصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في

مواردها طويلة المدى أو بالاعتماد على موارد ممكنة قصيرة المدى.

❖ سالب: في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة أصغر من مواد استغلالها،

إذ ليس لديها احتياجات للتمويل، وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأسمال

العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

❖ معدوم: هنا استخدامات الاستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية كافية لتمويل

أصولها الدورية.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 281-290

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

هـ/ الخزينة : ¹

1. تعريف : هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية ،أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا وللخزينة أهمية كبيرة وذلك لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة وتحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأسمال العامل} - \text{احتياجات رأسمال العامل}$$

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{التسيقات البنكية}$$

2. حالات الخزينة: يمكن أن نميز بين ثلاث حالات

- موجبة : هذا يدل على أن رأسمال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة.
- سالبة : نجد أن احتياجات رأسمال العامل أكبر من رأسمال العامل أي تقتصر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية فقط.
- معدومة : أي أن رأسمال العامل مساوي لاحتياجات رأسمال العامل وهي الوضعية المثلى وللوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

¹ مليكة زغيب، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (بدون سنة نشر)، ص52

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

المطلب الثالث: التدقيق والرقابة المالية

الفرع الأول: التدقيق المالي

يحتل التدقيق أهمية بالغة لدى المؤسسة والأطراف المعنية وذلك من خلال فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الحسابات والسجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا انتقاديا، من هنا سوف نتعرض إلى مفهوم التدقيق المالي

أولا: تعريف التدقيق

هناك من يرى وبكل بساطة أن التدقيق ما هو إلا فحص القوائم المالية للمؤسسة بتدقيق مصداقيتها، صحتها، درجة الوفاء، هذا الفحص يجريه مهني يدعى المدقق. وأما الجمعية المحاسبية الأمريكية ذهبت إلى أبعد من ذلك وعرفت التدقيق على أنه عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وتقويمها، بشكل موضوعي وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى أطراف معنية.¹

ثانيا: أهداف التدقيق:²

- اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء داخل المنظمة
- تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، مرجع سابق، ص ص 67-70

² شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، جامعة بومرداس، 2005، ص 37

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي
- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع
- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العمل أو المنشأة .

ثالثا: أنواع التدقيق¹

يمكن عرض وتصنيف وتبويب التدقيق من زوايا متعددة على النحو التالي:

أ/ تبويب التدقيق من حيث حدوده: يمكن أن نميز بين نوعين:

■ التدقيق الكامل

■ التدقيق الجزئي

ب/ تبويب التدقيق من حيث مدى التوقيت: وفقا لهذا المعيار نميز بين:

■ التدقيق النهائي

■ التدقيق المستمر

¹ زغيب مليكة، التسيير المالي، مرجع سابق، ص 53

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

د/ تبويب التدقيق من حيث الإلزام : أي من حيث الإلزام القانوني فإننا نميز بين:

- التدقيق الإلزامي
- التدقيق غير الإلزامي

هـ/ تبويب التدقيق من حيث القائمين بعملية التدقيق: ونقسم إلى:

- التدقيق الداخلي
- التدقيق الخارجي

الفرع الثاني: الرقابة المالية¹

أولاً: تعريف الرقابة المالية

تعتبر الرقابة المالية من الوظائف الرئيسية للمدير المالي ويقصد بها تقييم القرارات التي اتخذت بشأن التخطيط المالي ومن هنا يمكن أن نلخص الرقابة المالية في النقاط التالية:

- تحديد معايير الرقابة المالية على الأداء والنسب المالية بالتحليل المالي ودراسة الميزانية ونسب قياس كفاءة التشغيل ومعدلات التكاليف المعيارية ومقاييس الرقابة على الائتمان والمخزون .

- تحديد أساليب وأدوات الرقابة المالية على الأداء والتي من بينها التقارير المكتوبة
- قياس انحرافات التنفيذ عن التخطيط وإيجاد التغيير أو التعديل المناسب لمعالجة هذه الانحرافات¹.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، مرجع سابق، ص 226

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

ثانيا : أهداف الرقابة المالية

تهدف الرقابة المالية إلى ما يلي:²

- ❖ حماية أصول وممتلكات المؤسسة من العبث والسرقة والاختلاس وسوء الاستخدام
- ❖ إمداد إدارة المنشأة بالبيانات المحاسبية الدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها في عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات
- ❖ تشجيع الكفاية الإنتاجية ومحو الإسراف في الصناعة والإنتاج
- ❖ العمل على إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها
- ❖ التأكد من صحة وسلامة سير الأمور المالية وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات المالية
- ❖ التأكد من أن القرارات الإدارية ذات الآثار المالية تنفذ بدقة ووفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها
- ❖ تحديد الواجبات والمسؤوليات وتحديد نوع الانحرافات سواء سلبية أو ايجابية لوضع الإجراءات والتدابير لكل نوع

¹ علواني سفيان ، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم المحاسبة

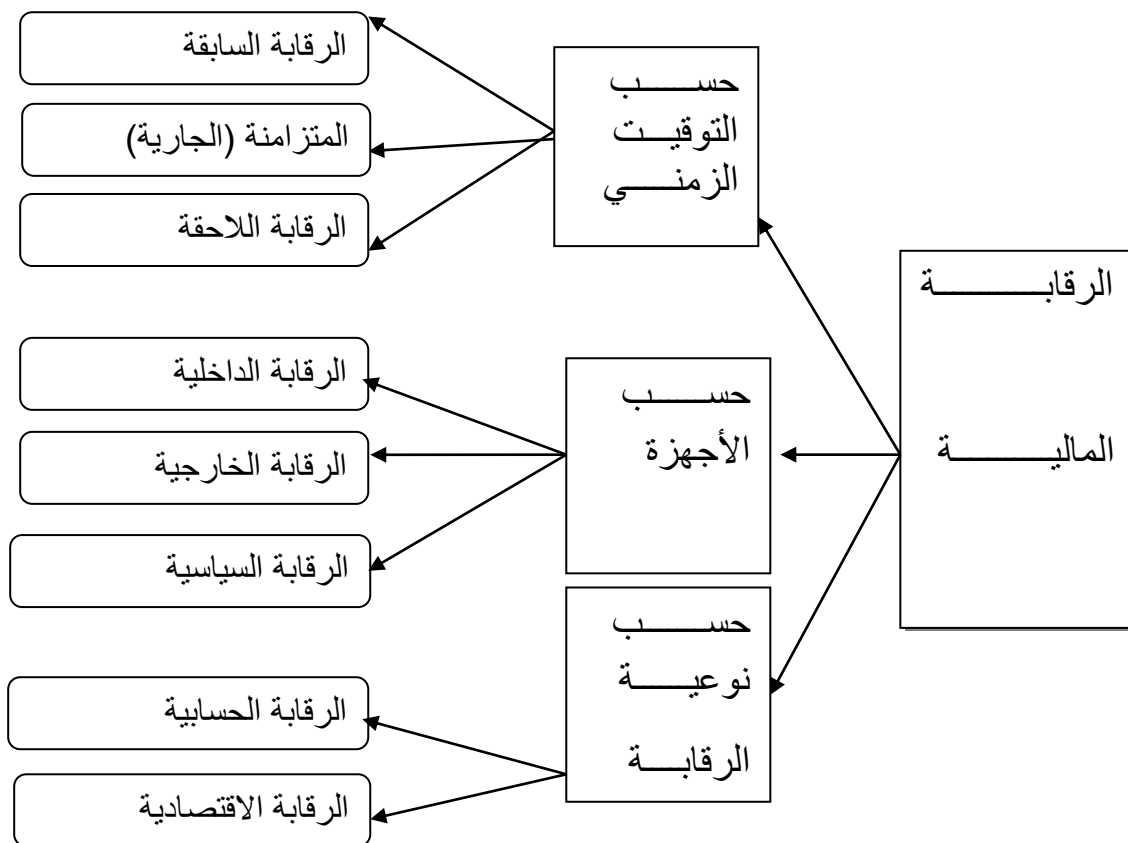
والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي ، 2018 ، ص 13

² قدور إيمان ، دور التدقيق المحاسبي والمالي في رفع أداء المؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017 ، ص 9-10

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

الشكل رقم (01): انواع الرقابة المالية



المصدر : محمد شاكور عصفور ، أصول الموازنة العامة . الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ،

2008 ، ص 11

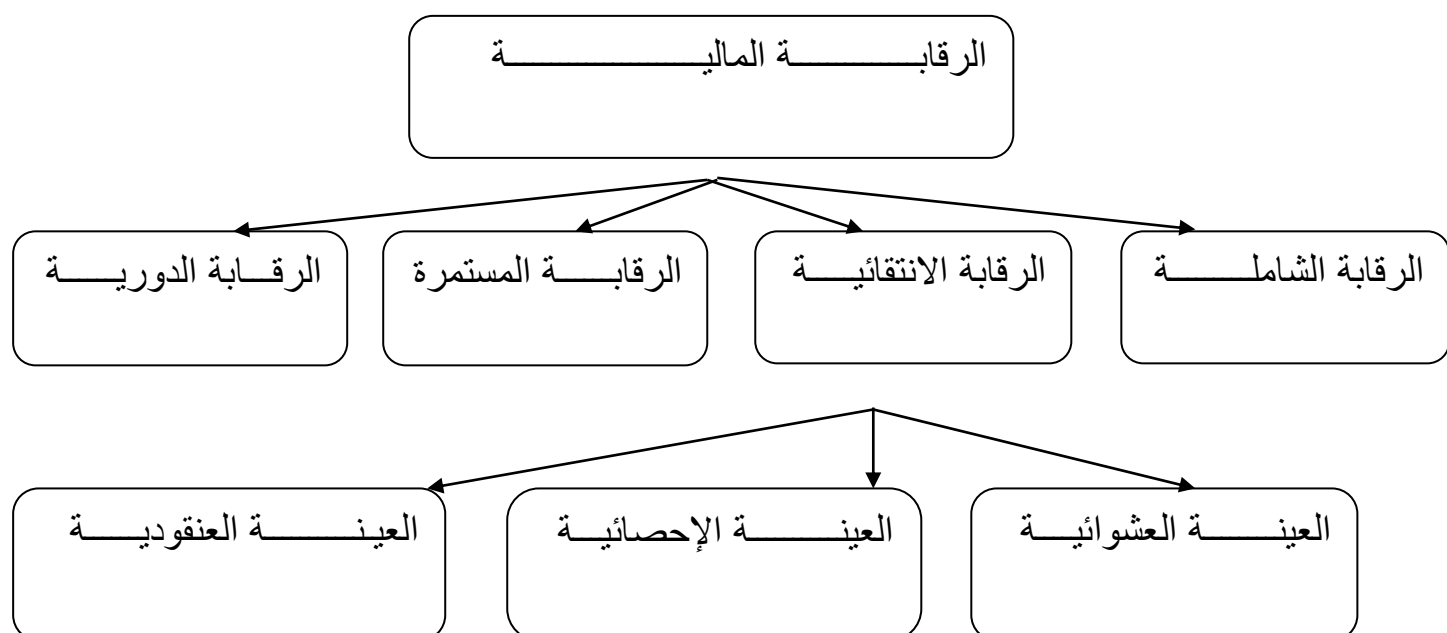
الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

3رابعاً: أساليب تنفيذ الرقابة المالية

لقد ذهبت قوانين وأنظمة أغلب الدول إلى تحديد أساليب معينة لتنفيذ الرقابة المالية والشكل الآتي

يوضح أهم هذه الأساليب

شكل رقم (2) : أساليب الرقابة المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مذكرة : حنان عقون ، دور أدوات التحليل المالي في تفعيل

الرقابة المالية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة ومالية ، جامعة أم البواقي .،

2007 ، ص 46

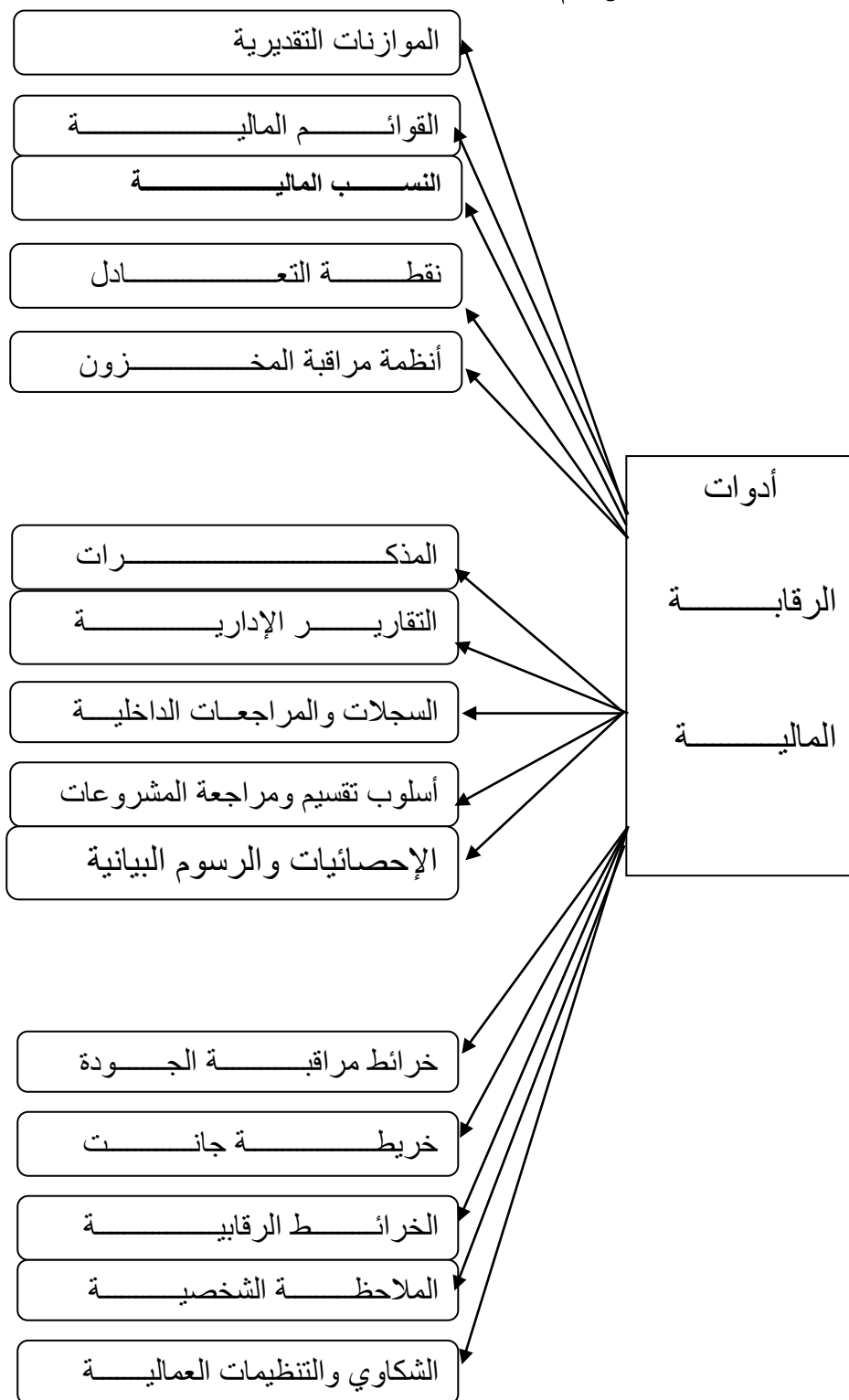
خامساً : أدوات الرقابة المالية

تعتمد الرقابة المالية على مجموعة من الأدوات في تحديد الانحرافات الحاصلة والشكل التالي يوضح أهم

الأدوات التي تستعين بها الرقابة المالية:

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

شكل رقم (3) : أدوات الرقابة المالية



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مذكرة: السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية

،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،ص ص 48 .

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

سادسا: مراحل عملية الرقابة المالية

للقيام بعملية الرقابية يجب المرور بعدة مراحل وهي:¹

المرحلة الأولى: تحديد المقاييس والمعايير

تعد أهم مرحلة من مراحل الرقابة وذلك لأن جميع المراحل التي تليها مرتبطة بها مباشرة، فإذا كانت المقاييس أو المعايير غير دقيقة فإن الانحرافات التي ستظهر لا تعكس الواقع الفعلي وبالتالي فإن اقتراح العلاج سيكون غير سليم، ويجب أن تكون المقاييس والمعايير مستمدة من الخطط، كما يجب العمل على تطويرها باستمرار.

المرحلة الثانية: تقييم الأداء عن طريق مقارنة نواحي النشاط مع المقاييس والمعايير المحددة سلفا

ولكي يتم الحصول على المعلومات المطلوبة عن نواحي النشاط بسرعة وفي الوقت المناسب أي بعد التنفيذ مباشرة لغرض مقارنتها مع المقاييس أو المعايير، وهذا يتطلب إعداد تقارير دورية عن كل فعالية من فعاليات النشاط المالي لتحديد مكان الضعف والقوة والانحرافات وتلقي الأخطاء في الوقت المناسب.

المرحلة الثالثة: علاج الانحرافات

تظهر الانحرافات عند مقارنة النتائج الفعلية مع ما هو مخطط، ويجب أن يصحح الانحراف عند حدوثه لأن أي تأخر يؤدي إلى انحرافات متتالية في مجالات أخرى كما أن العلاج ينبغي أن يكون فعالا، ولا يمكن تصحيح الانحرافات إلا بعد معرفة أسبابها وتحديد المسؤولين عنها.

¹ سعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في تسيير الموارد

البشرية كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 5

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

المرحلة الرابعة : متابعة العلاج المقترح تتضمن هذه المرحلة المتابعة للتأكد من فعالية العلاج المقترح للانحراف فعن طريقها يمكن اكتشاف مدى كفاءة وفعالية الرقابة في اقتراح الحلول والعلاجات المناسبة للانحرافات وبالتالي قياس مدى ملائمتها وتحديد ما إذا كانت معالجة ،أو يجب تغييرها والنظر فيها وتطويرها أو ربما تغييرها وذلك في حالة عدم كفاءتها في معالجة الانحرافات.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة (تعريف ، الأنواع الخصائص والأهداف) بالإضافة إلى مختلف الوظائف التي تقوم بها (التسويق ، التموين الإنتاج ، الموارد البشرية ، التمويل) حيث قمنا بالتركيز على الوظيفة المالية كونها متغير من المتغيرات الأساسية في البحث ولهذا قمنا بدراسة مختلف جوانبها (تعريف ، تطور تاريخي البيئة الداخلية والخارجية للوظيفة ، أهدافها ودورها) ، كما تطرقنا إلى أهم الوظائف المناطة بها (التخطيط ، التنظيم ، التحليل ، التدقيق والرقابة المالية) مركزين في ذلك على التحليل المالي كونه قاعدة يعتمد عليها المتعاملين مع المؤسسة أوكل من تهمهم وضعية المؤسسة سواء كمساهمين أو مقرضين أو مصلحة الضرائب ، وهذا كله في إطار الظروف المالية والسياس العام الذي تعمل فيه المؤسسة.

تمهيد:

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتطوير المؤسسات والمشروعات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى التمويل من مختلف المصادر وهذا من أجل تغطية احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المتعددة، والمختلفة، ولهذا يعتبر التمويل عصب الحياة الاقتصادية للمؤسسة حيث تسعى هذه الأخيرة جاهدة إلى تغطية احتياجاتها المالية سواء عن طريق مواردها الداخلية أو اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي عند عدم كفاية المصادر الداخلية.

ويعتبر الهيكل التمويلي للمؤسسة الشريان الذي من خلاله تستمد المؤسسة طاقاتها المالية حيث أن هذا الأخير هو المسؤول عن المصادر التمويلية وكفاءتها في الاحتياجات يمنحه عدم كفاية المصادر الرسمية المتواجدة على مستوى الهيكل التمويلي سواء كانت داخلية أو خارجية تلجأ المؤسسة إلى بعض الطرق الغير الرسمية للتمويل، ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول البحث عن مختلف مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة الاقتصادية فيه على مفهوم التمويل والهيكل المالي للمؤسسة والدور الذي يلعبه هذا الأخير في الرفع من كفاءة اختيار مصادر التمويل، ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التمويل

المبحث الثاني: الكفاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التمويل

تعتبر وظيفة التمويل من أهم وظائف الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية وذلك راجع إلى الدور الذي تلعبه هذه الوظيفة في توفير مختلف الاحتياجات المالية للمؤسسة من مصادرها المختلفة، في الوقت المناسب وبالقدر المطلوب للقيام بمختلف الأنشطة وبناء على ما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى:

- **المطلب الأول: مفهوم التمويل**
- **المطلب الثاني: خطوات وطرق التمويل.**
- **المطلب الثالث: أنواع التمويل ومحدداته.**

المطلب الأول: مفهوم التمويل

الفرع الأول: تعريف التمويل.

هناك العديد من التعاريف للتمويل تتباين من تعريف لآخر، وفيما يلي ذكر لأهم التعاريف:

- هو مجموعة من القرارات التي تتعلق بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة المختلفة وتحديد الميزج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة، والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.¹

- يعرف التمويل على أنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال المتاحة في مختلف مصادرها، واختبار وتقييم تلك الطرائق والحصول على الميزج الأمثل من بينها شكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة.²

¹ الياس غقال ، تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، رسالة مجستير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2009، ص 37.

محمد العربي ساكر ، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006، ص 142

- هو مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها الإدارة المالية للحصول على الأموال اللازمة لتغطية

نشاطاتها الاستثمارية والتجارية وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر

المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها.¹

- كما يعرف التمويل على أنه تسيير الأموال أو الموارد اللازمة للنشاط الاقتصادي سواء كان من الموارد الذاتية

أو من الأجنبية وعرف التمويل أيضا بأنه: التمويل هو نقل القدرة التمويلية من جهات الفائض إلى جهات

العجز، وقد يكون بالمشاركة في ناتج الاستخدام أو يكون ديناً في ذمة جهات العجز إما تجارياً بتقديم سلعة

أو نقدياً بتقديم مبلغ من المال.²

ويمكن تعريف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع عام أو خاص وإمداده بالأموال في

أوقات الحاجة إليها، وبالتالي يمكن اعتباره على أنه مختلف العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال

اللازمة لتمويل نشاطها سواء كانت من مصادر داخلية عن طريق التمويل الذاتي أو مصادر خارجية عن طريق

الاقتراض.³

الفرع الثاني: نشأة التمويل.⁴

اقتصرت تقنيات المال والأموال حتى عام 1950 على كيفية الحصول على الأموال اللازمة لشركات الأموال، وقد

تعرضت هذه النظرية الضيقة إلى الانتقاد الشديد لأنها أهملت القرارات المالية الداخلية، وتجاهلت تمويل المنشأة الفردية

وشركات الأشخاص، وركزت على شركات الأموال كما ركزت أيضاً على التمويل طويل الأجل، وتجاهلت تقنيات

إدارة رأس المال العامل.

عبد الغفار حنفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 118 ¹

² محمد احمد جابر جودة ، مدى ملائمة عملية تمويل الاستثمار في المصارف الاسلامية لمعايير هيئة المحاسبة و المراجعة الاسلامية ، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2016، ص 23

³عدنان هاشم رحيم السمراي ، مرجع سابق ، ص 23

⁴ حسني بيومي ، اساسيات التمويل و الاستثمار ، خلاصات كتب المدير و رجال الاعمال ، العدد 21 ، اصدار الشركة العربية للاعلام العلمي

(شعاع)، القاهرة ، 1994، ص ص 1، 2.

واعتبارا من الخمسينيات بدأت النظرية تتسع لتشمل الحصول على الأموال وكيفية تخصيصها وتوزيعها بشكل فعال على الاستخدامات المختلفة وأصبحت تقنيات المال هذه تشمل ثلاث مجموعات من القرارات:

المجموعة الأولى: قرارات الاستثمار وتعني بترتيب المشروعات وفقا لربحيته، واختيار تلك التي تحقق أعلى ربحية، وتشمل هذه المجموعة أربعة أنواع من القرارات:

- قرارات إحلال أصول جديدة محل أصول قديمة.
- قرار التوسع بإضافة آلات جديدة لخطوط الإنتاج القائمة.
- قرارات التوسع بإضافة خطوط إنتاج جديدة.
- قرارات أخرى تعمل على رفاهية العاملين ورفع محتوياتهم وزيادة إنتاجهم علاوة على ما تقدم من قرارات تتعامل مع الأصول الثابتة والأصول طويلة الأجل، تندرج تحت المجموعة الأولى كذلك القرارات التي تتعامل مع الأصول المتداولة أو قصيرة الأجل، وهو ما يطلق عليه إدارة رأس المال العامل والتي تحاول التوفيق بين هدفين نقيضين هما الربحية، والسيولة.

المجموعة الثانية: هي قرارات التمويل التي تحدد أنسب مصادر الأموال وأقلها تكلفة فهناك نوعان من المصادر الرئيسية للأموال، الأول هو الاقتراض من المؤسسات المالية، والثاني هو التمويل من ملاك المؤسسة، والمطلوب في هذا الصدد هو تحقيق التوازن بين الأموال المقترضة والأموال المملوكة، فالأصول المقترضة تزيد من أرباح أصحاب المنشأة نظرا لخصم الفائدة من الأرباح الخاضعة للضريبة، ولكنها تعرض المنشأة للإفلاس في حالة عدم تسديدها في وقت استحقاقها، أما الأموال المملوكة فرغم أن ربحيتها خاضعة للضرائب إلا أنها لا تعرض المنشأة إلى الإفلاس في حالة فشل سدادها.

المجموعة الثالثة: من القرارات هي المرتبطة بتوزيع الأرباح، فالأرباح إما أن توزع على المساهمين (أصحاب المؤسسة) أو تحتجز لإعادة استثمارها وبالتالي الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو القرار المتخذ بشأن الأرباح هل توزع أو تحتجز وإذا كانت توزع ما هو القدر من الأرباح الذي يمكن توزيعه ؟ وهل يظل هذا القدر ثابت أم يتغير على مدى عمر المنشأة ؟
- هل يفضل المساهمون الحصول على أرباحهم في شكل نقدي أم في صورة أسهم؟
- هل الأرباح المحتجزة كافية لإنشاء خطوط إنتاج جديدة، أو تقتصر على التوسع في خطوط الإنتاج القديمة فقط؟ أم تبقى للحديقة والحذر فقط؟

الفرع الثالث: خصائص التمويل ومبادئه

أولاً: خصائص التمويل

- إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادرها المختلفة لها جملة من الخصائص نذكر فيما يلي:¹
- **الاستحقاق:** ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.
- **الحق على الدخل:** أي أن مصادر التمويل لها الحق الأول بالحصول على أموالها وفوائدها المترتبة على توظيفاتها في المؤسسة من الدخل أو الأرباح المحققة.
- **الحق في الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أموالها وفوائدها المترتبة على المؤسسة قبل تسليم أي التزامات أخرى.
- **الملائمة:** تعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددتها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسبها في التوقيت والكمية والشروط والفوائد الملائمة والمناسبة والموافقة للمخططات التمويلية المعدة سابقاً.

هيثم محمد الزغبى ، الادارة و التحليل المالي ، مرجع سابق ، ص 78. ¹

ثانيا: مبادئ التمويل.

للتحويل عدة من المبادئ يمكن إيجازها فيما يلي:¹

1- **ضرورة الموازنة بين المخاطر والعوائد:** أي الموازنة بين ميعاد الحصول على التدفقات من الاستثمارات وبين سداد الالتزامات من أجل عدم الوقوع في المخاطر.

2- **الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود:** من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن على قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم ولذلك القاعدة تتسم على أن من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك.

3- **كفاءة أسواق رأس المال:** بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسواق حيث لا قياس هذه الثروة إلا أن من خلال كفاءة الأسواق الحالية والسوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأصول والسندات في أي لحظة أن المعلومة المتاحة لدى الجهة.

الفرع الرابع : أهمية التمويل وسياساته.

أولا: أهمية التمويل.

تكمن أهمية التمويل فيما يلي:²

- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات.

¹ شيوخى هناء ، اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 ، ص 4.

² جيجية عبد الرؤوف ، واقع استخدام لوحة القيادة في الادارة المالية لشركة سونطراك ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015، ص50.

- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.
- ضمان تحقيق الأهداف المخططة وتحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمع العامل في محيط المؤسسة.
- يعمل على توفير الأموال اللازمة على المدى القصير أو الطويل الأجل، وتلجأ المؤسسة إلى التمويل قصير الأجل للأسباب التالية:

- ضعف نسبة المخاطرة، وهو أمر يهم الدائنين، أي أن قصر فترة تسديد الدين تمكن المستثمرين من التنبؤ بما يمكن أن يحدث لوضع المؤسسة وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها.
- قد يكون الحصول على التمويل قصير الأجل، أقل تكلفة من الحصول على التمويل المتوسط أو طويل الأجل لقصر فترة السداد وضعف نسبة المخاطرة.
- الحاجة للأموال لهذا في بعض المؤسسات الموسمية تلجأ هذه الأخيرة إلى البحث عن مصادر التمويل قصيرة الأجل، لسد النقص في السيولة وتمويل احتياجاتها الموسمية.

ثانيا: سياسات التمويل.

يمكن للمؤسسة أن تنتهج ثلاثة سياسات في طريقها التمويل استخداماتها، حيث يمكن أن تنتهج السياسات المالية المتحفظة أو السياسات السياسية المعتدلة أو يمكنها إشباع السياسات المغامرة ويترتب إشباع أي سياسة من هذه السياسات درجات متفاوتة في المخاطرة والعائد، ويمكن إيجاز هذه السياسات فيما يلي:¹

- أ- **سياسة التمويل المعتدلة (المقابلة):** إن أساس هذه السياسة هو مبدأ متعارف عليه في الفكر المالي يسمى بمبدأ التغطية بمعنى أن كل موجود داخل الشركة يمول بمصدر تمويل يتلاءم وطول الحاجة إليه.

¹ بو طويل عبد الرؤوف ، اثر هيكل راس المال على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 ، ص ص 13-14 .

حسب هذه السياسة تقوم المؤسسة بجعل فترة استحقاق متطلباتها يتطابق مع فترة أو آجال أصولها، وتقتضي هذه السياسة أن تقوم المؤسسة بتمويل أصولها الثابتة والجزء الدائم من أصولها المتداولة بمصادر التمويل طويلة الأجل، أما الجزء الموسمي من الأصول المتداولة فيتم تمويله عن طريق الاقتراض قصير الأجل، إن إشباع هذه السياسة يجعل خطر التمويل الذي تتحمله المؤسسة مقبولا مع المحافظة على ربحية مقبولة.

ب- **سياسة التمويل المتحفظة:** إن أكثر استراتيجيات التمويل محافظة التي تتبعها المؤسسة يجب أن تكون مبنية على تمويل جميع متطلباتها المقترحة من الأموال عن طريق الأموال طويلة الأجل، واستخدام التمويل قصير الأجل في الحالات الطارئة أو في حالة التدفقات النقدية الخارجية غير المتوقعة.

ولهذا فإن هذه السياسة تعتبر متحفظة، لأن المؤسسة تسعى إلى تمويل جزء من الموجودات المتداولة المؤقتة بمصادر تمويل قصير الأمد، وهذا التصرف يعني انخفاض حجم الالتزامات المستحقة على المؤسسة مما يعني تعزيز سيولتها، وبالتالي فإن درجة المخاطرة في هذه السياسة سوف تكون بحدودها الدنيا إلا أن عائد المؤسسة سوف يكون منخفضا أيضا.

ت- **سياسة التمويل المغامرة:** يمكن تعريفها على أنها تلك السياسة تتبعها المؤسسة لتمويل متطلباتها الموسمية على الأقل، وكذلك احتمال تمويل بعض من متطلباتها الدائمة عن طريق الأموال قصيرة الأجل والباقي يمول عن طريق الأموال طويلة الأجل والجدير بالذكر أن هذه السياسة قد تؤدي إلى زيادة حدة المخاطرة التي تتعرض إليها المؤسسة بسبب ارتفاع حجم القروض قصيرة الأمد، مما يزيد من حالات العسر المالي.

المطلب الثاني: خطوات وطرق التمويل

الفرع الأول: خطوات التمويل

إن تنفيذ وظيفة التمويل تختلف من مؤسسة لأخرى وفقاً لعدة اعتبارات من بينها الحجم وطبيعة النشاط والبيئة، مما يؤدي إلى تعقيد وضع خطوات موحدة لتمويل المؤسسات وعليه سوف نتعرض إلى الخطوات الأساسية التي يمكن إن تضعها المؤسسات لتنفيذ وظيفة التمويل¹.

أولاً: التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة.

من أولويات المؤسسة التعرف على الاحتياجات المالية الخاصة بها خلال الفترة الحالية وكذلك الاحتياجات المستقبلية على أن يتم ترتيب تلك الاحتياجات حسب الأهمية لكي يتم النظر فيما هو متوفر منها، وهذا الأمر يتطلب من المخططين الماليين أن يضعوا خطة مالية شاملة تتسم بالمرونة وممكنة التفسير.

ثانياً: تحديد حجم الأموال المطلوبة.

بعد أن يتم التعرف من قبل المؤسسة على الاحتياجات المالية تبدأ مرحلة تحديد مقدار الأموال المطلوبة لتغطية تلك الاحتياجات، وتعد هذه الخطوة غاية الصعوبة لأنه ليس من السهل تقدير مقدار الأموال المطلوب بشكل دقيق، ولهذا السبب لا بد من وضع حدين لتمويل أي عملية أو صفقة، وهما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهما بالاستناد إلى حساب تكاليف الأصول الرأس المالية، وتحديد النفقات الأخرى.

¹ نعيمة عبد الهادي، كناوي الشيباوي، دور استراتيجية التمويل في تنمية القطاع الزراعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدبلوم العالي في التخطيط الاستراتيجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص ص 16-17.

ثالثا: تحديد شكل التمويل المرغوب.

قد تلجأ المنشأة إلى الاعتماد على القروض أو إلى إصدار بعض الأسهم والسندات، وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإسراف في إصدار السندات أو الأسهم لأن ذلك يرتب التزامات معينة على المنشأة، وهكذا حال القروض أيضا ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوبه.

رابعا: وضع برنامج للاحتياجات المالية.

بعد أن يتم تحديد الاحتياجات المالية ومقدارها وشكل التمويل فإنه من الأحسن أن يتم وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال لكي لا تشكي المنشأة تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في المرحلة الزمنية القادمة، وأثناء وضع الجدول الزمني لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من قبل المنشأة لكي لا تشكي المنشأة تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في المرحلة الزمنية القادمة.

خامسا: وضع وتطوير الخطة التمويلية.

تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستدفع بها الأموال والعوائد المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، وأن هذه الخطة تبين أيضا مقدار التدفقات الداخلية والخارجية، الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها.

سادسا: تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتمويلها.

إن تنفيذ الخطة يتطلب أن تكون موضوعة بشكل دقيق وجيد قابل للتطبيق، كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم، لهذا لا بد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المستجدات والمتطلبات الحديثة.

الفرع الثاني: طرق التمويل

تتمثل طرق التمويل في التمويل الداخلي (الذاتي) والتمويل المباشر وغير مباشر.¹

أولاً: التمويل الداخلي الذاتي:

وهو يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الاستخدام بما يتضمنه ذلك من مصادر ادخار ومصادر استخدام، ويكون عن طريق الأموال المملوكة والتي تحتوي على ثلاث مصادر أساسية والمتمثلة في الأسهم الممتازة والأرباح المحجوزة غير الموزعة التي تتمثل في الأرباح الباقية من دور المشروع بعد استبعاد الاحتياطات والجزء الموزع على المساهمين.

ثانياً: التمويل المباشر:

وهو يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر، ودون أي تدخل من أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، فالوحدات ذات العجز في الموارد تحتاج إلى هذه الموارد لتمويل احتياجاتها الاستثمارية ويتخذ هذا النوع صور متعددة باختلاف المقترضين (مشروعات، أفراد حكومات)

أ- للمشروعات: في هذه الحالة تستطيع أن تحصل على قروض أو تسهيلات ائتمانية للحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها عن طريق الاقتراض فتصدر سندات لتحقيق لصاحبها عائد ثابت بقيمة القرض، يفضل عندئذ الأفراد هذه الوسيلة لأنها تحقق لهم عائد ثابت دون تحمل المخاطر الناشئة عن الاستثمارات الجديدة، وتفضل المشروعات أيضاً هذه الوسيلة لما تحققه لها من استغلال لمواجهة الالتزامات .

ب- بالنسبة للأفراد: فالحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية أو الاستثمارية قد تكون عن طريق الاقتراض من المؤسسات الوسيطية المصرفية أو غير المصرفية، أي أن التمويل المباشر في هذه الحالة تتعدد صوره وأشكاله فقد تتم القروض مباشرة بين الأفراد ببعضهم البعض أو بين الأفراد والمشروعات، بمقتضى أوراق تجارية.

¹ مصطفى رشيد شبيحة ، اقتصاديات النقود و المصارف و المال ، الطبعة السادسة ، الاسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص ص 446-450.

ت- بالنسبة للحكومات: تلجأ الحكومة إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمشروعات التي ليس لها طبيعة مالية مصرفية أو غير مصرفية، وتصدر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة، تعتبر قروض الخزينة من أهم السندات المتمثلة في القروض قصيرة الأجل، أما السندات طويلة الأجل فهي تتمثل غالباً في قروض المشروعات العامة المتخصصة والمضمونة ومن الحكمة والمبدأ هو تحويل الفائض من الموارد المالية من المدخر إلى المتعامل الاقتصادي العاجز عن التمويل.

ثالثاً: التمويل غير المباشر.

وهو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بأنواعها (المصرفية وغير المصرفية)، فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض (أفراد، مشروعات) ثم توزع هذه الادخارات على الوحدات التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل إذ أن أكثر المصادر الادخارية ترفض التوظيف الاستثماري المباشر نظراً لتغطيتهما للسيولة أو سبب عدم رغبتها على تحمل المخاطر أو نتيجة لعدم ثقتها في الاستثمارات المقدمة ومن هذه الوسيلة في التمويل يمكن استخلاص ما يلي:

- قدرة المؤسسات الوسيطة على تحويل الاكتناز الادخاري إلى توظيف ادخاري.
- قدرة المؤسسات المالية المصرفية على مضاعفة حجم القوة الشرائية المقدمة للتوظيف الاستثماري، اعتماداً على نسبة معينة من الادخارات النقدية عند قيامها بعمليات غير المباشرة.

المطلب الثالث: أنواع التمويل والعوامل المحددة له.

الفرع الأول: أنواع التمويل.

تختلف أنواع التمويل باختلاف وجهات النظر التي ينظر إليها بها ويمكن تقسيمه على أساس عدة معايير أهمها:

أولاً: من ناحية المدة الزمنية:¹

وينقسم التمويل من هذه الناحية إلى ثلاثة أنواع:

- أ- **تمويل قصير الأجل:** يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إجراءات نفس الدورة الإنتاجية، وهذا في الحالة العادية لسير نشاط المؤسسة.
- ب- **تمويل متوسط الأجل:** ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال الأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات قبل استردادها ك شراء آلات ومعدات بالنسبة للمشروعات الإنتاجية البسيطة.
- ت- **تمويل طويل الأجل:** ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لإجراء تحسينات ذات صيغة استثمارية كبناء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمس سنوات فما فوق (استثمار رأسمالي).

ثانياً: من ناحية مصدر الحصول على الأموال.

وينقسم التمويل من حيث مصدر الحصول عليه إلى:

- أ- **التمويل الذاتي:**² يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية والتي تبقى تحت تصرفها لمدة طويلة، لتغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل، وتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المنشأة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بمحصول المساهمين أثناء إصدار الأسهم من طرق المنشأة والتي يمكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية الداخلية الناتجة عن إدارة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة، وكذلك مخصصات الاهتلاك و المؤونات، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا النوع

¹ عدنان هاشم السمراي ، الادارة المالية ، مرجع سابق ، ص 264.

عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، مدخل معاصر في الادارة المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002، ص 171²

أو المصدر لتمويل احتياجاتها، ويرجع ذلك إلى أن توسع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيف تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

ب- التمويل الخارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالي سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة الالتزامات المالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتوفرة لدى المؤسسة،¹ ويمكن حصر المصادر الخارجية للحصول على الأموال لتمويل الاستثمارية فيما يلي:²

- الحصول على أموال الغير في شكل قروض بإصدار سندات قابلة للتداول.
- الحصول على أموال من الملاك بإصدار أسهم جديدة.
- الحصول على الأموال من البنوك في شكل قروض مصرفية قصيرة أو طويلة الأجل.

ثالثا: من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل وينتج من هذا النوع صنفان:³

أ- تمويل لغرض الاستغلال: ويتمثل في الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الأولية أو دفع أجور العمال وما على ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق.

ب- تمويل لغرض الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسع الطاقة الحالية للمشروع باقتناء آلات جديدة وتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

¹ رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 95-96.

عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 172.

رابع خوني، رقية حساني مرجع سابق، ص 78.

ومن جهة نظر المخطط الجزائري الاستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات هي:

- اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الانتاج أو انشاء مجموعات انتاجية كاملة.
- تحديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى للمحافظة على طاقات الانتاج.
- نفقات الصيانة والاصلاح الكبير للعتاد المتخصصة لاطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة.

الفرع الثاني: العوامل المحددة للتمويل.

ينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة لتمويل واختيار الانسب منها، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ومن اهم المعايير المعتمدة في المفاضلة واتخاذ القرار التمويلي (نوع التمويل) ما يلي:

أولاً: الملائمة

المقصود بما الملائمة بين انواع الاموال المستخدمة ومجمل الاصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الاموال، فعلى سبيل المثال اذ كان تمويل راس المال العامل مثلاً هو الهدف من قرارات التمويل ليس من الحكمة في هذه الحالة أن يكون تمويله بقرض طويل الاجل بل يقترض تمويله بقرض قصير الاجل وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للاموال الى حدها الادنى، اما اذا كان الهدف من قرار التمويل هو توسع او شراء اصل راسمالي، فسيكون في هذه الحالة تمويله اما عن طريق الملاك او بقرض طويل الاجل.¹

ثانياً: المرونة.

يقصد بالمرونة تعدد مصادر التمويل المتاحة لامكانية الاختيار من بين اكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة امكانية احداث اي تغيير تراه مناسباً على مصدر التمويل في المستقبل²،

جميل احمد توفيق ، اساسيات الادارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، بدون سنة نشر ، ص 309.¹
هيثم محمد الزغبى ، الادارة و التحليل المالي ، مرجع سابق ، ص 122.²

ويقصد بالمرونة كذلك قدرة المؤسسة على تعديل مصادر تبعاً للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها المالية أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال حيث أنه هناك بعض مصادر التمويل أكثر مرونة من غيرها.¹

ثالثاً: السيطرة.

وتعتبر رغبة الملاك في سيطرتهم على الشركة من العوامل التي تلعب دوراً في تخطيط أنواع الأموال المستخدمة إذ كان الهدف الرئيسي هو المحافظة على السيطرة، فيبدو أنه من الأفضل الحصول على أية أموال إضافية عن طريق الدائنين أو الملاك المتنازعين ولكن هذا لا يحدث دائماً.²

رابعاً: التوقيت.

إن هذا العامل يرتبط بالمرونة، وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية، وتحقيق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل.³

خامساً: الدخل.

هو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق إيجابياً يتم الاعتماد على القروض كوسيلة للتمويل.

كذلك حجم الضمانات على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض.⁴

عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل و الإدارة لمالية ، مرجع سابق ، ص 413¹.

جميل احمد توفيق ، مرجع سابق ، ص 324².

عبد الحليم كراجه و آخرون ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000 ، ص 104³.

هيثم محمد الزغبى ، مرجع سابق ، ص 118⁴.

سادسا: الخطر.

المقصود بالخطر هنا هو الضرر الذي يلحق صاحب المشروع نتيجة لزيادة الالتزامات على المشروع وكثرة الأفراد الذين يتقدمون في الأولوية على الدخل وعلى الموارد عند التصفية¹ وهذه الأولوية تكون على النحو التالي:²

- إن توزيع الأرباح يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون، وكذلك هو الحال عند أصول الشركة.

وبالتالي يزداد الخطر على أموال الملاك كلما زادت ديون المؤسسة وكلما اعتمدت على القروض، فديون المؤسسة تسدد من أصولها وكلما زادت هذه الديون كلما هددت بالقضاء على كل الأصول.

ومن ناحية أخرى لا يكون هناك خطر إذا كانت المؤسسة تعتمد على أصولها وتمويل عملياتها، إذا تبقى أصول المؤسسة لملاكها في حالة تعطل أعمال المؤسسة أو حتى تصفية المؤسسة.

المبحث الثاني: الكفاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية

تتعدد مفاهيم الكفاءة بتعدد مجالاتها واستخداماتها، حيث ذكر العديد من الباحثين أنه يوجد أكثر من مئة تعريف لمصطلح الكفاءة، وللتعرف مفهوم الكفاءة المالية أو التمويلية لابد لنا أن نعرض على مفهوم الكفاءة عموما كأحد المفاهيم الاقتصادية وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الكفاءة، والفرق بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى (ذات صلة) بالإضافة إلى أنواعها.

المطلب الأول: الكفاءة المالية

الفرع الأول: تعريف الكفاءة المالية

من بين التعاريف التي تناولت مصطلح الكفاءة الاقتصادية نذكر ما يلي¹:

عبد الحليم كراجه و آخرون ، مرجع سابق ، ص 101.

هيثم محمد الزغبى ، مرجع سابق ، ص 121.

- تعرف حسب Wincent Plauchet : على أنها تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بالقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة.
- ويرى William Greene: أن المنتج يحقق الكفاءة إذ أنتج أكبر قدر ممكن باستخدام المدخلات الفعلية المتاحة وبأقل تكلفة ممكنة.
- من جهة أخرى تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة بأقل تكلفة ممكنة دون التضحية بجودة مخرجات المؤسسة.
- أي أن الكفاءة تمثل علاقة اقتصادية بين الموارد المتاحة والانتاج المحقق أما بتعظيم الانتاج بكمية معينة من المدخلات المستخدمة لتحقيق حجم معين من الانتاج وذلك عند مستوى من التكنولوجيا.

الفرع الثاني: طرق قياس الكفاءة المالية

ويمكن قياس الكفاءة بالعلاقة التالية²:

الكفاءة: R_m / M_r

حيث R_m ← المخرجات
 M_r ← المدخلات

ومما سبق يمكن القول بأن الكفاءة المالية هي مقياس لقدرة المنظمة على ترجمة مواردها المالية في أنشطتها المختلفة وهي تقيس قدرة الأصول المستخدمة على توليد أكبر قدر ممكن من الإيرادات والفعاليات الإنتاجية والتمويل والتسويق

¹ خرخاش سعاد ، دور التغيير التنظيمي في رفع كفاءة و فعالية المؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2015، ص 53

² عيسي سهام عيسي يونس ، مرجع سابق ، ص 5.

بالإضافة إلى أن الكفاءة التمويلية تشير إلى الحالة التي يتم فيها تخصيص الموارد بشكل صحيح بين الاستخدامات المختلفة في لحظة من الزمن وتعتبر مقياس مدى تمكن المؤسسة من المفاضلة بين كل من (الخطر و العائد، السيولة والربحية) في استخدام مواردها المالية.

فكفاءة التمويل تعكس الإدارة الجيدة لزيادة الربحية والإنتاجية وتوجيه السيولة ورأس المال والتي يمكن أن تؤخذ كدليل نهائي للكفاءة.¹

المطلب الثاني: الفرق بين الكفاءة ومفاهيم اقتصادية أخرى (ذات صلة)

كثيرا ما يتداخل مفهوم الكفاءة مع بعض المفاهيم الأخرى مثل الفعالية، الإنتاجية والأداء الأمر الذي يدعو إلى توضيح الفرق بين هذه المصطلحات من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الفعالية

يقصد بها مدى تحقيق أهداف النظام، وهناك من يعرفها بأداء الأعمال الصحيحة فالفعالية تحقق عندما تكون هناك رؤية واضحة وأهداف واستراتيجيات محددة.

وتعرف الفعالية حسب vincent plouchot : على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الفعالية: } R_p/R_n$$

حيث: R_n ← قيمة المخرجات الفعلية

R_p ← قيمة المخرجات المتوقعة

¹ ابتسام ساعدة ,دور اليات التمويل الاسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017 ، ص 5 .

ومنه يمكن التفرقة بين الكفاءة والفعالية من حيث مدى تحقيق الأهداف فاختلف مفهوم الكفاءة من مفهوم الفعالية يتمثل في أن الفعالية تركز على نقطة النهاية الواجب الوصول إليها بينما الكفاءة بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة.¹

الفرع الثاني : الإنتاجية

تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها وهي تستعمل لبيان مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المحققة كما تعرف الإنتاجية بأنها العلاقة بين الكمية المنتجة من سلعة معينة وكمية عوامل الإنتاج المستخدمة في تحقيق هذا الإنتاج، والزيادة المستمرة في الإنتاج تعكس مدى التحسين الذي يحدث في مستوى المعيشة وكذلك الكفاءة في حسن استخدام عناصر الإنتاج المختلفة.²

ويمكن اعتبارها مؤشر من المؤشرات التي تستخدم في الإدارة لقياس مدى الفعالية في الوصول إلى الأهداف باستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة، وهي الناتج أو محصول معين (مخرجات) تصل إليه باستخدام موارد معينة (مدخلات) ويقاس المحصول بكمية الإنتاج وجودته أو بكمية المبيعات المنتجة أما الوسائل المستخدمة فهي وحدات العمل أو وحدات رأس المال، ويتخذ هذا المقياس الشكل التالي:³

من خلال ما تقدم ذكره يتضح وجد العلاقة بين مفهوم الإنتاجية ومفهوم الكفاءة حيث أن الإنتاجية تعبر عن الإنتاج في حيث أن الكفاءة تعبر عن مدى تطابق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط أي أن مؤشر الكفاءة يعد اختيار معياراً لمؤشر الإنتاجية، أو أن الإنتاجية تعد مقياساً لكفاءة تحويل المواد إلى سلع وخدمات، من جهة أخرى فمفهوم الكفاءة والفعالية متداخلان إذا نظرنا إلى المؤسسة ككل معنى أن المؤسسة الكفؤة هي التي تحسن استخدام مواردها

الشيخ الداوي ، تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء ، مجلة الباحث ، العدد 7 ، ورقة ، ص ص 217-227.¹

ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 6.²

³ مبارك اسمهان ، دور التكوين في تحسين الانتاجية بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة ابو بكر بالقائيد ، تلمسان ، 2006، ص 29.

الإنتاجية، وحسن استخدام الموارد يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف، كما أن تحقيق الأهداف قد يحمل في طياته حسن استخدام الموارد.

كما تؤخذ بمفهوم الإنتاجية كمزيج بين الفعالية والكفاءة لمعرفة ما إذا تم التوصل للنتائج المرغوبة (الفعالية) وحجم الموارد المستخدمة للوصول إلى الأهداف (الكفاءة)، وبالتالي فإن الإنتاجية هي نتاج لكل من الفعالية والكفاءة، فهي تشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف باستخدام أقل موارد ممكنة.¹

الفرع الثاني: لأداء المالي

يعتبر الأداء المالي عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.²

كما يتصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، وتعتبر نسب التحليل المالي، ومؤشرات التوازن المالي من أبرز مؤشرات الأداء المالي.³

يتضح مما سبق أن المفاهيم الوارد ذكرها (الفعالية، الإنتاجية، الأداء المالي) هي مفاهيم تعكس الأبعاد المختلفة لعملية انجاز المهام الوظيفية فإذا نظرنا لها من زاوية انجاز العمل بأقل تكلفة وأكبر مردودية فإن ذلك يشير إلى الإنتاجية، أما إذا نظرنا من زاوية مدى تحقيق الأهداف فإن الأمر في هذه الحالة يتعلق بالفعالية، وإذا نظرنا من زاوية انجاز العمل وتأديته على الوجه المطلوب، فإن ذلك يشير إلى الأداء.

2 غربي فاطمة الزهراء ، انتاجية العمل ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم السير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 2008، ص 11 .

الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، مرجع سابق ، ص 60.

3 اوراغ وناسة ، اثر التحليل المالي على أداء المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم السير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016، ص 5 .

المطلب الثالث: أنواع الكفاءة

هناك نوعان رئيسيان للكفاءة المالية نوجزهما فيما يلي:

الفرع الاول: الكفاءة التقنية

تعني مقدرة المؤسسة على مخرجاتها عند حد معين من المدخلات، أو تقليل مدخلاتها للوصول إلى حد معين من المخرجات، بمعنى النظر إلى جانب المخرجات بتعظيمها أو النظر إلى جانب المدخلات بتقليلها.¹ ويشير هذا النوع من الكفاءة إلى قدرة المؤسسة على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل كمية من الموارد (المدخلات) مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي.

وذلك بغض النظر عن العلاقات السعرية بين أسعار عناصر الإنتاج وأسعار بيع الوحدات المنتجة.² كما تعبر الكفاءة التقنية عن امكانية حصول الوحدة الاقتصادية على المزيح الأمثل من الموارد للقيام بنشاطاتها وبالتالي الحصول على أقصى انتاج ممكن وبالتالي الوصول إلى الأهداف المسطرة للمؤسسة.³

الفرع الثاني: كفاءة تخصيص الموارد (التخصيصية)

يشير مفهوم كفاءة تخصيص الموارد إلى ضمان تحقيق المنظمة للتخصيص الكفء للموارد المتاحة، بما يضمن توجيهها إلى الأنشطة ذات المردودية الأعلى بمعنى أن يتم تدفق رأس المال أو الموارد المالية إلى المنتجات ذات التكلفة المنخفضة و الأرباح المعقولة.⁴

¹ وليد عبد مولاة، كفاءة البنوك العربية، سلسلة دراسات جسر التنمية، العدد 104، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011، ص 4.

² ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الاسلامي في رفع كفاءة التمويل للنظام المصرفي، مرجع سابق، ص 08.

³ طلحة عبد القادر، قياس كفاءة المؤسسة التعليمية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم

الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة ابو بكر بالقائد، تلمسان، 2017، ص 12

⁴ يوسف مسعداوي، كفاءة الاسواق المالية العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 42، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2014،

يهدف هذا النوع من الكفاءة الى قياس التكلفة الناتجة عن عدم استخدام او تخصيص الموارد بشكل الامثل في المؤسسة ، وبالتالي السعي الى تخفيضها بأكبر قدر ممكن¹

وبالتالي فإن الكفاءة التخصيفية تشير الى الاستخدام الامثل والصحيح لتوليفة المدخلات والاختيار الصحيح لتوليفة المخرجات في ظل اسعار معينه وفي حال التوصل الى اقصى ناتج ممكن من الناحية التقنية وأفضل تخصيص ممكن للموارد من الناحية التخصيفية.²

المبحث الثالث: الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية.

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين و مسيرين ، لما لها من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي وضمان عدم تعرضها إلى خطر الإفلاس ، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم النقاط المرتبطة بالهيكل المالي.

المطلب الأول: ماهية الهيكل المالي.

الفرع الأول: تعريف الهيكل المالي و العوامل المحددة له

أولاً: تعريف الهيكل المالي.

يشير الهيكل المالي إلى الجانب الأيسر من الميزانية أي تمويل الموارد أو الأصول التي تحتاج إليها المؤسسة، فالهيكل المالي يعكس الصورة المالية أو البنية المالية التي تعتمد عليها في الإنفاق على الاستثمار.³

ويعرف أيضا على أنه الجزء الخاص بالأموال الخاصة والاستدانة المالية المتمثلة في الموارد الدائمة.⁴

¹ نجاد ناهض فؤاد الهبيل ، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2013، ص 25.

² ابتسام ساعد، مرجع سابق ، ص 9.

جميل احمد توفيق ، مرجع سابق ، ص 301³

⁴ سمية لزغم ، اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، ورقلة ، 2012، ص 13.

ولا بد من التفرقة المصطلحين الشائعين في هذا المجال الأول الهيكل المالي والذي يظهر كيفية قيام المؤسسة بتمويل أصولها المختلفة، والثاني هيكل رأس المال والذي يعرف بالتمويل الدائم للمؤسسة والذي يكون عادة من القروض طويلة الأجل والأسهل الممتازة وحتى الملكية، ويستبعد جميع أنواع الائتمان قصيرة الأجل، وعلى هذا الأساس فإن هيكل رأس المال يعتبر جزء من الهيكل المالي للمؤسسة.¹

ويمكن تقديم تعريف شامل للهيكل المالي على أنه مجموعة مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة سواء كانت ذاتية أو أجنبية، أو قصيرة أو طويلة الأجل، وبالتالي فالهيكل المالي الأمثل هو ذلك المزيج من القروض وحقوق الملكية الذي يترتب عليه إحداث توازن بين العائد والمخاطرة بطريقة تؤدي إلى تعظيم قيمة الأسهم السوقية ويكون المعدل الموزون لكلفة رأس المال في أدنى مستوى له، إذا فسياسة الهيكل المالي يجب ان تضمن الموازنة بين المخاطرة ومزايا العائد.²

ثانيا: العوامل المحدد لهيكل التمويل

هناك عدة عوامل أساسية لها تأثير على القرارات الخاصة بتشكيل الهيكل المالي لأي مؤسسة أهمها :

أ. الموقف الضريبي للمؤسسة:³

من بين الأسباب التي تدفع المؤسسة للتمويل عن طريق القروض لاستفادتها من ميزة الضريبة ناتجة عن خصم مدفوعات الفوائد من الأرباح، حيث تعتبر الفوائد من التكاليف الواجبة الخصم قبل تحديد الربح الخاضع للضريبة وهو ما يسمح بخفض عبء الضرائب على المؤسسة.

عبد الوهاب دادن ، تحليل المقاربات النظرية حول الهيكل المالي ، مجلة الباحث ، العدد 4 ، جامعة ورقلة ، 2006 ، ص 108.

. جليل كاظم ، الادارة المالية المتقدمة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2013 ، ص 37.

بو طويل عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص 4-5.

ب. المخاطر المالية:

يتعلق الخطر المالي بالنواحي المالية لنشاط المؤسسة والخطر المالي هو ذلك التذبذب في صافي الأرباح بعد الضريبة ، وبالتحديد يمثل مجموع الديون المالية في المؤسسة وخطر عدم تسديدها في مواعيد استحقاقها ، ويمكن ترجمة هذا الاستحقاق في الأجل الطويل ، يعطي للمؤسسة مزيداً من الوقت حتى يمكن التنبؤ بسداد هذا الالتزام. وبشكل عام ترتبط هذه المخاطر بقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.

ج. درجة تحفظ أوجرة الإدارة:

بما أنه لا يوجد هيكل مالي واحد صالح لجميع المؤسسات على اختلاف القطاع الذي تنشط فيه وعليه فإن تحديد الهيكل المالي للمؤسسة يعتمد على توجهات الإدارة في تحديده، بمعنى آخر درجة اعتماد المؤسسة على القروض للتمويل، حيث أن هناك سياسة تمويل منخفضة ومعتدلة ومغامرة.

د. خطر الاستغلال:

يعد هذا الخطر تابع لطبيعة أنشطة المؤسسة ويقصد به ذلك الخطر الناجم عن دورة استغلال المؤسسة، وبعبارة أخرى هو عجز المؤسسة عن تمويل دورة الاستغلال بواسطة مستحقاتها الخاصة والمتمثلة أساساً في الزبائن، وعندما يحدث هذا العجز تلجأ المؤسسة إلى الديون قصيرة الأجل لتمويل دورة الاستغلال مما ينجم عنه خطورة تتمثل في خطر الاستغلال.

الفرع الثاني : محددات الهيكل المالي وسماته

أولاً : محددات الهيكل المالي

يتأثر قرار المؤسسة في اتخاذ الهيكل المالي المناسب بعدة محددات نلخصها فيما يلي:¹

¹ عساوي سهام ، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، 2015، ص ص 4، 5.

أ. حجم المؤسسة:

حجم المؤسسة يزيد من قدرتها على التوسع بالاقتراض حيث قدمت الدراسات عدة اسباب لوجود علاقة ايجابية بين حجم المؤسسة والمديونية ، أولها ان احتمالات افلاس المؤسسات ذات الحجم الكبير منخفضة جدا ، كما انها تمتلك الامكانية في اللجوء الى الاسواق المالية وتستطيع الاقتراض بشروط على عكس المؤسسات صغيرة الحجم والتي تعتمد على التمويل المقترض بشكل اساسي ولهذا فإن حجم المؤسسة يلعب دورا كبيرا في مقدرتها على الاقتراض او الاعتماد على المصادر الداخلية.

ب. هيكل الأصول:

طبيعة موجودات المؤسسة (هيكل الاصول) يؤثر بأشكال مختلفة على قرار اختيار المؤسسة لمصدر تمويلها، اي ان نوع الاصول التي تمتلكها المؤسسة الاقتصادية يتدخل في تحديد بنية هيكلها التمويلي، فكلما كانت حصة الاصول الملموسة (المادية) التي يمكن استخدامها كضمانات ذات اهمية في المؤسسة كلما كان المقرضون على استعداد لمنح قروض أكثر.

ج. المردوديات:

إن ارتفاع مستوى المردودية يعطي المؤسسة قدر أكبر من المرونة في تغطية التزاماتها المالية ، حيث من منطلق نظرية الالتقاط التدريجي للتمويل تلجأ المؤسسة للاستدانة في حالة عدم كفاية الموارد الداخلية والمتمثلة اساسا في المردودية (التمويل الذاتي)، ثم بعد ذلك الى القروض وفي الاخير الى اصدار الأسهم من اجل تمويل استثماراتها ، فالمؤسسات الأكثر مردودية تعتمد بشكل أكبر على التمويل الذاتي ومن ذلك تكون هناك علاقة عكسية بين المردودية و المديونية أما من منظور نظرية عدم تناظر المعلومات ، فإن المؤسسة الأكثر مردودية هي التي تحرر أكثر نسبة من التمويل الذاتي ، ومنه بروز علاقة سلبية بين المردودية والاستدانة.

د. معدل النمو

تكمن قيمة المؤسسة وثروة مالكيها في القيمة الحالية للفوائد التي تنشئها الأصول الموظفة من جهة، ونموها من جهة أخرى، فالمؤسسات التي تملك إمكانيات نمو عالية يكون لديها احتياجات تمويل كبيرة مما يدفعها للجوء إلى الاستدانة بالمقام الأول، خاصة مصادر التمويل الأقل تأثير بظاهرة عدم التناظر في المعلومات، مثل القروض قصيرة الأجل. و هذا ما يتفق مع نظرية الالتقاط التدريجي للتمويل، كما أنه حسب نظرية الإشارة يعتبر معدل النمو مؤشر على الصحة المالية للمؤسسة، وبالتالي يفترض أن المقترضون يميلون إلى إقراض المؤسسة ذلك لأن معدل النمو يعتبر مؤشر على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مستقبلية وبالتالي قدرتها على سداد التزاماتها المستقبلية.

هـ. عمر المؤسسة

يلعب عمر المؤسسة دور هاماً على إمكانية تمويلها، إذ تؤدي المدة الزمنية التي نكون فيها المؤسسة في وضع جيد إلى استفادتها أثر من نيل مصداقية لدى الجهات الممولة، على عكس المؤسسة الناشئة والتي ليس لها ماضي يبين وضعها المالي وسلوكها الاقتصادي. فهذه الأخيرة يتوقع أن تلجأ أكثر إلى الإستهانة بالإقتراض وذلك بسبب ضعف مواردها الذاتية عند مرحلة الإنطلاق وكذلك صعوبة لجوءها على السوق المالية (طرح الأسهم) وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإصدار.

ثانياً : سمات الهيكل المالي الملائم:

ينبغي على المؤسسة التخطيط السلي لبناء الهيكل المالي الملائم الذي يعمل على تعظيم قيمتها ويراعي مصالح الملاك وبقية الأطراف ذات العلاقة بها، وتتمثل أهم السمات التي تميز الهيكل المالي فيما يلي¹:

أ- **الربحية و المرونة** : يجب أن يعمل الهيكل المالي على تحقيق أقصى العائد وتلبية احتياجات المؤسسة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة، مع قابليته لتعديل المصادر التمويلية المكونة له.

¹ جبار بوكثير، نبيلة سهيلية، عناصر الهيكل المالي وآثارها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد الخامس، 2017، ص244.

ب- القدرة على الوفاء بالديون : فالمؤسسة ملزمة بالحفاظ على قدرتها للوفاء بالتزاماتها وتجنب الملاك مخاطر مالية إضافية .

ج- الرقابة : وتتم من خلال تقليل المخاطر لفقدان السيطرة والرقابة على إدارة المؤسسة.

المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي.

يتكون الهيكل المالي من مختلف مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة من مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية.

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة من الفائض النقدي لديها والذي يتمثل في مجموع الأرباح غير الموزعة ومخصصات الامتلاك والمفونات ذات الطابع الاحتياطي .بالإضافة إلى قيمة التنازل عن الأصول غير المستخدمة ولذلك قمنا بتقسيم مصادر التمويل الداخلي إلى تمويل ذاتي والتنازل عن الاستثمارات و الأموال الخاصة.

أولاً: التمويل الذاتي

أ- تعريف التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل في المؤسسة، وذلك لأنه يمكنها من تمويل نفسها بنفسها ويعطيها القدرة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الراس مالية المستقبلية، وكذلك زيادة راس مالها العامل، وذلك من خلال الاعتماد على الفائض النقدي المتولد عن مجموع النشاط الاستغلالي و المالي للمؤسسة خلال الدورة الانتاجية ،اي من خلال اعادة الاستثمار الجزئي او الكلي للأرباح المحققة وكذا مخصصات

الاهتلاك و المئونات وهو ما يعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي ،هذا الاخير بعد ان طرح منه الارباح الموزعة و نقتطع جميع التكاليف المالية و الجبائية نحصل على ما يسمى بالتمويل الذاتي¹.

ب- مكونات التمويل الذاتي :

***مخصصات الاهتلاكات**² : يعرف الاهتلاك على انه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية او معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن نتيجة للاستعمال او التلف او التقادم التكنولوجي .وتتمثل طرق الاهتلاك الاكثر استخداما فيما يلي :

- **الاهتلاك الخطي أو الثابت** : هو عبارة عن توزيع تكلفة الاستثمار على عدد سنوات العمر الإنتاجي للأصل بتساوي مع استبعاد القيمة المتبقية له في نهاية حياته الانتاجية

- **الاهتلاك المتناقص** : يحسب قسط الاهتلاك المتناقص على اساس القيمة المحاسبية المتبقية للأصل وليس على أساس القيمة الأصلية له ،وذلك بضرب معدل الاهتلاك الثابت³ في المعامل (1.5)،إذا كانت مدة الاهتلاك اربع سنوات او اقل ،وفي المعامل (02) إذا كانت مدة الاهتلاك مابين خمس وست سنوات .

- **الاهتلاك المتزايد** : يطبق هذا النوع من الاهتلاك لما تتوقع المؤسسة انها ستستعمل الاصل بشكل تدريجي من اجل مقابلة المر دودية و الاستثمار ،حيث يتزايد كلما اقتربنا من نهاية عمر الاصل والذي يمكن حسابه كما يلي :

$$\text{قسط الاهتلاك المتزايد} = \text{ثمن الاصل} \times \text{عمر الاصل} / (\text{عمر الاصل} + 1) / 2$$

¹ رمال حجاج ،دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013،ص4.

² سماح طالحي ،دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي ،2014،ص ص 96-7-97.

➤ أهمية الاهتلاك :

للاهتلاك أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية :

المحافظة على رأس مال المؤسسة وذلك عن طريق استرداد ما تنفقه من اموال لشراء الأصول تدريجيا من الإيرادات المحققة .

اظهار تكاليف الانتاج على حقيقتها خاصتا وان الاهتلاك يعتبر من اهم عناصر التكاليف وتجاهله يؤدي الى عدم صحة ودقة التكاليف .

امكانية تحديد الربح بدقة ،فإهمال الاهتلاك يؤدي الى اختلال المركز المالي للمؤسسة ،كما انه لا يعتبر خسارة بمفهومها الدقيق فهو تكلفة مالية تهدف الى تعويض اهتلاك الاصل .

تحقيق وفرات ضريبية حيث تعمل المؤسسة على زيادة اقساط الاهتلاك من اجل التمكن من الاحتفاظ بأكثر قدر ممكن من الارباح.

اظهار الاصول الثابتة بقيمتها الحقيقية في الميزانية فحساب الاهتلاك يؤدي الى اثبات النقص الذي طرأ على قيمة الاصول في نهاية السنة المالية.

***الأرباح المحتجزة:** إن الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح، وتتمثل الارباح المحتجزة في النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة من عملياتها الجارية و الاستثمارية في السنة الحالية، وفي السنوات السابقة غير انها قررت احتجازها بدلا من توزيعها على حملة الأسهم و العاملين وذلك من أجل استخدامها في تمويل استثماراتها المستقبلية بهدف تمرين برامج توسعها ونموها ومواجهة لطوارئ¹. وتتكون الأرباح المحتجزة مما يلي²:

¹ هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص 94.

² رضوان وليد العمار، أساسيات في الادارة المالية، دار المسيرة لطباعة ونشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 217.

- **الاحتياطي القانوني:** هو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لبد من تكوينه في الشركة وحدده القانون ب 5% من صافي الأرباح على أن لا يتعدى 10% من رأس مال الشركة ، ويستخدم في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأسمالها.

- **الاحتياطي النظامي:** يتم تكوينه طبقا للنظام الأساسي للشركة حيث يشترط هذا الأخير وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة وهو غير اجباري.

- **الاحتياطات الأخرى:** يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الاسهم من الأرباح الصافية أن تقوم بتكوين احتياطات أخرى بالقدر الذي يحقق دوام و ازدهار الشركة .

- **الأرباح المرحلة:** نقصد بها المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية والذي يقترح مجلس الادارة ترحيله الى السنة التالية، ويستخدم هذا الفائض كاحتياطي لمواجهة أي انخفاض في الأرباح المحققة في السنوات المقبلة التي قد تؤدي الى عدم قدرة الشركة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الاسهم كما أن الاحتفاظ بجزء من الأرباح يحقق العديد من المزايا منها :

توفر للإدارة الحرية في استعمال الاموال لمواجهة حاجاتها المالية وتجنبها البحث عن الأموال خارجية ذات تكلفة عالية .

تكلفة هذه الاموال تعد أقل تكلفة من تكلفة مصادر التمويل الأخرى كما أنها لا ترتب على الشركة اية التزامات اتجاه الآخرين كما هي الحال في حالة إصدار أسهم عادية أو الحصول على الاموال عن طريق الاقتراض.

*المئونات ذات الطابع الاحتياطي¹:

المئونات أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الاخطار المحتمل وقوعها في المستقبل، حيث تبقى مجمدة إلى حين تحقيق الخطر او العبء الذي كونت من أجله هذه المئونة كما تخصص كذلك لمواجهة النقص الفعلي المتحقق

¹ راضية قريوع ،محددات الهيكل المالي الامثل للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية لتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2017،ص 15.

مستقبلا في قيمة أصل من الأصول أو زيادة مؤكدة في وقوع التزام من الالتزامات .أو ترقب حدوث أخطار محدقة بالمؤسسة مما يترتب عنها تكاليف باهظة عند وقوعها ويمكن التمييز بين ثلاثة مجموعات كبيرة للمئونات و هي :

- **المئونات القانونية :** هي تلك المئونات ذات الطابع الضريبي لهذا لا يتوقع من ورائها خسائر، حيث ألزم المشرع بتكوينها من طرف المؤسسة وهي لا تؤدي إلى فرض ضريبة مستقبلية .

- **مئونات تدني قيمة الأصول :** ومنها مخصصات تدني قيمة المخزون والمخصصات، تدني قيمة الأوراق المالية إضافة إلى مئونات الديون المشكوك فيها والتي تسترجع في حالة زوال خطر عدم تحصيلها.

- **مئونات الاخطار و التكاليف :** تتكون هذه المئونات لتغطية الاخطار او الاعباء محتملة الحدوث عند نهاية الدورة الاستغلالية دون أن تكون هنالك امكانية لتحصيلها حيث أن الاحداث التي وقعت أو المحتملة الوقوع تجعل من هذه الاخطار ليست فقط محتملة بل أكيدة.

ولتكوين هذه المئونات يجب توفر عدة شروط منها :

- أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة.

- أن يكون وقوع النقص محتمل

- أن يكون تقدير هذا النقص موضوعي

ج- مزايا التمويل الذاتي¹:

- يعتبر التمويل الذاتي المصدر الاول والوسيلة المستخدمة لتكوين رأس مال بأقل تكلفة ممكنة

- يؤدي التمويل الذاتي إلى دعم المركز المالي للمؤسسة ويجنبها التقلبات الموسمية المحتملة نظرا لاحتفاظها برصيد نقدي مناسب لمواجهة احتياجاتها المتغيرة.

¹ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 421.

- يعطي التمويل الذاتي للمؤسسة نوع من الحرية في اختيار نوع الاستثمارات دون التقييد بشروط الائتمان أو بأسعار فائدة أو بالضمانات المختلفة وبالتالي تجنب أعباء التمويل الخارجي.
- إن زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق الاكتتاب العام أو طرح العام للأسهم من أجل البيع قد يؤثر سلبا على مركز اتخاذ القرار في تلك المؤسسة و يسلب بعض المساهمين حق التدخل في إدارة المشروع، وبالتالي فهم يفضلون عدم توزيع أرباحهم لعدة سنوات على أن يفقد السيطرة والقرار في هذه المؤسسة.

د- عيوب التمويل الذاتي¹:

- قد لا يكون التمويل الداخلي كافيا لتمويل المشروعات مما يؤدي الى عرقلة سير المشروع ويتم اختيار مشاريع متواضعة الحجم فيصبح التمويل الداخلي معوقا لنمو المؤسسة.
- كذلك يمنع التمويل الداخلي الادخارات بصفة عامة على مستوى النشاط الاقتصادي ككل، وتوزيعها على مختلف القطاعات والأنشطة طبقا لأولويات استثمار معينة.
- اقتطاع أقساط إهلاك مرتفعة خاصة في السنوات الاولى قد يزيد من تكلفة السلع والمنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤثر على سوق هذه السلع.
- الامتناع او تخفيض حجم الارباح الموزعة سوف يؤدي إلى زيادة التمويل الذاتي والذي من شأنه أن يحدث انقراض في الطلب على أسهم المؤسسة وبالتالي انخفاض قيمتها في السوق.

ثانيا: التنازل عن الاصول²

- المورد بالنسبة لهذه العملية يتمثل في ثمن التنازل، وهذا بعد اقتطاع الضريبة على القيمة المضافة، وعملية التنازل لا تخص فقط المعدات القديمة الواجب تبديلها، وإنما يمكن التنازل عن المعدات الحديثة وهذا نتيجة لقرار استراتيجي يهدف مثلا

¹ مرجع سابق، ص 422.

² بن الموفق سهيلة ، مرجع سابق ، ص 39

إلى الحد من الأنشطة المتعددة و التركيز على المهنة الأساسية، و عملية التنازل يجب أن تكون عملية تلقائية لا تهدف فقط إلى خلق موارد جديدة وإنما لتحسين مردودية الاقتصادية

ثالثا: الأموال الخاصة

تظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند التأسيس أو الانشاء، ونقصد بالأموال الخاصة، رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع أو مجموعة من المساهمين-الذي يمثل الادخار الفردي لهؤلاء المستثمرين لكن عادة ما تكون هذه الاموال غير كافية فيلجأ صاحب المؤسسة إلى العائلة والأصدقاء للاقتراض، وهنا يتوجب عدم الخلط بين العلاقة التجارية والعلاقة العائلية إذا كان يريد الحصول على النتائج المرغوب فيها¹.

وخلال فترة النشاط يمكن ان تطلب المؤسسة من مساهميها الرفع أو الزيادة في رأس المال وذلك من خلال²:

❖ الحصص النقدية :

يتم استخدامها إذا كانت المؤسسة في حالة ازدهار بمعنى القيمة الذاتية لأسهمها تفوق القيمة الاسمية، يتم اصدار أسهم بقيمة اسمية تساوي قيمة الأسهم القديمة، ولكن بسعر بيع عادة مختلف بحيث يكون هذا الأخير على الأقل أكبر من قيمة السهم الاسمية.

❖ الحصص العينية :

بدلا من السيولة يتم تقديم عقارات، مخزون بضائع، أدوات و معدات،.....، وتعالج هذه العملية مثلما تتم معالجة عملية رفع رأس المال بواسطة الحصص النقدية.

❖ تحويل الديون إلى أسهم :

تتم هذه العملية مثل ما تتم عملية رفع رأس المال بواسطة الحصص النقدية، بمعنى إصدار أسهم بمبالغ مساوية لقيمة الدين وهذا في حالة عجز المؤسسة على تسديد الديون الخاصة للموردين.

¹ راضية قريوع، مرجع سابق، ص 15

² بن الموفق سهيلة، مرجع سابق، ص 43

بالإضافة إلى ما سبق يمكن رفع رأس المال عن طريق :

- إدماج الاحتياطات أو علاوات الإصدار
- تقديم حصص من حسابات المساهمين أو الاعتماد على إعانات التجهيز

الفرع ثاني: مصادر التمويل الخارجية:

كثيرا ما تضطر المؤسسات إلى مصادر خارجية لتمويل بسبب ضعف قدرتها على تمويل مختلف أنشطتها واستثماراتها عن طريق التمويل الذاتي فقط.

وحتى تحافظ هذه الأخيرة على مستوى من الاستثمارات عند الحدود المقبولة وتتجاوز أزمة السيولة الظرفية فإنها تلجأ إلى مصادر خارجية للحصول على الاموال وتتمثل هذه المصادر في:

أولا :التمويل قصير الاجل

أ. تعريف التمويل قصير الاجل

هو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي، ويمثل الموارد التمويلية التي سيتم الحصول عليها لأجل قصير في الغالب يقل عن سنة، وينقسم إلى، الائتمان التجاري والقروض المصرفية، و الديون قصيرة الاجل لانتيج تدخلا أو تأثيرا من قبل الدائنين على الادارة، إلا أنها قد تهدد سلامة المؤسسة في حالة عدم توفير السيول اللازمة لسدادها عند استحقاقه¹

ب. انواع التمويل قصير الاجل :

1- الائتمان التجاري²:

يعرف بأنه الائتمان قصر الاجل الذي يمنحه المورد الى المشتري، عندما يقوم هذا الاخير بشراء بضاعة بغرض اعادة بيعها، ويحتاج المشتري الى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية راس ماله العامل لمقابلة الحاجيات الجارية وعدم

¹ جابر بو كنير ، مرجع سابق ، ص 244

² انفال حدة خبيزة ، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012، ص 12

مقدرته الحصول على القروض المصرفية، وغيرها من القروض القصيرة ذات التكلفة المنخفضة، ومن ناحية أخرى فإن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان يتوقف على مجموعة من العوامل:

العوامل الشخصية مثل مركز البائع المالي ومدى رغبته في التخلص من مخزونه السلعي وتقدير البائع لمخاطر الائتمان .
تلك العوامل الناشئة عن حالة التجارة و المنافسة مثل الفترة الزمنية التي يحتاجها المشتري لتسويق السلعة وطبيعة السلع المباعة وحالة المنافسة وموقع العملاء والحالة التجارية

اشكال الائتمان التجاري¹:

ويأخذ عدة اشكال وهي كالتالي :

❖ **الحساب الجاري** : وهو ان يفتح البائع للمشتري حسابا في دفاتره ويسجل فيه ما باعه من بضاعة

بالحساب و المبالغ التي يسدها أول بأول ويسمى بالحساب المفتوح .

❖ **السحب** : وهو المطالبة بدفع ثمن البضاعة يوجهه البائع الى المشتري ، ويستعمل بشكل خاص في

حالات التصدير ، ويأخذ الاشكال التالية :

❖ **السحب بإطلاع** : وهو يستحق بمجرد رؤية المشتري له (عاجلا) .

❖ **السحب لأجل** : وهو يستحق بعد فترة زمنية محددة من رؤية المشتري حيث يكتب المشتري عليه كلمة

مقبول . وعند وضع التاريخ والتوقيع يصبح اسم السحب مقبولا ويمكن خصمه كالكمبيالات .

❖ **الكمبيالة** : تعتبر الكمبيالة تعهد مكتوب وموقع من المشتري بدفع في موعد محدد ويمكن خصمها

لدى البنك و الحصول على قيمتها بعد خصم المصاريف كما يمكن ان تستخدم كوسيلة لدفع وذلك

بتأجيرها الى الآخرين .

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف ، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000، ص 95

➤ مزايا الائتمان التجاري¹:

للائتمان التجاري جملة من المزايا فهو يعتبر مصدر تمويلي تعتمد عليه العديد من المؤسسات لتمويل بعض استثماراتها

التشغيلية ،هذه المزايا يمكن اجمالها فيما يلي:

- **التكلفة** : يتمتع الائتمان التجاري بانخفاض تكلفته،خاصتنا في حالة استفادة المشتري من فترة الخصم

الممنوحة في شروط البيع

- **السهولة** : يعتبر الائتمان التجاري اسهل بكثير من الحصول على الائتمان المصرفي ذلك ان طبيعة منح

الائتمان التجاري لا تتضمن اجراءات متعددة و روتينية كتقديم طلبات و القيام بالعديد من التحليلات

والدراسات حول المركز المالي للعميل

- **المصدر الوحيد المتاح** : خاصتنا بنسبة للمؤسسات الصغيرة ،حيث يعتبر المصدر الوحيد المفتوح امامها

لتلبية احتياجاتها من المواد الاولية او البضاعة ،هذا في حالة صعوبة حصول المؤسسة على القروض من

المؤسسات المالية لعدم قدرتها على تقديم ضمانات او وجود خلل في توازنها المالي

- **المرونة** : يمتاز الائتمان التجاري بعامل المرونة ، كون المؤسسة لا تلجأ اليه إلا اذا كانت في حاجة فعلية

اليه ،وتوقعت انها ستعرف نشاطا رائجا في المستقبل القريب الامر الذي يزيد من تدفق المبيعات وبتالي

التخلص من عبئ هذا الائتمان

2/الائتمان المصرفي :

ويتمثل في القروض و التسهيلات قصيرة الاجل التي تقدمها البنوك للمؤسسات لتمويل انشطتها وتكون آجالها في

حدود السنة الواحدة ،وقد تكون هذه التسهيلات مضمونة بأصول او غير مضمونة على الاطلاق ،وتبعا لذلك

¹ عدنان هاشم رحيم السمراي ، مرجع سابق ،ص 270

تختلف شروط الائتمان المصرفي وبالتالي تكلفته وإمكانية الحصول عليه¹، ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري وذلك من حيث درجة اعتماد المؤسسة عليه كمصدر لتمويل قصير الاجل، ويتميز الائتمان المصرفي بأنه اقل تكلفة من الائتمان التجاري، كما انه يعتبر مصدر تمويل الاصول الدائمة للمنشآت و المشاريع التي تعاني صعوبات في تمويل تلك الاصول من مصادر التمويل طويلة الاجل، يضاف الى ذلك انه أكثر مرونة منه في ناحية اخرى، اذ لا يتغير تلقائيا مع تغيير حجم النشاط². والمعايير التي يستحسن على المؤسسة استخدامها في اختيار البنك تتمثل فيما يلي³:

- ✓ لا بد ان يتناسب حجم البنك مع حجم المؤسسة المقترضة، ويرجع ذلك الى القيود الاقتصادية والقانونية الموجودة على مقدار القرض الممنوحة لعميل واحد .
- ✓ نظرا لاختلاف البنوك فيما بينها على المؤسسة اختيار البنك الذي يتبع سياسات تتماشى مع حاجاتها وظروفها .
- ✓ يلاحظ ان البنك في حالة دراسته لعمليات المؤسسة يكون قادرا على مدها بالمشورة المالية، ومن ناحية اخرى من غير المرغوب فيه ان يتم التعامل مع بنك له اتصال وثيق بالمؤسسات المنافسة .
- ✓ ينبغي التعامل مع البنوك القوية ذات المركز السليم و المستقر.

¹ سميرة هريان، صيغ واساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في

علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص 35

² منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 546

³ انفال حدة خبيزة، مرجع سابق، ص 10-11

أنواع القروض المصرفية¹ :

❖ **القروض غير المكفولة بضمان معين** : في حالة القروض غير المكفولة بضمان يسمح للمؤسسة بالاقتراض

بشرط ان لا يزيد المبلغ المقرض عن قيمة محددة في اي وقت ويطلق على هذا الحد الاقصى للاعتماد

❖ **القروض المكفولة بضمان** : هي القروض المصرفية المكفولة بضمان ،وهذا الضمان اما ان يكون شخص

اخر او اصل معين كالحسابات المدينة او اوراق القبض او اوراق مالية او بضائع ،والقاعدة هنا ان البنوك

لا تمنح عملائها القروض المطلوبة بالقيمة الكاملة لضمان المقدم بل تحتفظ بنسبة من قيمة الضمان

لتغطية اخطار انخفاض قيمتها .

اشكال القروض المصرفية : يتخذ الائتمان المصرفي عدة اشكال نذكرها فيما يلي²:

- خصم الاوراق التجارية (الخصم التجاري)
- قروض الاستغلال [القروض العامة (تسهيلات الصندوق ،السحب على المكشوف ،القروض - - الموسمية ،قروض الربط)،القروض الخاصة (تسبيقات على البضائع ،التسبيقات على الصفقات العمومية)].
- القروض بالالتزام او بتوقيع .

3/ المستحقات:

يتمثل التمويل عن طريق المستحقات في تلك المستحقات الالزامية الناتجة عن الخدمات التي تحصلت عليها المؤسسة والتي لم يتم سداد تكلفتها وعادتا ما تتمثل هذه المستحقات في مبالغ الضرائب المستحقة ،اقتطاعات الضمان الاجتماعي ، بعض الاجور المستحقة وغيرها ، وعادتا ما تلجأ المؤسسات الى هذا النوع من التمويلات لأنها تعتبر مجانية وليس لها تكلفة .

¹ مرجع سابق

² يعقوب عطاء الله ، مستقبل تطبيق انماط التمويل الحديث في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة ام البواقي ، 2014، ص ص 26-28

فاحتفاظ المؤسسة بأجور العمال وتأخير دفعها يتيح لها قدرة تمويلية بقيمة هذه الأجور ، ونفس الشيء يمكن تطبيقه على المستحقات الأخرى مثل الضرائب و الاقتطاعات الاجتماعية ، وبرغم من إتاحة هذا المصدر إلا أنه من الأفضل عدم التمادي في استعماله لما قد يسببه من عدم رضا لدى العاملين¹ .

ج. مزايا وعيوب التمويل قصير الأجل² :

○ المزايا :

- إن أسعار الفائدة قصيرة الأجل تكون أدنى عادة من أسعار الفائدة طويلة الأجل لأن درجة المخاطر المرتبطة بتسليف قصير الأجل أقل من درجة المخاطرة بتسليف طويل الأجل.
- سهولة الحصول عليه مقارنة بالحصول على القروض متوسطة وطويلة الأجل وذلك بسبب قلة المخاطرة التي يتحملها المستثمرون الذين يقرضون أموالهم لفترة قصيرة ، وهي أيضاً أكثر مرونة من القروض متوسطة أو طويلة الأجل
- أن الشركة تجد مرونة أكبر في الاقتراض قصير الأجل لأنها تستطيع تجديده عند احتياجها للأموال ، فشركة قد يتناقص احتياجها للأموال حين اذن يمكن أن تسدد القروض قصيرة الأجل في حال استحقاقها ، فلو كانت القروض طويلة الأجل فإنها تتحمل تكاليف فائدة عالية على هذه القروض في أوقات لا تحتاج فيها إلى التمويل مما يزيد من تكاليف التمويل ويخفض من ربحية الشركة .

○ العيوب :

رغم المزايا السابقة هناك بعض العيوب للاقتراض قصير الأجل منها : منها أن المشروع يواجه مشكلة سداد

الديون المستحقة بصفة مستمرة ، ما قد يهدد سلامة المشروع

ثانياً : التمويل متوسط الأجل :

أ. تعريف التمويل متوسط الأجل :

¹ سميرة هريان مرجع سابق ، ص 35

² عبد الله بالعيدي ، التمويل برأس مال المخاطر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 ، ص 7

يقصد بالتمويل متوسط الأجل تلك التمويل الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الاقتصاديين، سواء في صورة أموال نقدية أو أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين سنتين و سبع سنوات، وعادة ما توجه هذه القروض إلى شراء وسائل الإنتاج المختلفة، أي أنها وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة.

ب. وسائل التمويل متوسط الاجل :

1- القروض المصرفية متوسطة الأجل: وهي القروض التي تزيد فترتها عن سنة و تصل إلى خمس سنوات وعادة

سيتم تسديد هذا النوع من القروض على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها وقد تكون

متساوية في شروط عقد الاقتراض وقد يكون سعر الفائدة للقروض المتوسطة أعلى من سعر الفائدة للقروض

قصيرة الأجل وبصورة عامة يمكن أن يأخذ هذا النوع من التمويل إحدى الصورتين التاليتين:

❖ قروض المدة:

تستحق هذه القروض خلال مدة تتراوح ما بين 3 إلى 7 سنوات مما يعطي المقترض الاطمئنان أكثر بتوفر التمويل،

ويقلل من أخطار إعادة التمويل أو تجديد القروض قصيرة الأجل، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من البنوك

التجارية بصورة عامة أو البنوك المتخصصة، حيث يكون معدل الفائدة على هذه القروض أعلى من معدل الفائدة

على القروض قصيرة الأجل، وذلك لتعويض البنك على تخليه عن الأموال لمدة طويلة، حسب مستوى أسعار الفائدة

السائدة في السوق، حجم القرض، تاريخ استحقاقه والأهلية الائتمانية للشركة المقترضة.

❖ قروض التجهيزات :

وتعرف قروض تمويل التجهيزات بأنها تلك القروض المباشرة التي تتراوح مدتها بين سنتين الى سبع سنوات ، حيث تكون موجهة لحيازة السلع الرأس مالية ، والتي تهتك خلال مدة تتراوح من 08 الى 10 سنوات ، وتقول الجهة المقترضة ما بين 70 الى 80 من التجهيزات مثل السيارات او الشاحنات .

ويسمح هذا النوع من القروض بتمويل بعض الانشاءات و البناءات ذات التكاليف المنخفضة نسبيا وهناك صورتين تمنح بهما قروض التجهيزات :

✓ عقود البيع المشروطة:

في هذه الحالة يكون البيع بالتقسيط ويحتفظ وكيل التجهيزات بملكية الآلات إلى أن يقوم المشتري بتسديد كافة الأقساط، ويقدم المشتري دفعة أولية عند الشراء، وبقية الأقساط يصدر عنها أوراق وعد بدفع (الكبيالات) وبعد التسديد الكامل تنتقل ملكية الأصل إلى المؤسسة.

✓ القروض المضمونة:

تستطيع المؤسسة استخدام التجهيزات كضمان للحصول على قرض بنكي وذلك من خلال رهن هذه التجهيزات للبنك التجاري الممول الذي يضمن حقه في الإستلاء على التجهيزات إذا ما تخلفت المؤسسة عن تسديد دفعات القروض.

2- التمويل بالاستئجار:

هي عملية يبقى الأصل تحت الشركة المستأجرة، وأن تحصل على التمويل في آن واحد وهناك تشابه بين الاستئجار والاقتراض من نواحي عديدة ولكن من ناحية أن المؤجر يكون في وضع أفضل من الدائن عندما تواجه الشركة صعوبات مالية فإذا لم تستطع سداد التزامات الإيجار فإن المؤجر يملك حق قانوني أقوى من حق الدائن لاسترداد الأصل المؤجر لأنه لا يزال الملك القانوني لهذا الأصل.

❖ أشكال الاستئجار:

يتخذ التمويل بالاستئجار أشكالاً عديدة من بينها ما يلي:

- ✓ **البيع ثم الاستئجار:** في هذا النوع تقوم المؤسسة التي تمتلك أراضي أو مباني أو معدات ببيع هذا الأصل في نفس الوقت تستأجره بناءً على اتفاق بين مشتري الأصل والبائع الذي يرغب في استئجاره.
- ✓ **الاستئجار التمويلي:** يقوم المؤجر بشراء أصل جديد من المنتج أي أن المؤجر هو الذي يدفع ثمن شراء الأصل وليس المستأجر وبذلك يضمن المستأجر الحصول على أصل جديد ممول من قبل المؤجر.
- ✓ **استئجار التشغيل:** يتضمن استئجار الخدمة أو التشغيل بشكل عام مثل المعدات والخدمات ومن أهم هذه المعدات الكمبيوتر وآلات النسخ والسيارات....

ثالث : التمويل طويل الأجل

أ. تعريف التمويل طويل الاجل :

تلجأ المنشأة الاقتصادية إلى التمويل طويل الأجل نتيجة التوسعات والتحسينات التي تنوي المنشأة القيام بها، وهذا النوع من التمويل يستحق الدفع بعد فترة زمنية تزيد عن العام الواحد وليس له حد أقصى الأمر الذي يسمح للمؤسسة تمويل أصولها الثابتة بوسطته .

1/ المصادر الرئيسية للتمويل طويل الأجل:

● الأسهم العادية¹:

وهي عبارة عن حصة رأس مال الشركة المصدرة لهذه الأسهم وهي ذات قيمة اسمية تمثل القيمة المدونة على متن السهم، لا تعني بالضرورة سعر شراء السهم وفي العادة تكون الأرباح الموزعة تمثل نسبة من القيمة الاسمية للأسهم العادية، وتعتبر الأسهم العادية وسيلة من الوسائل الأساسية للتمويل طويل الأجل، ويستفيد حملة الأسهم العادية من مجموعة من الحقوق أهمها:

¹ موفق عدنان ، عبد الجبار الحميري ، اساسيات التمويل و الاستثمار في الصناعة السياحية ، الطبعة الاولى ، الوراق للنشر و التوزيع ، 2010،ص

- الاشتراك في الأرباح.

- الاشتراك في مجلس الإدارة و التصويت باعتباره عضوا في الجمعية.

- عضو في الجمعية العامة للمؤسسة.

- يمتلك الحق في نقل ملكية الأسهم.

وللأسهم العادية عدة قيم وهي:

➤ **القيمة الاسمية:** وهي القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة وقانونها والتي تظهر بوضوح على قيمة السهم.

➤ **القيمة الدفترية:** هي عبارة عن قيمتها حسب السجلات المحاسبية وبالتالي فإن القيمة الدفترية للأسهم ما هي إلا عبارة عن قيمة هذه الأسهم حسب هذه السجلات.

➤ **القيمة السوقية:** هي عبارة عن السعر الذي يتعامل به في سوق الأوراق المالية وبالتالي هذه القيمة تتميز بسرعة التقلب والتغير من حين لآخر.

➤ **القيمة التصوفية:** وهي عبارة عن قيمة السهم عند تصفية الشركة وهي القيمة التي يحصل عليها حامل السهم العادي بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة على الشركة.

وللأسهم العادية جملة من المزايا وتتمثل في¹:

- ليس لسهم العادي أجل محدد للتسديد.
- المؤسسة غير ملزمة بدفع الأرباح إلا إذا تحققت وتم إتخاذ القرار بتوزيعها.
- سهولة بيعها.
- لا تنشئ أي التزامات ثابتة، فلا يوجد أي التزام قانوني على المؤسسة لدفع التوزيعات.

¹ جميل احمد توفيق ، مرجع سابق ، ص ص 385، 386.

- يتم رد قيمة السهم في الوقت المحدد.

وعلى الرغم من هذه المزايا هناك عدة عيوب للأسهم العادية نذكر منها:

- ارتفاع تكلفة إصدار الأسهم العادية ويعود هذا إلى ارتفاع عنصر المخاطرة وتكلفة الأمن وباقي مصاريف الاكتتاب.
- على عكس السندات والقروض فالأرباح التي توزع على حملة الأسهم العادية تخضع للضريبة قبل التوزيع مما يؤدي إلى زيادة عدد المساهمين وبالتالي يحد من حرية الاستقلالية للقرارات الإدارية.
- اتساع حجم الأموال من الأسهم العادية يؤدي إلى زيادة عدد المساهمين وبالتالي يحد من حرية الاستقلالية في اتخاذ القرارات .

• الأسهم الممتازة¹:

- تعد الأسهم الممتازة ضمن بنود حقوق الملكية للمشروع وبالتالي تمثل مستند ملكية لها نفس خصائص الأسهم العادية لكنها تتمتع بخصائص السندات أيضا، حيث أن حملة الأسهم الممتازة لهم نسبة محددة من الأرباح بنسبة معينة من القيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكونها، وحملة الأسهم الممتازة لهم الامتياز في الحصول على الربح قبل حملة الأسهم العادية، وهذا الامتياز يطبق أيضا في حالة تصفية موجودات الشركة ويمكن التمييز بين الأنواع التالية للأسهم الممتازة:
- أسهم ممتازة مشتركة في الأرباح.
 - أسهم ممتازة مجمعة للأرباح، وأسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح.
 - أسهم ممتازة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

هناك عدة مزايا تحصل عليها المؤسسة التي تلجأ إلى إصدار الأسهم الممتازة نذكر منها:

- ✓ إمكانية تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية.

¹ موفق عدنان ، عبد الجبار حميري ، مرجع سابق ، ص 25.

- ✓ تجنب الرقابة على أعمال الشركة ولا يحق لحاملها التصويت إلا في المجالات الطارئة.
- ✓ للمؤسسة الحق في استدعاء أصحاب هذه الأسهم لغرض شرائها.
- ✓ لا يترتب على إصدارها أي التزام قانوني بدفع توزيعات الأرباح إذا لم تحقق المؤسسة أرباحا كافية، ولا يوجد لها تاريخ محدد لرد قيمتها.
- بالرغم من هذه المزايا، إلا أن هناك عيوب نوجزها فيما يلي:
- ✓ تكلفة تمويلية مرتفعة ولا تحقق أي وفرة مقارنة بالأسهم العادية.
- ✓ ملاك السهم الممتاز يتعرضون لمخاطر أعلى من تلك التي يتعرضون لها المقترضون وذلك ناتج عن احتمالية عدم التوزيع للأرباح لذلك يطالبون بنسبة مرتفعة من الأرباح.

● السندات¹ :

تعتبر السندات جزءا من القروض طويلة الاجل، تصدرها المؤسسات بهدف الحصول على الاموال لتمويل نفقاتها الاستثمارية و التشغيلية .

و السند هو صك تصدره المؤسسة ، يمثل عقد او اتفاق بين المؤسسة وحامل السند وبمقتضى هذا الاتفاق يقترض الثاني سلفا معيناً للطرف الاول الذي يتعهد برد اصل المبلغ و الفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة فهو بذلك عبارة عن وثيقة تثبت الاقتراض لقاء فوائد تدفع سنويا .

ومن الخصائص التي تتمتع بها السندات ما يلي :

- حامل السند يعتبر دائناً من دائني الشركة

¹ شيوخه هناء ، مرجع سابق ، ص ص 19-20.

- حامل السند يتحصل على فائدة ثابتة ، وهذا في مقابل استخدام الشركة لأمواله بغض النظر عن حالتها المالية .
- للسندات اجل محدد تلتزم الشركة بسداد قيمته في نهاية المدة المتفق عليها .
- حاملي السندات ليس لهم الحق في التصويت على قرارات الشركة .
- السندات تكون مضمونة ببعض اصول الشركة .

ومن بين اهم انواع السندات نذكر ما يلي :

- سندات قابلة للتحويل الى اسهم
- سندات قابلة للاستدعاء
- سندات مضمونة
- السندات العادية او ذات الاستحقاق الثابت
- سندات ذات عائد متغير
- سندات ذات علاوات الاصدار

كما تتميز السندات ببعض المميزات نذكر من بينها ما يلي ¹ :

✓ التكلفة الثابتة ، وبالتالي لا تتغير بتغير مستوى ارباح الشركة كما تتيح السندات استعمال اموال الغير دون اشراكهم في الادارة .

✓ السندات تؤدي الى زيادة موارد التمويل المتاحة للمؤسسة

ومن العيوب التي تشوب هذا الاسلوب التمويلي نذكر ما يلي :

✓ وجود تواريخ محددة لهذا الالتزام

¹ موفق عدنان ، عبد الجبار الحميري ، مرجع سابق ، ص 187

✓ يؤدي فشل سداد الالتزامات المتعلقة بالسندات الى تعريض المؤسسة لخطر الإفلاس

• القروض طويلة الأجل¹ :

يعرف القرض بأنه اتفاق بين الدائن و المدين يقدم بموجبه الدائن مبلغا من المال على ان يقوم المدين بإعادته مع فوائده في اوقات محددة يتم الاتفاق عليها بشروط معينة كسعر الفائدة و العمولة ، طريقة السداد(هل هي شهرية او سنوية ، او دفعة واحدة او عبارة عن اقساط)، الضمانات الواجب تقديمها من طرف المقترض ، شروط تحد من حرية المقترض في توزيع الارباح و الاستثمار الراس مالي و الحصول على قروض اخرى .
و القروض طويلة الاجل هي تلك القروض التي تطلبها المؤسسة للمدة تفوق العشر سنوات .

ومن بين مبررات الاقتراض طويل الاجل نذكر ما يلي :

- عدم امكانية التمويل بالأسهم العادية او بالأرباح المحتجزة
- سرعة توفر هذا التمويل خاصة إذا كانت الشركة تتمتع بسمعة جيدة
- ضعف السوق المالي وبالتالي احتمال عدم قدرة الشركة على التمويل بالأسهم
- قد يشكل للوفاء بالقروض قصيرة الاجل
- الميزة الضريبية للأموال المقترضة

المطلب الثالث : التمويل من خلال القنوات الغير رسمية

¹ كريمة عمران ، المؤسسات الاقتصادية و التمويل طويل الاجل ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجستير في العلوم الاقتصادية ، محمد خيضر ، بسكرة ، 2005، ص ص ، 92، 93.

تعتبر مصادر التمويل الذاتي و التمويل متوسط وطويل الاجل من المصادر الرسمية التي تلجأ اليها المؤسسة لتلبية مختلف حاجياتها المالية ، غير أن المؤسسة لا تقتصر فقط على هذه المصادر بل تعتمد على مصادر أخرى غير رسمية للتمويل ومن بينها نذكر ما يلي :

الفرع الاول : تعريف التمويل غير الرسمي

يطلق مصطلح غير الرسمي في الفكر الاقتصادي على مزاولة النشاطات الاقتصادية خارج الاطر القانونية و القواعد الرسمية المنظمة للنشاط في الدولة ، كما انها لا تسجل لدى الجهات الحكومية المختصة ولا تتوفر عنها أي بيانات يمكن ادراجها في الحسابات الوطنية للدولة .

أي بمعنى آخر التمويل الغير الرسمي هو التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج اطار النظام القانوني رسمي في الدولة.¹

الفرع ثاني:مصادر التمويل غير الرسمي²

أ- الاسرة والأصدقاء :

وهو يعتبر اول مصدر يتوجه اليه صاحب المشروع للتمويل وهذا بطلب قرض من طرف الاسرة والأصدقاء بدون فائدة او بفائدة منخفضة وبالمقابل يصبح المقترض ملزم بالمعاملة الحسنة ، ويسدي للمقرض خدمات غير مالية وفي حالة اخرى يمن ان يتم التمويل من هذا المصدر بأسلوب المشاركة في العائد بنسبة يتفق عليها .

ب- مدينو الرهانات :

¹ الموقع الالكتروني : <https://www.Findevagateway.Org> زرنه في (2019/4/25) على (16:30)

² محمد عبد الحليم عمر ، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، 28،25ماي 2008.

يقدمون خدماتهم التمويلية لمن يملك أصول عينية ، يمكن تداولها في السوق فيقوم طالب التمويل برهن أصولهم حيا زيا لدى المقرضين ، ويحصلون على قرض قصير الاجل بنسبة أقل من قيمة الاصول المرهونة ، وإذا قام المقرض بسداد القرض خلال المدة المحدد يسترد الاصل المرهون ، وبمجرد انتهاء هذه المدة بدون سداد فإن الدائن سيستولي على الاصل .

ج- المرابون :

وهو مصطلح يطلق على فئة من الممولين غير الرسميين الذين يقدمون قروض بفائدة مرتفعة جدا وللاستحقاق قصير جدا حتى ولو لمجرد يوم واحد ويتم تقديم القروض من المرابون بشروط صعبة جدا .

د- جمعيات تناوب الادخار و الائتمان :

هذه الجمعيات شكل شائع من أشكال التمويل غير رسمي ، وهي عبارة عن مجموعة صغيرة من الافراد يتم اختيار شخص من بينهم لرئاسة الجمعية يقوم بصفة دورية ، بتحصيل مبلغ معين من كل عضو ، ثم يعطي اجمالي المبلغ المحصل من جميع الاعضاء بالتناوب الى كل عضو ، وبالتالي فإن المبالغ التي يدفعها كل عضو على مدار فترة الجمعية يستلموها مرة واحدة مما يوفر له مبلغا يمكنه من تمويل ما يحتاجه وبالتالي فالمقرضون هم مدخرون بدون فائدة .

هـ- إقراض التجار لزبائنهم :

و المقصود به التمويل العيني للانتاج من التجار ، على أن يلتزم المنتج ببيع إنتاجه كاملا الى التاجر بعد الانتهاء من عملية الانتاج .

الفرع ثالث : مزايا و عيوب التمويل غير الرسمي¹

¹ الموقع الالكتروني <https://www.tamweely.org> زرته في (2019/4/27) على (8:45)

اولا : مزايا التمويل غير الرسمي

- المعرفة الشخصية بين مقدم التمويل و متلقيه ،
- تقليل تكاليف المعاملات ، لان عملية التمويل تتم في سهولة ويسر بين الطرفين
- مكانية مزاولة المقرض نشاطه التمويلي من أي مكان ، ولا يحتفظ إلا بأبسط الحسابات ولا يستخدم موظفين وبذلك تقل التكاليف .
- وجود قدر كبير من المرونة في أداء العمل
- يتمشى هذا المصدر مع وضعية المؤسسة في مرحلة الانشاء بسبب محدودية الضمانات لديها .

ثانيا : سلبيات التمويل غير الرسمي

- اهم سلبيات هذا التمويل هي تكلفة الحصول على هذا التمويل من خلال ما تعبر عنه أسعار الفائدة المرتفعة التي قد تبدو من الناحية التشكيلية معقولة
- ضالة المبالغ الممنوحة التي قد لا تكفي لسد الحاجات لمدة طويلة
- قصر الآجال الاستحقاق
- التوقيت التي تسعى فيه البنوك التجارية الى تطوير منتجاتها المالية لمواكبة التطورات الراهنة ، يقتصر دور مقدمي التمويل غير الرسمي في امداد الاموال فقط

خلاصة :

تطرقنا في هذا الفصل الى مفهوم التمويل داخل المؤسسة الاقتصادية وكيف زادت اهميته و اهتمام المؤسسة به ، ذاكرين اهم الخطوات التمويلية التي يتبعها المدير المالي للحصول على الاموال ، والطرق التي يمكن ان يمول بها مؤسسته ، بالإضافة الى اهم انواع التمويل و المعايير و المحددات التي يتم من خلالها المفاضلة بين مختلف المصادر و الانواع التمويلية كما تطرقنا ايضا الى الكفاءة المالية و الاختلاف بينها وبين بقية المفاهيم الاقتصادية الاخرى واهم انواعها .

كما قمنا بتقديم عرض عام حول الهيكل التمويلي للمؤسسة (تعريف ، العوامل ، المحددات) بلاضافة الى مكوناته حيث تتمثل هذه الاخيرة في مختلف وسائل التمويل المتاحة للمؤسسة سواء كانت رسمية او غير رسمية .

تمهيد:

استكمالا لمحاور الدراسة التي قمنا بها، سنحاول في هذا الفصل إسقاط أهم نقاط الجانب النظري منها على أرض الواقع ، وذلك بتسليط الضوء على المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز مديرية ولاية البيض باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي.

ولكي نزيد من التمعن والتعمق في هذا الموضوع ارتأينا إلى دراسة الوظيفة المالية للمؤسسة وأهم مصادر تمويلها كون أن هذه الأخيرة هي محور دراسة ، ولغرض الإلمام بموضوع هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى المباحث الثلاثة الآتية:

❖ **المبحث الأول:** مدخل عام للمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز)

❖ **المبحث الثاني:** تقديم مؤسسة سونلغاز (البيض)

❖ **المبحث الثالث:** تحليل الوضعية المالية ووسائل تمويل مؤسسة سونلغاز (البيض)

المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز)

سنحاول في هذا المبحث إلقاء نظرة عامة على الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز (سونلغاز) ، وذلك من خلال تعريفها ونشأتها ، نشاطاتها و وظائفها و أخيرا أهدافها والتزاماتها. وهيكلها التنظيمي¹.

المطلب الأول: نشأة وتطور شركة سونلغاز

الفرع الأول: تعريف شركة سونلغاز

"سونلغاز" هي المؤسسة و الوطنية للكهرباء و الغاز تترج بين القطاعين الصناعي و التجاري ، وتعتبر المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر ، تهدف إلى إنتاج وتوزيع ونقل الكهرباء والغاز عبر مختلف القنوات والشبكات ، وقانونها الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى ، وتعتبر شركة سونلغاز فرع من فروع مجمع سونلغاز.

تم إنشائها في سنة 1947. أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء والغاز وتوزيعه.

الفرع ثاني: نشأة وتطور سونلغاز

أ- لمحة تاريخية:

لقد بدأت الإضافة في الجزائر منذ 1929 والتي جسدت الشبكة الكهربائية بين سنة 1927 ، 1929 بمجموع قدره 6000 كلم، وهذا الخط بين المتوسط العالي و المنخفض ، ولهذا اعتبرت سونلغاز عاملا تاريخيا في مجال تمويل الطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر.

¹ وثائق المؤسسة

وتتمثل مهامها في الإنتاج والنقل والتوزيع عبر القنوات ، وقوانينها الجديدة أيضا أعطت لها إمكانية توسيع نشاطاتها نحو مجالات أخرى للنهوض بقطاع الطاقة المقدمة لفائدة المؤسسة في مجال تجارة الكهرباء والغاز إلى الخارج .

ب: مراحل تطور شركة سونلغاز:

مرت شركة سونلغاز بمراحل عديدة تمثلت فيما يلي:

❖ سنة 1947:

تم إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" (EGA) رقم 471002 في 1947/6/5، وهي مكلفة بإنتاج الكهرباء والغاز، تنتمي إلى قانون أساسي خاص.

EGA- هي عبارة عن مجمع لأقدم شركات إنتاج وتوزيع الكهرباء ذات الطابع الخاص التي سقطت تحت قانون التأميم في سنة 1946 الصادر عن السلطة الفرنسية.

❖ التطورات التي حدثت بعد سنة 1962 EGA: تبنتها السلطات الجزائرية بعد الاستقلال في بضع

سنوات فضلا عن جهود تكوينية للموارد البشرية الجزائرية التي تضمنت تسيير هذه المؤسسة.

- سنة 1969: إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بمرسوم رقم 59/69 الصادر عن الجريدة الرسمية في أول

أوت 1969 ، تحول اسم (EGA) إلى سونلغاز التي أصبحت شركة وطنية للكهرباء والغاز وفي هذا الوقت كانت

الشركة من الحجم الكبير أي تجاوز عدد عمالها 6000 موظف ، وقد حدد المرسوم مهمة رئيسية لها تتمثل في

الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلاد.

إن احتكار ونقل وتوزيع و استيراد وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة ، كما أنها

وجدت نفسها قد أسند إليها تسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن وهذا لجميع أصناف الزبائن (صناعيين ، محطات

توليد الطاقة الكهربائية ، زبائن المنازل).

- سنة 1975: في هذه المرحلة تم الفصل بين النشاطات الميدانية و النشاطات القاعدية وكذا إنشاء وحدات كهرباء وترتيب.

- سنة 1983: اعادة هيكلة سونلغاز والتي جاء معها ستة مؤسسات حيث اصبحت شركة سونلغاز في هذه السنة ، ذات خدمات عمومية و تسييرية وتسويقية وبذلك تكتسب خمسة فروع وهي:

- كهريف (KAHRIF): الاشغال الكهربائية
- كهركيب (KAHRAKIB): تركيب البنى التحتية و الانشاءات الكهربائية
- كنا غاز (KANA GAZ): اشغال الهندسة المدنية
- AMC: صناعة العدادات و مختلف التجهيزات المستعملة في المراقبة

❖ نظام اساسي جديد لسونلغاز 1991:

لقد اصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري EPIC في القرار التنفيذي رقم 975/91 المؤرخ في 1991/12/14 ولقد فرض هذا النظام الطابع الجديد لتسيير الاقتصادي و الاخذ بعين الاعتبار كيفية تسويق المنتجات

❖ سنة 1995: اصبحت في سنة 1995 هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بمرسوم 280/95 1995/09/07 ، ونجد على رأس سونلغاز مجلس التوجيه الرقابي (COS) .

❖ سنة 2000: تحولت مؤسسة سونلغاز الى مؤسسة ذات اسهم ، هذا التحول اعطى مؤسسة سونلغاز التوسع في مجالات اخرى للطاقة ، بالإضافة الى التدخل في الميادين الطاقة الخارجية الجزائرية ، و باعتبارها مؤسسة ذات اسهم فعليها اكتساب محفظة الاسهم و القيم المنقولة مع امكانية مشاركتها في مساهمات شركات اخرى

❖ سنة 2004: اصبحت سونلغاز عبارة عن مجمع (HOLDING) خلال السنوات (2004 الى 2006) اين اصبحت سونلغاز مجموعة مؤسسات تم اعادة هيكلتها :

- سونلغاز انتاج الكهرباء (SPE)

- مسير شبكة النقل الكهربائي (GRTE)

- مسير شبكة نقل الغاز (GRTG)

❖ سنة 2006: تم هيكلة وظيفة التوزيع وقسمت الى اربعة فروع وهي :

- سونلغاز للتوزيع الجزائر العاصمة (SPA)

- سونلغاز لتوزيع الجهة الوسطى (SDC)

- سونلغاز لتوزيع الجهة الشرقية (SDE)

- سونلغاز لتوزيع الجهة الغربية (SDO).....(سونلغاز البيض)

- مسير منظومة الكهرباء (OS)، مكلف بإدارة نظام انتاج / نقل الكهرباء

تضاف الى هذه الشركات الخمس (SPE)، (GRTE) و (GRTG) لتكون قطب المهن القاعدية ، ويتضمن

هذا الاخير كذا لك :

- شركة كهرباء ترقية (SKT)

- شركة كهرباء كدية الدروش (SKD)

- شركة كهرباء البروقية (SKB)

- شركة كهرباء سكيكدة (SKS)

هذه الشركات الاربعة هي محطات إنتاج الكهرباء أنشئت بمساهمة سونطراك خلال هذه السنة وفي سياق دعم تنظيم

سونلغاز على شكل مجمع ، وانجاز برنامج تطوير هام للمجمع ، عادت مؤسسات الاشغال الخمس وهي :

- شركة اشغال الكهرباء (KAHRIF)

- شركة الاشغال و التركيب الكهربائي (KAHRAKIB)

- شركة انجاز القنوات (KANAGHAZ)

- شركة انجاز المنشآت الاساسية (INERGA)

- شركة التركيب الصناعي (ETERIB)

الى احضان مجمع سونلغاز ، بقرار من السلطة العمومية بعد ان كانت عبارة عن هياكل انجاز في المؤسسة ثم رفيت الى

مؤسسات مستقلة على ضوء اعادة الهيكلة التي تمت في 1983

❖ جاني 2007: جاء دور مراكز الانتقاء والتكوين التابعة لسونلغاز لترقى الى فرع هو معهد التكوين في

الكهرباء والغاز (IFEG) وتم توقيع انهاء عملية اعادة هيكلة مجمع سونلغاز مع انشاء شركة هندسة الكهرباء

والغاز (CEEG) في شهر جاني 2009. الامر الذي جعل عدد فروع القطب يبلغ ستة فروع ، في هذا التاريخ

ذاته تم انشاء شركتين هما :

- الجزائر لتكنولوجيا الاعلام (ELIT)

- شركة الممتلكات العقارية للصناعات الكهربائية والغازية (SOPIEG).

أصبحت سونلغاز اليوم مجمعا صناعيا يتكون من 39 شركة منها ست شركات مساهمة مباشرة هي:

- الشركة الجزائرية للطاقة (AEC)
- الشركة الجزائرية للطاقة و الاتصالات (AETC)
- الطاقة الجديدة الجزائر (NEAL)
- الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة والإنجاز (SAFIR)
- شركة كهرباء حجر النوس (SKH)
- شركة الخدمات الهندسية الجزائرية (ALGESCO)

هذا دون حساب المساهمات غير المباشرة مثل (الكهراء) وأخذ مساهمة من خلال فرع

(AEC). وقد إلتحق فرع أخير بالمجمع وهو (إنارة الرويبة) في جوان 2009.

ثالثا: نشاطات المؤسسة ووظائفها:

من خلال التطورات التي عرفتتها شركة سونلغاز أصبحت تقوم بمجموعة من الوظائف ولأنشطة والمهام، ومن خلال المادة 6 من الجريدة الرسمية رقم 54 وفي ديسمبر 1995 وفي إطار الخدمات العمومية والأهداف المسطرة تقوم المؤسسة بمجموعة من الوظائف والمهام نذكر منها:

- ضمان نوعية إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وكذا ضمان توزيع الغاز في إطار احترام شروط الحماية والأمن وبأقل تكلفة.

- تركيب، تصليح و إعادة تجديد مراكز الإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مراكز التوزيع العمومي للغاز.

- ضمان التمويل اللازم لتحقيق وتنفيذ البرامج المسطرة.

- ضمان السير الحسن للبرامج.

- تطبيق السياسة التجارية للمؤسسة ومراقبتها.

- توفير المنشآت الضرورية لضمان سير مهمتها.

المطلب الثاني: أهداف والتزامات المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

كأي مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية الوطنية العمومية تسعى مؤسسة سونلغاز إلى تحقيق جملة من الأهداف وتلبية الالتزامات، إلا أن الهدف الأساسي لهذه المؤسسة الاقتصادية العمومية ليس للربح بشكل أساسي فهي تسعى نحو تلبية المصلحة العامة والسعي وراء إرضاء زبائنهم.

الفرع الأول: أهداف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

- خلق الثروة المادية المعنوية من أجل تلبية رغبات الأشخاص، عمال المؤسسة سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها.
- نقل الغاز لتلبية حاجيات السوق الوطنية.
- إنشاء وتسيير الشبكات الناقلة للكهرباء والغاز الموجهة نحو تغذية السوق الداخلية والخارجية.
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية.
- التحكم والتوزيع في نشاطها مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات بهدف الترقية والتحسين الدائم لشهرتها.
- الوصول إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتلبية حاجات ورغبات المستهلكين.
- الدخول إلى مجال المنافسة الوطنية والدولية.
- الحصول على حصة في السوق العالمي لكل منتج على حدى على مستوى مختلف البلدان المستهلكة.
- إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحيارة كل حقبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو يتم إنشائها في الجزائر أو في الخارج.

وبصفة عامة تسعى سونلغاز إلى تطوير أي نشاط أو عملية مهما كانت طبيعتها أو صفتها مباشرة أو غير مباشرة بهدف تحقيق أهداف المؤسسة لاسيما تلك المتعلقة باكتشاف و إنتاج وتوزيع المحروقات.

الفرع الثاني: التزامات المؤسسة

بالنظر إلى احتكار المؤسسة لهذا النشاط وجب عليها الالتزام بما يلي:

- الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان الجودة ومواصلة العمل والأمان لكل متطلبات التغذية بالكهرباء والغاز.

- الالتزام بتوفير الشبكات وضمان التحكم الفعال في برامج التنمية للمؤسسة الكهربائية والغازية خصوصا برنامج مد الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز.

- تطبيق الشروط المعروفة بتطبيق الصرامة والمساومة في معالجة كل ما يخص الزبائن خاصة المساواة و العدل في التسعيرة المحددة والمنصوص عليها بالمرسوم.

- الالتزام بالبنود العامة التي تحدد الشروط العامة لتوصيل وإنشاء الطاقة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة من بين العوامل التي تؤدي إلى إبراز طريقة نشاطها، فانتظام الوظائف وتربطها يؤدي بالضرورة إلى مسايرة المحيط الذي تعيش فيه حيث تسعى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز إلى الاهتمام بهذا التنظيم من خلال إجراء التعديلات اللازمة حسب متطلبات النشاط.

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز



المصدر : وثائق المؤسسة

المبحث الثاني : تقديم مؤسسة سونلغاز-البيض-

سنحاول في هذا المبحث تقديم ورقة فنية حول شركة توزيع الكهرباء و الغاز (البيض) تتضمن تعريف المؤسسة وأهدافها و هيكلها التنظيمي ، بالإضافة الى دراسة قسم المالية و المحاسبة كونه محور دراستنا في هذه المؤسسة¹.

المطلب الأول: لمحة عن المؤسسة (البيض)

الفرع الاول : تعريف المؤسسة

تعد مديرية سونلغاز بالبيض مديرية ذات طابع تجاري واقتصادي تابع لشركة توزيع الكهرباء والغاز غرب وهران (SDO) مختصة في توزيع الكهرباء و الغاز عبر كامل مناطق الولاية ويبلغ عدد عمالها 334 عامل يسهرون على راحة وخدمة الزبائن حيث بلغت نسبة تغطية جد مرضية مقدرة ب 97.21% بالنسبة للكهرباء و 84.17% بالنسبة للغاز عبر كامل الولاية(22 بلدية و 8 دوائر)

ومنذ جويلية 2005 أصبحت سونلغاز ممثلة من طرف مديرية التوزيع وهي تابعة لمجمع سونلغاز، ولكن تحظى باستقلالية التسيير، لها سجل تجاري ثانوي تابع للسجل الرئيسي للشركة الأم وهي تضم ثلاث وكالات تجارية:

- مصلحة البيض
- مصلحة الأبيض سيدي الشيخ.
- مصلحة بوقطب.

و تضم مصلحة البيض: 133 عامل.

¹ وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: مهام سونلغاز البيض

تستفيد المديرية بغلاف مالي محدد كل سنة من طرف مديرية الغرب لاستعماله في الخدمات التي تقوم بها وكل النشاطات التي تمارسها.

أولاً: المهام الموكلة لمديرية التوزيع

- تطبيق السياسة التجارية المتبعة والتي تخص الزبائن العاديين أي تلبية حاجات الزبائن من الطاقة (الكهرباء، الغاز) بأثمان معقولة وبأمان ونوعية جيدة ، كما تسعى المؤسسة لتخفيض تكلفة منتجاتها والاستمرارية في الخدمات.
- تسيير الموارد البشرية و المادية الموضوعية تحت تصرف المديرية من اجل تلبية احتياجات الزبائن.
- تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة و المقاطعات.
- توسيع شبكة التوزيع على المستوى المحلي وصيانة المنشآت الكهربائية و الغازية .
- استمرارية الخدمات والمشاركة في التنمية المحلية عن طريق إنشاء مصانع و ورشات و بالتالي خلق مناصب شغل متخصصة ومتميزة.

الثانيا: المهام الموكلة للمقاطعات التابعة للمديرية

- قطع و إعادة التموين بالكهرباء و الغاز.
- متابعة ملفات الزبائن.
- معاينة العدادات الكهربائية .
- متابعة تحصيل فواتير الدفع .
- انجاز اعمال الربط البسيط من المنبع إلى العمود.

- متابعة و صيانة شبكة الكهرباء و الغاز.

الثالثا: المهام الموكلة إلى المدير

يعتبر المسئول الأول عن جميع العمليات المتعلقة بالتسيير والتنظيم للمديرية وعلى المتابعة والإشراف والتنسيق بين جميع الهياكل التابعة للمديرية ومن مهامه:

- يمثل المديرية على المستوى الولائي.
- يتعهد امام المدير العام بانجاز ما جاء في الوثيقة المسماة بعقد التسيير بناءا على الموازنة التقديرية وله بعض الصلاحيات المتعلقة بالعمليات المالية منها:
- الإمضاء على الوثائق المحاسبية .
- إصدار القرارات المتعلقة بتسيير المورد البشري مثل: علاوات، ترقية... الخ .
- يقوم بالتقسيم السنوي للميزانية الختامية للمديرية .
- يشرف على الموازنات التقديرية.
- يمثل المؤسسة لدى السلطات المحلية .

المطلب الثاني: التقسيم الإداري لمؤسسة سونلغاز (الهيكل التنظيمي)

الفرع الاول : عرض مختلف أقسام المؤسسة

تحتوي المديرية على ثمانية أقسام و هي:

- قسم تقنيات الكهرباء.
- قسم العلاقات التجارية.

- قسم تقنيات الغاز .
- قسم دراسات الانجاز و أشغال الكهرباء و الغاز.
- مصلحة الموارد البشرية .
- مصلحة المالية و المحاسبة .
- مصلحة الشؤون العامة .
- مصلحة تسيير الأنظمة المعلوماتية.

و تشمل أيضا

- هيكل خاص بالاتصال
- الملحق القانوني
- مهندس الأمن الداخلي
- مساعد الأمن الداخلي
- أمانة المديرية

الفرع الثاني : التعريف بأقسام المؤسسة

لتوضيح أقسام المديرية أكثر قمنا بتعريف كل قسم على حدا :

اولا : قسم تقنيات الكهرباء

و يضم المصالح الأربعة التالية:

- أ- **مصلحة مراقبة الاستغلال و التطوير:** و هي المصلحة التي تقوم بمراقبة استغلال الكهرباء خاصة نقل الكهرباء من شبكة 60.000 كيلو فولت التابعة إلى (GRTU) و هي الشركة التي تشتري منها (SDO) مديرية التوزيع للغرب.
- ب- **مصلحة التحكم عن بعد:** هي مصلحة مكلفة بتسيير المعلومات الواردة من الزبون، بمساعدة الإعلام الآلي.
- ت- **مصلحة الاستغلال:** وهي تتكون من قسمين : قسم بالأبيض سيدي الشيخ و قسم بالببيض يضم بوقطب.
- ث- **مصلحة الصيانة:** و هي مصلحة مكلفة بتصليح العطل الذي بلغ عنه الزبون في حالة انقطاع الكهرباء.

ثانيا قسم العلاقات التجارية

هذا القسم هو النشاط الرئيسي لمديرية التوزيع الا و هو الطابع التجاري و يتكون من:

- أ- **تقنية تجارية:** تقوم بالدراسات التقنية اتجاه الزبائن مثلا اقتناء العداد او توصيل الكهرباء لمنطقة ما.
- ب- **مصلحة الزبائن:** و هي التي تعالج و تتابع الزبائن.
- ت- **مصالح تجارية:** نجدها على حسب أهمية عدد الزبائن و يتمثل دورها في:
- رفع العدادات
 - التحصيل من الزبائن
 - إعداد الفواتير
 - التدخلات الصغيرة بين الأعمدة الكهربائية و عدادات الكهرباء و الغاز

ثالثا: قسم تقنيات الغاز

يتكون من:

أ- **مصلحة مراقبة واستغلال الغاز وتطوير الشبكة:** تشرف هذه المصلحة على محطات التوزيع (DP) وتطوير شبكة الغاز من الشبكة الرئيسية الممولة إلى الشبكات الفرعية و للعلم أنها توجد مصلحة واحدة فقط مقرها بولاية البيض.

ب- **مصلحة صيانة الغاز:** تقوم بصيانة الشبكة داخل و خارج المدن.

ت- **مصلحة استغلال الغاز:** تتبع عملية استغلال شبكة الغاز بولاية البيض

مصلحة الدراسات و تنفيذ أشغال الكهرباء و الغاز:

تحتوي على 3 مصالح :

أ- **مصلحة تسيير الاستثمارات والصفقات:** وهي التي تقوم بشؤون الصفقات مع المؤسسات وتسيير الاستثمارات في إطار مشاريع أخرى.

ب- **مصلحة الدراسات و أشغال الكهرباء:** تقوم بمراقبة الانجاز

ت- **مصلحة دراسات و أشغال الغاز:** تقوم بمراقبة الانجاز في مجال الغاز

رابعا : **مصلحة تسيير الأنظمة المعلوماتية**

وهو القسم الذي يقوم بتسيير كل الأنظمة المعلوماتية التي تخص جميع الأقسام منها إعداد البرامج، صيانة البرامج و صيانة العتاد المعلوماتي.

مصلحة الموارد البشرية:

يهتم هذا القسم بتزويد المديرية بالموارد البشرية وتسيير شؤون العمال وينقسم الى :

أ- **مصلحة الإدارة:** مهمتها كل ما يخص الجانب الإداري في تسيير مصالح المستخدمين وشرف على الأجور.

ب- **مصلحة التكوين:** تشرف على التكوين و من ثم البرنامج السنوي للتكوين و انجاز مهمة التكوين

يتبع هذا القسم مباشرة تطوير الموارد البشرية و هو مختص بتسيير المسار المهني للعامل.

قسم المالية و المحاسبة: يشمل ثلاث مصالح

أ- مصلحة المالية

ب- مصلحة استغلال المحاسبة

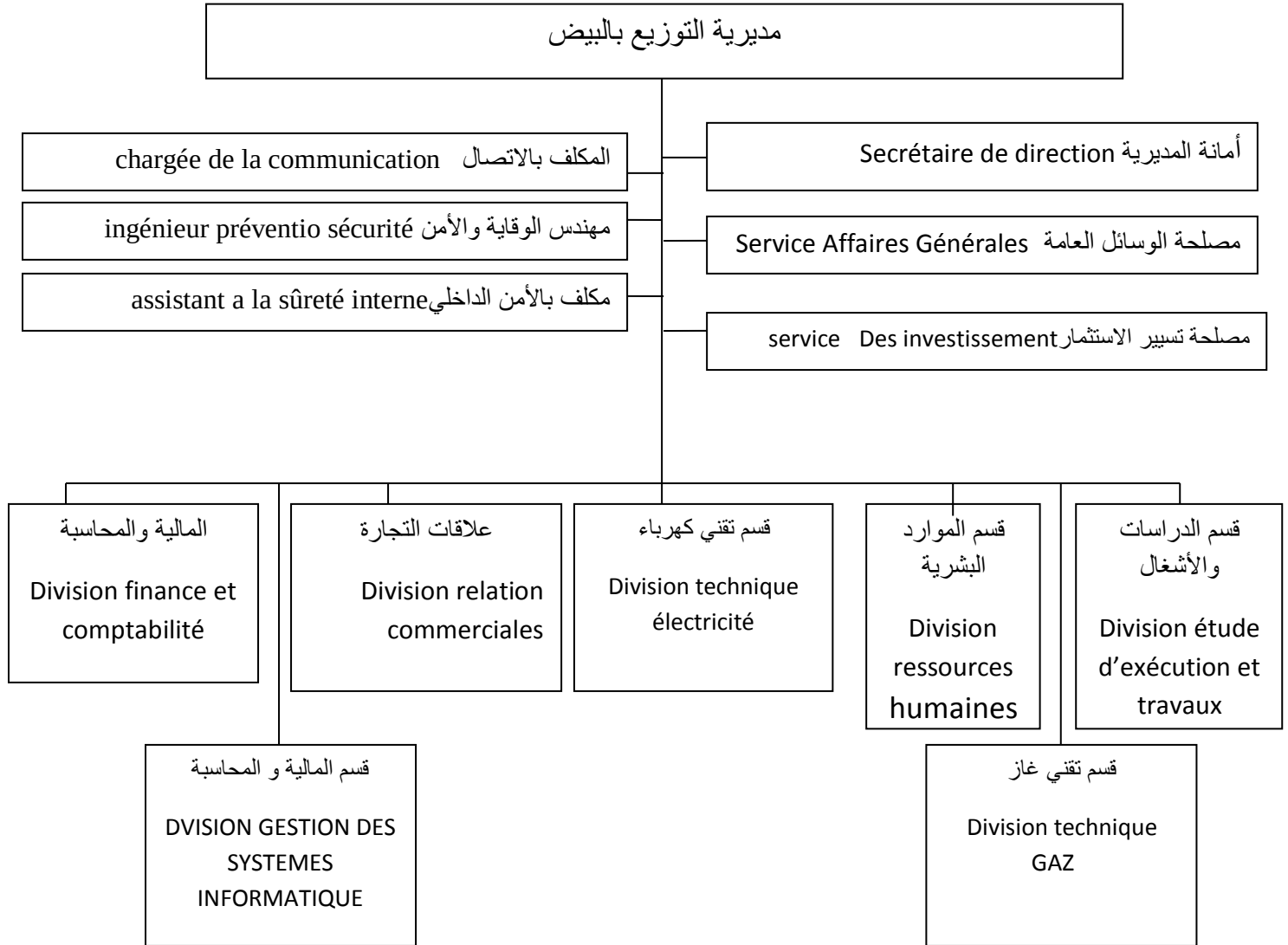
ت- مصلحة ميزانية و مراقبة التسيير

مصلحة الشؤون العامة: تابعة للمديرية لولاية البيض تسهر على التوثيق والأرشيف، تسيير العقارات، الوسائل

والمنقولات، التمويل، حظيرة السيارات.

ويمكن عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة كما يلي :

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز



المصدر : وثائق المؤسسة

المطلب الثالث : قسم المحاسبة و المالية لشركة سونلغاز - البيض -

الفرع الاول : تعريف قسم المالية والهيكل التنظيمي الخاص به

يعتبر قسم المحاسبة و المالية (DFC) العنصر الهم او بعبارة اخرى القدم المسيطرة و التي تتركز عليه المؤسسة ،

وبالتالي كل اقسام المؤسسة لهم علاقة مباشرة مع هذا القسم ، ففي مديرية البيض يتكون هذا القسم من ثلاثة مصالح

موزعة عليهم المهام المحاسبية الخاصة بالمؤسسة ويمكن توضيحها من خلال الهيكل التنظيمي التالي :

الشكل رقم (6):الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة (سونلغاز البيض)



المصدر : من اعداد الطالبة

الفرع الثاني: وظائف قسم المالية و المحاسبة

يتم تنظيم العمل و توزيع المسؤوليات في قسم المحاسبة و المالية من خلال ثلاثة مصالح التالية :

مصلحة الاستغلال : تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية :

- مراقبة الفواتير الخاصة بالاستثمار او الاستغلال ، شراء المستلزمات ، اجور العمال
- مراقبة الحسابات خلال السنة المالية وضبط الميزانية في آخر السنة
- تسديد ضرائب المؤسسة
- تسديد تكاليف الضمان الاجتماعي
- تسديد اعباء تكوين العمال
- إعداد طرق الدفع للموردين
- اتمام اعمال نهاية الدورة المحاسبية و الاعلان عن صافي المركز المالي

مصلحة الميزانية :

- تدرس عند التسيير المصادق عليها من طرف المؤسسة الام (sdo)
- تجهز جدول حسابات النتائج
- القيام بالميزانية الافتتاحية و الميزانية الختامية

الخزينة :

- تسديد الفواتير الخاصة بالمقاولين
- يقوم بعملية تحديد الاهتلاك الخاصة بالاستثمارات
- تسديد صكوك الماء ،الهاتف ، الانترنت

- مراقبة حساب المؤسسة لدى البنك

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية ووسائل تمويل مؤسسة سونلغاز - البيض -

دراسة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز البيض سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم القوائم المالية الخالصة بالمؤسسة

وذلك من خلال عرضها في المطلب الأول ومن ثم سنقوم بإعداد الميزانية الوظيفية وتحليل أهم جوانبها اما في المطلب

الثاني سنقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة النسب والمؤشرات المالية وأخيرا في المطلب الثالث سنقوم

بدراسة او تحديد اهم وسائل التمويل لشركة سونلغاز (البيض).

المطلب الاول : عرض القوائم المالية لشركة سونلغاز (البيض)

الفرع الاول : عرض القوائم المالية

الجدول رقم (1): الميزانية المالية المفصلة لسنة 2014 (أصول)

الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاك خسائر القيمة	المبلغ الصافي
الأصول غير الجارية			
فارق الشراء	-	-	-
التبittات المعنوية	-	-	-
مصاريف التنمية القابلة للتثبيت	-	-	-

00	241018.95	241018.95	برمجيات المعلومات ومتشابهها
00	00	00	التبittات المعنوية الأخرى
-	-	-	التبittات العينية
690069.32	00	690069.32	الأراضي
880344.85	2542820.33	3423165.18	عمليات ترتيب وتهئية الأراضي
55313738.74	50977043.26	106290782.00	البناءات والعقارات
3869015883.03	2736334624.78	6605350507.81	المنشآت التقنية - المعدات والأدوات
438648951.17	348824793.21	787473744.38	التبittات العينية الأخرى
2013906017.16		2013906017.16	التبittات الجارية انجازها
-	-	-	التبittات المالية
6378455004.27	3138920300.53	9517375304.80	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
2148353.89		2148353.89	المخزونات والمنتوجات قيد الصنع

			الحسابات الدائنة .الاستخدامات المماثلة
772795585.04	55083892.46	827879477.50	الزبائن
124064727.16	00	124064727.16	المدينون الآخرون
		00	الضرائب
		00	الأصول الأخرى الجارية
			الموجودات وما يماثلها
			توضيفات وأصول مالية جارية
36651509.33	641440.65	37292949.98	أموال الخزينة
935660175.42	55725333.11	991385508.53	مجموع الأصول الجارية
7314115179.69	3194645633.64	10208760815.33	المجموع العام للأصول

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (8)

الجدول رقم (2): الميزانية المالية المفصلة لسنة 2014 (خصوم)

المبلغ الصافي	الخصوم
	رأس المال (رؤوس الأموال الخاصة)
3743929025.25	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)
	رأس المال غير المطلوب
415992113.92	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدججة)
84154661.20	فارق إعادة التقييم
	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)
-22090232.39	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى (ترحيل من جديد)
4221985567.98	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
-	الخصوم غير الجارية
11836514.59	القروض والديون المالية
	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
1044009104.06	المقونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
1055845618.65	مجموع الخصوم غير الجارية

	الخصوم الجارية
552401441.02	الموردون و الحسابات الملحقه
8476057.47	الضرائب
1475406494.57	الديون الاخرى
0.00	خزينة الخصوم
2036283993.06	مجموع الخصوم الجارية
7314115179.69	المجموع العام للخصوم

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (9)

الجدول رقم (3):الميزانية المالية المفصلة لسنة 2015(اصول)

الأصول	المبلغ الاجمالي	الاهتلاك.خسائر القيمة	المبلغ الصافي
الأصول غير الجارية		-	-
فارق الشراء	-	-	-
التشبيات المعنوية	-	-	-
مصاريف التنمية القابلة للتشبيات	-	-	-
برمجيات المعلومات ومشابهاها	241018.95	241018.95	00

00	00	00	التبittات المعنوية الأخرى
-	-	-	التبittات العينية
690069.32		690069.32	الأراضي
792310.37	2630854.81	3423165.18	عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي
111184918.72	53805863.28	164990782.00	البناءات والعقارات
4090310868.92	2969201336.01	7059512204.93	المعدات و الأدوات ، المنشآت التقنية
333097097.93	397475459.01	730572556.94	التبittات العينية الأخرى
3047799286.13		3047799286.13	التبittات الجاري انجازها
-	-	-	التبittات المالية
7583874551.39	3423354532.06	11007229083.45	مجموع الأصول غير الجارية
-	-	-	الأصول الجارية
1227846.68		1227846.68	المخزونات و المنتوجات قيد الصنع
-	-	-	الحسابات الدائنة ، الاستخدامات المماثلة
1013086988.95	58812173.79	1071899162.74	الزبائن
101964151.22	236184.18	102200335.40	المدينون الآخرون

529405.02		529405.02	الضرائب
00	00	00	الأصول الأخرى الجارية
00	00	00	الموجودات وما يماثلها
-	-	-	توظيفات وأصول مالية جارية
54379614.78	641440.65	55021055.43	أموال الخزينة
1171188006.65	59689798.62	1230877805.27	مجموع الأصول الجارية
8755062558.04	3483044330.68	12238106888.72	المجموع العام للأصول

المصدر : من اعداد الطالبة بلاعتماد على الملحق رقم (10)

الجدول رقم (4):الميزانية المالية المفصلة لسنة 2015 (خصوم)

المبلغ الصافي	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
4296631313.51	رأس المال الصادر (أو حساب الشغل)
	رأس المال غير المطلوب
477403479.28	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدججة)
84154661.20	فارق إعادة التقييم

	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)
	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى (ترحيل من جديد)
4858189443.99	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم غير الجارية
13107083.24	القروض والديون المالية
	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
1161398244.43	المؤونات والمنتجات المدرجة فالحسابات سلفا
1174505327.67	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية
932966320.64	الموردون والحسابات الملحقه
8982258.57	الضرائب
1780419197.17	الديون الأخرى
0.00	خزينة الخصوم
2722367776.38	مجموع الخصوم الجارية
8755062548.04	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11)

الجدول رقم (5): الميزانية المفصلة لسنة 2016 (الأصول)

الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاك - خسائر القيمة	المبلغ الصافي
الأصول غير الجارية	-	-	-
فارق الشراء	-	-	-
التبittات المعنوية	-	-	-
مصاريف التنمية القابلة للتثبيت	-	-	-
برمجيات المعلومات وما شابهها	241018.95	241018.95	00
التبittات المعنوية الأخرى	730716.51		730716.51
التبittات العينية			
الأراضي	1950069.32	0000	1950069.32
عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي	6768603.68	2793232.38	3975371.30
البناءات والعقارات	614638554.55	65627638.79	549010915.76
المنشآت التقنية. المعدات والأدوات		3237622459.33	8433415486.10
التبittات العينية الأخرى	764148313.35	480090676.14	284057637.21

3071885475.82		3071885475.82	التبتيات الجاري انجازها
			التبتيات المالية
9107403212.69	3786375025.59	12893778238.28	مجموع الأصول غير جارية
			الأصول الجارية
115197.43		115197.43	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
			الاستخدامات المماثلة , الحسابات الدائنة
868798243.56	53294498.59	922092742.15	الزبائن
75602407.56	226233.26	75828640.82	المدينون الآخرون
585150.14		585150.14	الضرائب
			الأموال الأخرى الجارية
			الموجودات وما يماثلها
			توظيفات وأصول مالية جارية
50041369.14	182898.28	50224267.42	أموال الخزينة
995142367.83	53703630.13	1048845997.96	مجموع الأصول الجارية
10102545580.52	3840078655.72	13942624236.24	المجموع العام للأصول

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (12)

الجدول رقم (6):الميزانية المالية المفصلة لسنة 2016 (الخصوم)

المبلغ الصافي	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
5658790591.23	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)
	رأس المال غير المطلوب
628754510.14	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدججة)
84154661.20	فارق إعادة التقييم
-	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)
-	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى (ترحيل من جديد)
6371699762.57	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم غير الجارية
13716435.76	القروض والديون المالية
	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)

1131225303.77	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
1144941739.53	مجموع الخصوم غير الجارية
-	الخصوم الجارية
802395860.69	الموردون والحسابات الملحقه
18554566.95	الضرائب
1764953650.78	الديون الأخرى
-	خزينة الخصوم
2585904078.42	مجموع الخصوم الجارية
10102545580.52	المجموع العام للخصوم

المصدر : من اعداد الطالبة بلاعتماد على الملحق رقم (13)

الجدول رقم (7): جدول حسابات النتائج (2014-2015)

2015	2014	السنوات البيان
1295198296.97	1160288163.29	المبيعات والمنتجات الملحقه (70/ح)
-	-	الإنتاج المخزن أو المنقص من المخزون (ح/72)

-	-	إعانات الاستغلال (ح/73)
1295198296.97	1160288163.29	إنتاج السنة المالية (1)
783577719.65	744426798.11	المشتريات المستهلكة (ح/60)
532990701.99	464698905.58	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى (ح/61.ح/62)
1316568421.64	1209125703.69	استهلاك السنة المالية (2)
-21370124.67	-48837540.40	القيمة المضافة للاستغلال (3)
44.3497480.26	396771094.28	أعباء المستخدمين (ح/63)
21652164.00	20531232.42	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (ح/61.ح/62)
-486519768.93	-466139867.10	إجمالي فائض الاستغلال (4)
79194145.38	79194145.38	المنتجات العملية الأخرى (ح/75)
5592957.74	5592957.74	الأعباء العملية الأخرى (ح/65)
272637237.68	272637237.68	المخصصات للاهتلاكات والمقنونات وخسائر القيمة (ح/68)

56761828.47	56761828.47	استرجاع على خسائر القيمة (ح/78)
-628793990.5	-608414088.67	النتيجة التشغيلية (5)
-	-	المنتجات المالية (ح/76)
-	-	الأعباء المالية (ح/66)
-	-	النتيجة المالية (6)
-628793990.5	-608414088.67	النتيجة العادية قبل الضرائب (7)
-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
1431154270.82	1296244137.14	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
2059948261.32	1904658225.81	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-628793990.5	-608414088.67	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-628793990.5	-608414088.67	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر : من اعداد لطالبة بلاعتماد على الملحق رقم (7)

الجدول رقم (8): حساب مستويات النتائج

وتحسب مستويات حسابات النتائج وفقا للعلاقات التالية

العلاقة	2014	2015
(ح/70 + ح/72 + ح/73): إنتاج السنة المالية	1160288163.29	1295198296.97
(ح/60 + ح/61 + ح/62): استهلاك السنة المالية	1209125703.69	1316568421.64
إنتاج نسبة المالية - استهلاك السنة المالية: القيمة المضافة	-48837540.40	-21370124.67
القيمة المضافة - (ح/63 + ح/64): إجمالي فائض الاستغلال	-466139867.10	-486519768.93
النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + (ح/75) - (ح/65) - (ح/68) + (ح/78)	-608414088.67	-628793990.5
(ح/76) - (ح/66): النتيجة المالية	-00	00
النتيجة العملياتية - النتيجة المالية: النتيجة المالية قبل الضرائب	-608414088.67	-628793990.5
جميع الحسابات 7 السابقة و المدرجة في حساب النتائج: مجموع منتوجات الأنشطة العادية	1296244137.14	1431154270.82
جميع حسابات 6 السابقة و المدرجة في حساب النتائج: مجموع أعباء الأنشطة العادية	1904658225.81	2059948261.32

النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-608414088.67	-628793990.5
مجموع المنتوجات الأنشطة العادية - مجموع أعباء الأنشطة العادية		
صافي نتيجة السنة المالية	-608414088.67	-628793990.5

المصدر : من اعداد الطالبة بلاعتماد على الملحق رقم (7)

الفرع الثاني :إعداد الميزانية الوظيفية لثلاث سنوات وتحليلها

من خلال الميزانيات المالية المفصلة السابقة سنقوم بإعداد الميزانية الوظيفية لسنوات الثلاث ومن ثم تحليلها(2016/2015/2014).

اولا :اعداد الميزانية الوظيفية (جانب الأصول)

الجدول رقم (9) :الميزانية الوظيفية (اصول)

2016		2015		2014		السنوات
نسبة %	المبلغ	نسبة %	المبلغ	نسبة %	المبلغ	الأصول
90%	9107403212.69	87%	7583874551.39	87%	6378455004.27	الأصول الثابتة
10%	995142367.83	13%	1171188006.65	13%	935660175.42	الأصول المتداولة

0.11%	115197.43	0.014%	1227846.68	0.03%	2148353.89	قيم الاستغلال
9.35%	944985801.25	12.74%	1115580545.19	12.26%	896860312.20	قيم قابلة للتحقيق (خارج الاستغلال)
0.49%	50041369.14	0.62%	54379614.78	0.5%	36651509.33	قيم جاهزة
100%	10102545580.52	100%	8755062558.04	100%	7314115179.69	مجموع الأصول

المصدر : من اعداد الطالبة

ثانيا : اعداد الميزانية الوظيفية (جانب الخصوم) .

الجدول رقم (10): الميزانية الوظيفية (خصوم)

2016		2015		2014		السنوات
نسبة %	المبلغ	نسبة %	المبلغ	نسبة %	المبلغ	الخصوم
74%	7516641502.09	69%	6032694771.66	72%	5277831186.63	الأموال الدائمة
63%	6371699762.57	55%	4858189443.99	58%	4221985567.98	الأموال الخاصة
11%	1144941739.53	14%	1174505327.67	14%	1055845618.65	الديون طويلة الأجل
26%	2585904078.42	31%	2722367776.38	28%	2036283993.06	الديون قصيرة الأجل
100%	10102545580.52	100%	8755062548.04	100%	7314115179.69	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطالبة

ثالثا: تحليل عناصر الميزانية الوظيفية (اصول و خصوم)

من خلال الاطلاع على الميزانية الوظيفية (جانب الاصول) لمؤسسة سونلغاز فرع البيض خلال الفترة

(2014،2015،2016) نلاحظ ما يلي :

- بقيت نسبة الاصول ثابتة ومستقرة نوعا ما في السنة 2014 و 2015 حيث تمثل 87% من مجموع الاصول ، بالمقابل نلاحظ ان نسبة الاصول المتداولة لسنتين ثابتة هي الاخرى وتساوي 13% من مجموع الاصول الامر الذي يدل على ان المؤسسة تعتمد وبشكل كبير على الاصول الثابتة إلا ان هذا الثبات يزول تدريجيا في سنة 2016 لترتفع نسبة الاصول الثابتة الى 90% من مجموع الاصول، و بالمقابل تنخفض نسبة الاصول المتداول الى 10%، الامر الذي يدل على ان المؤسسة في هذه السنة اعتمدت تقريبا بشكل كلي على الاصول الثابتة .

اما فيما يخص جانب الخصوم فإننا نلاحظ ما يلي :

- تمثل الاموال الخاصة لسنة 2014 ما نسبته 58% من اجمالي الخصوم ،بينما تعتمد المؤسسة على الديون طويلة الاجل ، بشكل ضئيل جدا حيث بلغت هذه الاخيرة ما نسبته 14% فقط من مجموع الخصوم، مقارنة باعتمادها على المتوسط على الديون قصيرة الاجل والتي تقدر ب 28% من اجمالي الخصوم
- اما في سنة 2015 فقد انخفضت نسبة الاموال الخاصة الى 55% من اجمالي الخصوم ،بينما بقي اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الاجل في محله ، اي الاعتماد بنسبة 14% من اجمالي الخصوم ،بينما شهدت نسبة اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الاجل في هذه السنة ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة الماضية حيث قدر هذا الارتفاع بنسبة 3% اي 31% من اجمالي الخصوم .
- اما في سنة 2016 فقد عرفت الاموال الخاصة تحسنا نسبيا بالمقارنة مع السنوات الماضية حيث بلغت نسبة 63% من مجموع خصومها ، في حين استمر انخفاض الديون طويلة الاجل ب 3% من السنوات السابقة اي

اصبحت تمثل ما نسبته 11 % من اجمالي الخصوم بالإضافة الى انخفاض نسبة الديون قصيرة الاجل مقارنة بمقارنتنا بسنوات السابقة الى 26% من اجمالي الخصوم .

المطلب الثاني: التحليل القوائم المالية بواسطة المؤشرات والنسب المالية

الفرع الاول: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

يتم عن طريق مجموعة من المؤشرات و المتمثلة اساسا في رأس المال العامل ، احتياج رأس المال العامل ،بالإضافة الى الخزينة .

أ/- التحليل بواسطة رأس المال العامل :

ويتم من خلال طريقتين ؛اما من اعلى الميزانية او من أسفل الميزانية

1- حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (11) : يوضح رأس المال العامل الصافي للسنوات الثلاثة المتتالية

السنوات	2014	2015	2016
البيان			
الاموال الدائمة	5277831186.63	6032694771.66	7516641502.09
الاصول لثابتة	6378455004.27	7583874551.39	9107403212.69
رأس المال العام الصافي	-1100623817.64	-1551179779.73	-1590761710.60

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

2- حساب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

الجدول رقم (12): يمثل حساب رأس المال العامل الخاص من أسفل الميزانية

البيان	السنوات	2014	2015	2016
الأصول المتداولة		935660175.42	1171188006.65	995142367.83
الخصوم المتداولة (د-ق-ا)		2036283993.06	2722367776.38	2585904078.42
رأس المال العامل الصافي		-1100623817.64	-1551179779.73	-1590761710.60

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق : نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاثة (2014، 2015، 2016)، وهذا

يعني أن الموارد الثابتة للمؤسسة لا تغطي كافة إستخداماتها الثابتة، وبالتالي المؤسسة لا

تحقق التوازن المالي .

3- حساب رأس المال العامل الخاص :

رأس المال العامل الخاص = الاموال الخاصة - الاصول الثابتة

الجدول رقم (13): يمثل حساب رأس المال العامل الخاص

البيان	السنوات	2014	2015	2016
الاموال الخاصة		4221985567.98	4858189443.99	6371699762.57
الاصول الثابتة		6378455004.27	7583874551.39	9107403212.69
رأس المال العامل الخاص		-2156469436.29	-2725685107.4	-2735703450.12

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق : نلاحظ ان رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنوات الثلاثة (2014، 2015، 2016) وفي انخفاض

مستمر ، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية اصولها الثابتة بأموالها الخاصة مما يجعلها تلجأ الى الديون

طويلة الاجل ، وهي وضعية جد سيئة بالنسبة للمؤسسة .

4 - رأس المال العامل الاجمالي :

✓ رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

✓ رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة لتحقيق + قيم جاهزة

الجدول رقم (14): يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي

البيان	السنوات	2014	2015	2016
قيم الاستغلال		2148353.89	1227846.68	115197.43
قيم قابلة لتحقيق		896860312.20	1115580545.19	944985801.25
قيم جاهزة		36651509.33	54379614.78	50041369.14
رأس المال العامل الاجمالي		93566175.42	1171188006.65	995142367.83

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الاجمالي موجب خلال السنوات الثلاثة المدروسة (2014،2015،2016)

كما نلاحظ إنخفاض طفيف في سنة 2014 مقارنة مع السنتين (2015،2016) وبالتالي رأس المال الاجمالي في

المؤسسة يتسم بتذبذب وهذا راجع الى تذبذب قيم الاستغلال والقيم القابلة لتحقيق و القيم الجاهزة ، الامر الذي لا

يمكن ان يعكس الوضع الخاص بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة .

5- رأس المال العامل الاجنبي :

- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون
- رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

جدول رقم(15): يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي

البيان	السنوات	2014	2015	2016
الديون طويلة الأجل		1055845618.65	1174505327.67	1144941739.53
الديون قصيرة الأجل		2036283993.06	2722367776.38	2585904078.42
رأس المال العامل الاجنبي		3092129611.71	3896873104,05	3730845817.95

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق : نلاحظ ان رأس المال العامل الاجنبي في تزايد بين السنتين (2014-2015) إلا انه ينخفض بعض

الشيء في سنة 2016 مما يدل على ان المؤسسة قللت من اعتمادها على الديون قصيرة الاجل .

ب- /التحليل بواسطة إحتياج رأس المال العامل :

ويتم حسابه وفقا للعلاقة التالية :

حساب إحتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفيات)

الجدول رقم (16) : حساب إحتياج رأس المال العامل

2016	2015	2014	السنوات البيان
995142367.83	1171188006.65	935660175.42	الاصول المتداولة (1)
50041369.14	54379614.78	36651509.33	القيم الجاهزة (2)
945100998.69	1116808391.87	899008666.09	(1) - (2) (3)
2585904078.42	2722367776.38	2036283993.06	الديون قصيرة الاجل (4)
0000	0000	0000	السلفيات المصرفية (5)
2585904078.42	2722367776.38	2036283993.06	(4) - (5) (6)
-1640803079.73	-1605559384.51	-1137275326.97	إحتياج رأس المال العامل (3) - (6) (7)

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ ان احتياج رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاثة ، وهذا يفسر ان استخدامات الاستغلال للمؤسسة اصغر من موارد الاستغلال ، اذ ليس لديها احتياجات للتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل الاجمالي ، وذلك بعد تغطية وتمويل إحتياجات الدورة الاستغلالية للمؤسسة .

ج- التحليل بواسطة الخزينة

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

الجدول رقم (17): مثل حساب الخزينة

2016	2015	2014	السنوات البيان
-1590761710.60	-1551179779.73	-1100623817.64	رأس المال العامل
-1640803079.73	-1605559384.51	-1137275326.97	احتياج رأس المال العامل
50041369.13	54379614.78	36651509.33	الخزينة

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق : نلاحظ ان الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاثة وهي أكثر ارتفاعا في سنة 2015 مما يدل على ان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل ، ففي هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من اموالها لتغطية رأس المال العامل ويتالي هي قادرة على تسديد ديونها في آجال الاستحقاق ، والملاحظة بأن المؤسسة لا تقوم

باستغلال الخزينة بطريقة جيد مما يطرح عليها مشكلة الفرصة الضائعة ولهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد اولية وتوسيع عملياته .

الفرع الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

هناك العديد من النسب المالية التي يتم بواسطتها تحليل الوضع المالي للمؤسسة وتقييمه ، وفيما يلي سأقوم بالتطرق إلى أهم هذه النسب وذلك حسب المعلومات المتوفرة لدينا:

اولا : نسب التمويل

وتتكون من النسب التالية:

1- نسب التمويل الدائم:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم (18): يمثل حساب نسبة التمويل الدائم (2014، 2015، 2016)

السنوات	2014	2015	2016
البيان			
الأموال الدائمة	5277831186.63	6032694771.66	7516641502.09
الأصول الثابتة	6378455004.27	7583874551.39	9107403212.69
نسبة التمويل الدائم	0.83= 83%	0.80= 80%	0.83= 83%

المصدر: من اعداد الطالبة بلاء اعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال العامل وهي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما كانت نسبة التغطية جيدة، والملاحظ من الجدول أن نسبة التمويل الدائمة طول السنوات الثلاثة، أصغر من الواحد وبالتالي الأموال الدائمة للمؤسسة لم تغطي أصولها الثابتة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تحقق توازن هيكلي مالي.

2- نسبة التمويل الذاتي:

تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم (19): يمثل حساب نسبة التمويل الذاتي

البيان	السنوات	2014	2015	2016
الأموال الخاصة		4221985567.98	4858189443.99	6371699762.57
الأصول الثابتة		6378455004.27	7583874551.39	9107403212.69
نسبة التمويل الذاتي		0.66 = 66%	0.64 = 64%	0.70 = 70%

المصدر: من اعداد الطالبة بلاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: تعتبر هذه النسبة على مدى تغطية الوحدة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وبالتالي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة الأجل والملاحظ أن نسبة التمويل الذاتي أقل من الواحد في كل السنوات المدروسة وهذا يدل على عدم استطاعة المؤسسة على تمويل الأصول الثابتة بأموالها الخاصة ما جعلها تستعين بالديون طويلة الأجل وهي وضعية غير مريحة للمؤسسة.

3- نسبة الاستقلالية المالية:

وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون
مجموع الديون = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (20): يمثل حساب نسبة الاستقلالية المالية

البيان	السنوات	2014	2015	2016
الأموال الخاصة		422198556798	4858189443.99	6371699762.57
مجموع الديون		3092129611.71	3896873104.05	3730845817.95
نسبة الاستقلالية المالية		1.37	1.25	1.71

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: تعتبر هذه النسبة عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة، والملاحظ من

الجدول أن نسبة الاستقلالية على مدار ثلاث سنوات جيدة، وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا ذلك أن

النسبة تفوق الواحد وبالتالي المؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية لتسديد التزاماتها.

4- نسبة قابلية السداد:

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

الجدول رقم (21): حساب نسبة قابلية السداد

البيان	السنوات	2014	2015	2016
مجموع الديون		3092129611.71	3896873104.05	3730845817.95
مجموع الأصول		7314115179.69	8755062548.04	10102545580.52
نسبة قابلية السداد		0.42	0.45	0.37

المصدر: من اعداد الطالبة بلاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: تعتر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها وكلما كانت هذه النسبة أقل من 0.5 زادت

قدرة المؤسسة على الالتزام بالديون، ونلاحظ في الجدول أعلاه أن هذه النسب وعلى مدى ثلاث سنوات لم

تتجاوز 0.5، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

ثانيا : نسب السيولة

وتتكون من النسب التالية:

1- نسبة السيولة العامة:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

جدول رقم (22): يوضح حساب نسبة السيولة العامة

البيان	السنوات	2014	2015	2016
مجموع الأصول المتداولة		935660175.42	1171188006.65	995142367.83
ديون قصيرة الأجل		2036283993.06	2722367776.38	2585904078.42
نسبة السيولة العامة		0.45	0.43	0.38

المصدر: من اعداد الطالبة بلاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي يمكن للأصول المتداولة أن تغطي الخصوم المتداولة، وكلما ارتفعت

هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المؤسسة على مواجهة أخطار السداد، ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة

العامة خلال السنوات الثلاثة أقل من الواحد مما يدل على أن الأصول الجارية عجزت عن تغطية استحقاقات الخصوم

الجارية، وهذا راجع إلى انخفاض الأصول الجارية.

2-نسبة السيولة المختصرة:

نسبة السيولة المختصرة = (القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة) / ديون قصيرة الأجل

جدول رقم (23): حساب نسبة السيولة المختصرة

البيان	السنوات	2014	2015	2016
القيم الجاهزة(01)	36651509.33	54379614.78	50041369.14	
القيم الجاهزة(02)	896860312.20	1115580545.19	944985801.25	
(3)...(2 + 1)	933511822	1169960160	995027170	
ديون قصيرة الأجل(4)	2036283993.06	2722367776.38	2585904078.42	
نسبة السيولة مختصرة 4 / 3 ... (5)	0.45	0.42	0.38	

المصدر: من اعداد الطالبة بلاعتماد على وثائق المؤسسة

القيم غير الجاهزة: تعبر هذه النسبة على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة في وقت محدد، وعادة ما تكون هذه المحصورة بين حد أدنى يساوي 0.3 وحد أقصى يساوي 0.5، والملاحظ من الجدول أن المؤسسة محل الدراسة على مدار ثلاث سنوات حققت نسبة سيولة محصورة بين 0.38 إلى 0.45، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة تتمتع بسيولة عالية أي أن المؤسسة في حالة مريحة.

-نسبة السيولة الحالية:

تحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية: القيم الحالية / ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم(24) : حساب نسبة السيولة الحالية

البيان	السنوات	2014	2015	2016
القيم الجاهزة		36651509.33	54379614.78	50041369.14
ديون قصيرة الأجل		2036283993.06	2722367776.38	2585904078.42
نسبة الديون قصيرة الأجل		0.017	0.019	0.019

المصدر: من اعداد الطالبة بلاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: تعبر هذه النسبة على مدى قدره المؤسسة على تسديد الديون قصيرة الأجل حيث تنحصر هذه النسبة بين

(20% إلى 30%) وكلما إرتفعت من هذه النسبة كلما كان بمقدور المؤسسة الوفاء بالتزاماتها وبالتالي تكون هناك

وفرة في النشاط والعكس كلما إنخفضت عن هذه النسبة دل ذلك على العسر المالي الكبير الذي تواجهه المؤسسة.

والملاحظ من هذا الجدول أن نسب السيولة في السنوات الثلاثة منخفضة جدا أن (أي أقل من 20%) ومنه فإن

المؤسسة تستطيع تغطية جزء من ديونها قصيرة الأجل .

ج- نسب المردودية:

وتتكون من نسب المردودية المالية ونسب المردودية المالية

جدول رقم (25): حساب المردودية المالية

البيان	السنوات	2014	2015
النتيجة الصافية		-608414088.67	-62879390.5
الأموال الخاصة		4221985567.68	4858189443.99
نسبة المردودية		14 % - أي -0.14	1.29% - أي 0.0129

المصدر: من اعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة على هدى سنتين حققت نتائج صافية خسارة ، وبالتالي فإن

المردودية المالية في هذه الحالة سالبة وهذا راجع إلى عدم إستخدام الموارد إستخدام أمثل من قبل مسيري المؤسسة.

ب-المردودية الاقتصادية

نسبة المردودية الاقتصادية: النتيجة الصافية / مجموع الأصول

الجدول رقم (26) : حساب نسبة المردودية الاقتصادية

2015	2014	السنوات البيان
-628779390.5	-608414088.67	نتيجة صافية
8755062548.04	7314115179.69	مجموع الأصول
-0.0071 أي -0.71%	-0.083 أي -8.3%	المردودية الاقتصادية

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة سالبة و تكاد تنعدم و هذا راجع إلى عدم تحقيق

نتيجة صافية ربح على مدى السنتين.

المطلب الثالث: دراسة وسائل التمويل في المؤسسة (سونلغاز البيض)

بعد أن تطرقنا إلى الوضعية المالية للمؤسسة ، سنحاول عرض مختلف وسائل التمويل التي تلجأ إليها مؤسسة سونلغاز

البيض، وهناك عموما مصدرين للتمويل:

الفرع الأول: وسائل التمويل الداخلية: ويمكن إبرازها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (27) : وسائل التمويل الداخلية

البيانات	2014	2015	2016
رأس مال الشركة	3743929025.25	4296631313.51	5658790591.23
الإحتياطات	415992113.92	477403479.28	628754510.14
مؤونات الخسائر المحتلة	272637237.68	272637237.68	-
الفرق المعفي من الضريبة	84154661.20	84154661.20	84154661.20
مؤونات أخرى	1044009104.06	116139828.47	1131225303.77
الإسترجاعات	56761828.47	56761828.47	-
المجموع	5617483970.58	6348986764.57	7502925066.34

المصدر: من اعداد الطالبة بلاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مصادر التمويل الداخلية لمؤسسة سونلغاز (البيض) في إزدیاد مستمر، وهذا رغم نقص

المعلومات لسنة 2016 إلى أننا نلاحظ إرتفاع ملحوظ على مدى الثلاث سنوات وهذا راجع إلى كفاءة المسير في

إتخاذ الإجراءات اللازمة والتعديلات المناسبة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة باستمرار

الفرع الثاني: وسائل التمويل الخارجية:

ويمكن إبرازها من خلال الجدول التالي

جدول رقم (28): وسائل التمويل الخارجية

2016	2015	2014	السنوات البيان
13716435.76	13107083.24	11836514.59	التمويل متوسط و طويل الأجل. القروض والديون المالية
13716435.76	13107083.24	11836514.59	مجموع التمويل المتوسط وطويل الأجل
802395860.69	932966320.64	552401441.02	تمويل قصير الأجل الموردون
1764953650.78	1780419197.17	1475406494.57	الديون الأخرى
25673449511.47	2713385517.81	2027807935.59	مجموع تمويل قصير الأجل
2581065947.23		2033644450.18	مجموع التمويل الخارجي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

تعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تعتمد على مصادر تمويل خارجية قليلة، كما أن مقدار الأموال الخارجية

يتسم عموماً بالإنخفاض وذلك راجع إلى قلة المصادر التي تعتمد عليها خاصة المتوسطة والطويلة منها. مقارنة مع

المصادر الداخلية فإننا نجد المؤسسة للخارج.

خلاصة:

من خلال دراستنا لموضوع التمويل في مؤسسة سونلغاز بالبيض يمكننا استنتاج أهمية الدورية الذي تلعبه الإدارة المالية (قسم المالية والمحاسبة) في السعي وراء تحسين الوضع المالي للمؤسسة.

ومن خلال قيمنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة ، عن طريق تحليل أصولها وخصومها وكذلك عن طريق مؤشرات التوازن والنسب المالية اتضح لنا أن كفاءة المؤسسة تزداد سنويا ، ووضعها المالي يتحسن تدريجيا ويمكن القول كذلك أن المؤسسة تعتمد بالدرجة الأولى على المصادر الداخلية لتمويل استثماراتها و مواجهة التزاماتها وتبقى هذه الدراسة ناقصة وذلك نظرا لعدم القدرة على حساب بعض النسب والمؤشرات الضرورية ، ولكن يمكن القول أن للوظيفة المالية دورا هاما في تحديد الوضع الحقيقي للمؤسسة ماليا كما تساعد من خلال مهامها و وظائفها ومصالحها على تحديد الهيكل التمويلي الأمثل الذي تستعين به المؤسسة في مواجهة التزاماتها الآنية والمستقبلية.

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع ابراز دور الوظيفة المالية في تحديد وسائل تمويل المؤسسة الاقتصادية اذ تعتبر هذه الوظيفة بمثابة المحرك الرئيسي لكافة انشطتها .

و للإلمام بجميع جوانب الدراسة قمنا بتقديم عرض عام حول المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية في الفصل الأول أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه الى مفهوم التمويل وكفاءة اختيار المصادر المناسبة و الملائمة لتمويل احتياجات المؤسسة ولإضفاء طابع الواقعية على الدراسة قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك بإجراء دراسة ميدانية في الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز فرع ولاية البيض ،و بناءا عليه جاء الفصل الثالث ليدرس و يحلل الوضع المالي ووسائل التمويل لمؤسسة سونلغاز مديرية ولاية البيض . ومن خلال اجرائنا لهذه الدراسة حاولنا اعطاء صورة واضحة عن المؤسسة وطبيعة نشاطها ،بالإضافة الى تقييم ادائها المالي عن طريق تحليل كافة القوائم المالية الممنوحة لنا من قبل مسؤولي الادارة المالية للمؤسسة .

❖ اختبار صحة الفرضيات:

ومن خلاه هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التي تثبت صحة الفرضيات المطروحة:

الفرضية الأولى (الفرضية الرئيسية للدراسة):

تعمل الوظيفة المالية من خلال مهامها المختلفة على رفع الكفاءة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية ، مما يجعل من

هذه الاخيرة النواة الاساسية لاقتصاد الدولة

ولقد تبين لنا ذلك من خلال الدور الذي تلعبه هذه الوظيفة في المحافظة على المؤسسة وبقائها وبتالي مساعدتها على النمو والتطور و التوسع ،بالإضافة الى مواكبة التكنولوجيات الحديثة حيث ان زيادة الارباح وحسن استغلالها واستثمارها بما يخدم صالح المؤسسة يجعلها تكتسح السوق المحلية وحتى الاجنبية ويظهر ذلك جليا من خلال الشركات متعددة الجنسيات .

الفرضية الثانية (الفرضيات الفرعية للدراسة):

❖ تعدد انواع المؤسسة الاقتصادية ومجالاتها جعلها تساهم بشكل كبير في زيادة الدخل الوطني الذي يعتبر

مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية

ويبرز ذلك من خلال الثروات او الدخل التي تجنيها الدولة من مختلف الانشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية سواء كانت على مستوى القطاع العام او القطاع الخاص ، فكلما كان عدد المؤسسات الاقتصادية بمختلف اشكالها وأنواعها كبير كلما زادت الاستثمارات بمختلف انواعها ، وكلما زادت الاستثمارات زادت العملية الانتاجية وكلما زاد الانتاج زاد الاستهلاك وفي نفس الوقت زادت الصادرات وانخفضت الواردات وبتالي زيادة الدخل الوطني و تحقق الرفاهية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع .

❖ تعمل الوظيفة المالية على توفير الموارد المالية للمؤسسة من مصادرها المختلفة الامر الذي يساعدها

على تغطية احتياجاتها المالية في اجال استحقاقها مما يضمن لها البقاء واستمرارية .

ويبرز ذلك من خلال توفير كافة الاحتياجات المالية من المصدر الملائم و بالقدر الكافي و في الوقت المناسب وبالتكلفة المقبولة للمؤسسة وكذلك مدى قدرتها على تسديد التزاماتها في اجال استحقاقها الامر الذي يمنحها فرصة الحصول على الاموال بشكل مستمر لأنها تكون محطة ثقة وأمان لكافة المتعاملين معها ، وبتالي تتجنب الوقوع في العسر المالي او الافلاس ، وعليه تكون قادرة على التمرکز او البقاء .

هذا الامر كله يرجع الى كفاءة الوظيفة المالية في التخطيط و التنظيم و التسيير و غيرها .

❖ تسعى الوظيفة المالية جاهدا الى تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة وذلك من خلال الاستخدام

الرشيد و العقلاني للموارد المالية المتاحة لديها لتمويل استخداماتها

ويبرز ذلك من خلال كفاءة الوظيفة المالية في وضع الخطط و التقديرات المالية المناسبة والعمال على تطبيقها تطبيقا دقيقا ومراقبتها وبتالي الكشف على أي انحرافات سواء كانت ايجابية او سلبية و السهر على تشخيصها و معالجتها

.وتخصيص الموارد المالية للاستخدامات الملائمة لها ، والعمل على استخدامها استخداما فعالا يخدم اهداف المؤسسة.

❖ تتم المفاضلة بين وسائل التمويل المتاحة للمؤسسة عن طريق جملة من الاجراءات التي يجب ان تقوم بها الوظيفة المالية لتمييز بين المصادر المتاحة واختيار المصدر الاكثر ملائمة للمتطلبات المالية للمؤسسة ويظهر لنا ذلك من خلال السياسات و الاجراءات و العوام و المميزات التي تتبعها الوظيفة المالية لتقييم مصادر التمويل ومن ثم اختيار المصدر الذي يتلائم مع هذه الشروط .

❖ هناك عدة مصادر تلجئ اليها المؤسسة لتمويل مختلف اوجه نشاطها غير ان هذه المصادر تنقسم الى صنفين مصادر رسمية منظمة وفق اسس قانونية ،ومصادر غير رسمية تنشئ وفقا لعلاقات ودية بين الطالب على المال و مقدم المال

تبين لنا من خلال الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية وذلك من خلال الكشف عن المصادر الرسمية لتمويل المؤسسة الاقتصادية والمتمثلة اساسا في المصادر الداخلية و الخارجية والتي تتم وفقا لمبادئ و تشريعات قانونية ومحاسبية دولية .

بالاضافة الى الكشف عن المصادر غير الرسمية و التي نادرا ما تستعين بها المؤسسة الاقتصادية في التمويل ،الا اذا كانت تعاني من عسر مالي شديد ولم تجد الضمانات التي تقدمها للحصول على الاموال ،حيث ان هذا النوع من التمويل لا تضبطه اية تشريعات او قوانين او اجراءات ادارية وانما يقوم فقط على اساس الثقة المتبادلة بين الطرفين و الودية و التكافل فيما بينهما .

❖ نتائج الدراسة :

خاتمة عامة

من خلال الدراسة التي قمنا بها تمكنا من استخلاص جملة من النتائج نذكرها فيما يلي :

❖ النتائج النظرية :

➤ لا يمكن تقديم تعريف شامل وملم للمؤسسة الاقتصادية نظرا لتعدد انواعها وتشعبها واختلاف مميزاتها، خصائصها و اهدافها .

➤ تعتبر الوظيفة المالية احد الوظائف الاساسية في المؤسسة ،وبموجبها تستطيع هذه الاخيرة تسيير كافة شؤونه المالية سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي للمؤسسة (بيئة المؤسسة)، كما تقوم بتحديد كافة احتياجاتها المالية وتسعي الى توفيرها في انسب الظروف مراعيًا في ذلك احسن وسائل التمويل .

➤ يعتبر التحليل المالي من المهام الرئيسية للوظيفة المالية حيث يرتبط ارتباطا وثيقا مع كافة المهام الاخرى من تخطيط ، تنظيم ، تدقيق ، تشخيص ورقابة .

➤ يعد التمويل الشريان الذي يمد المؤسسة بما تحتاجه من اموال لضمان بقائها و استمراريتها .

➤ تعتبر المصادر غير الرسمية للتمويل سبيل من السبل التي يمكن ان تلجأ اليها المؤسسة عند وقوعها في عسر مالي .

➤ كلما زادت قدرت المؤسسة على التحكم في مواردها واستخداماتها كلما زادت كفاءتها المالية وبالتالي تحقيق اهدافها المسطرة بفعالية .

➤ يمثل الهيكل المالي للمؤسسة كافة الاموال المتواجدة على مستوى قائمة المركز المالي لها سواء كانت هذه الاموال من مصادرها الداخلية او من مصادرها الخارجية .

❖ النتائج التطبيقية :

- يتمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة في توزيع الكهرباء و الغاز على كافة انحاء الولاية حيث تشكل جزء هاماً من اقتصادها وذلك لانها تعمل على تزويد كافة محطاتها بمنتجاتها المختلفة .
- ليس للمؤسسة الاستقلالية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية وذلك راجع الى كونها مجرد فرع من فروع المؤسسة الام، وهذا ما استنتجناه من المقابلة التي اجريناها مع احد عمال المؤسسة ،حيث تبين لنا ان المؤسسة تقوم بوضع طلب يشتمل على كافة احتياجاتها الاستثمارية لدى المؤسسة الام ،ومن ثم تقوم هذه الاخيرة اما بقبول الطلب كلياً او جزئياً وتقديم الاموال اللازمة ، او تقوم بتأجيله وذلك حسب الموارد المالية المتوفرة لديها ،وهكذا تتم العملية عبر كافة فروع المؤسسة الام حيث يتم قبول الطلب كذلك وفقاً لدراسات و تحاليل يتم من خلالها تقييم الطلبات و قبول الطلب الاكثر اهمية من بينها.
- تهدف المؤسسة الى تقديم خدمات متعدد لزمائنها وذلك عن طريق اتباع نهج الحقوق و الواجبات حيث تقدم المؤسسة خدمات الكهرباء والغاز للزمائين وفي المقابل يدفع الزبون ثمن هذه الخدمة وذلك راجع الى الطابع التجاري للمؤسسة .
- تعتمد مؤسسة سونلغاز -الببيض- بشكل كبير على مصادرها الداخلية للتمويل
- تمثل القروض اهم المصادر الخارجية التي تعتمد عليها المؤسسة في التمويل
- لا تلجأ المؤسسة الى التمويل الخارجي إلا عند الضرورة الحتمية والماسة لذلك
- ومن خلال تحليلنا لمختلف القوائم المالية للمؤسسة اتضح لنا ان المؤسسة لم تتمكن من تحقيق نتيجة صافية مربحة وذلك راجع الى طبيعة نشاط المؤسسة وعدم قدرتها على الحصول على ضمانات تكفل بها الخسائر الناجمة عن عدم تسديد الزمائن للفواتير، في حين تقوم فقط بقطع الخدمة عن الزبون في الحالات المتعصية كما تلجأ الى السلطات القضائية كذلك لاسترداد جزء من حقها

❖ التوصيات :

من بين التوصيات التي اقدمها لهذه المؤسسة هي:

- العمل على تخفيض تسعيرة الكهرباء و الغاز وذلك راجع للطابع المناخي للولاية حيث يتميز بشتاء قارس و صيف حار مما يؤدي الى الاستهلاك الزائد من الكهرباء والغاز وذلك لكسب ثقة ومحبة الزبائن للشركة
- نظرا لتعدد الاخطار الناجمة عن المنتجين وكثرتها خاصة تلك المتعلقة بقطاع الغاز فإننا نوصي بتكثيف الحملات التوعية والحسيس و تقريب كافة مرافق الحماية من المجمعات السكنية ،بالإضافة الى توفير اجهزة الانذار المنزلي .

- اجراء دوريات رقابية على كافة اجهزة الربط الخاصة بشبكتي الكهرباء و الغاز وذلك تجنبنا للانقطاع المتكرر للكهرباء خاصة على مستوى الدوائر و البلديات.

- اجراء دورات تكوينية لمهندسي المؤسسة والرفع من كفاءتهم في كيفية مواجهة الاخطار الناجمة عن المنتجين بالإضافة الى توفير كافة الوسائل التي تساعد على القيام بإجراء التصليحات لمختلف الاجهزة و الوحدات .

- على المؤسسة استغلال مواردها الذاتية استغلال رشيد وعقلاني يخدم صالح المؤسسة
- يجب على المؤسسة تدارك النقص في مواردها المالية الموجهة للقطاع الاستثماري طويل الاجل .
- كما انه يجب على المؤسسة التنوع في وسائل التمويل وذلك لتخفيض المخاطر الناجمة عن عدم تسديد الفواتير

- الاهتمام اكثر بمصلحة التكوين وتزويدها بالوثائق والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة من اجل تسهيل عملية تربص للطلبة او المكونين .

ويبقى السؤال مطروح : كيف تتمكن الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية من الانتقال من صيغة التمويل الربوي

الى صيغة التمويل الاسلامي في توفير وسائل التمويل ؟

أولا: الكتب

1. أحمد طرطار ،تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1999
2. أحمد طرطار ،الترشيد الاقتصادي للطاقت الإنتاجية في المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2001
3. اسماعيل عرباجي ،اقتصاد المؤسسة ،الطبعة الأولى ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،1998
4. إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي ،التسيير المالي والإدارة المالية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2011
5. توفيق عبد الرحيم يوسف ، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن 2000،
6. - جليل كاظم ، الادارة المالية المتقدمة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2013
7. جمال الدين ،محمد المرسي ،الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003
8. جميل احمد توفيق ، الادارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986
9. حسين محمد كمال ،التحليل المالي _ (بدون طبعة) ،دار الجامعة للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،مصر ،1986
10. خبابة عبد الله ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الطبعة 2013 ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2013
11. خلدون إبراهيم شريفات ،إدارة التحليل المالي ،بدون طبعة ،دار النشر والتوزيع ،الأردن ،2001
12. رابع خوني ، رقية حساني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2008
13. رضوان وليد العمار ،اساسيات في الادارة المالية ،دار المسيرة لطباعة ونشر والتوزيع ،عمان ،1997
14. زياد سليم رمضان ،أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الاولى ،دار الصفاء ،عمان ،الأردن ،1997
15. عاطف وسيم أندرواس ،التمويل والإدارة المالية للمؤسسة ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2007
16. عبد الحليم كراجة و آخرون ، الادارة و التحليل المالي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000

17. عبد الرزاق بن حبيب ،اقتصاد وتسيير المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2006
18. عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، مدخل معاصر في الادارة المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2002
19. عبد الغفار حنفي وآخرون ،الإدارة المالية ،دار النهضة العربية ،بيروت، 1986
20. عبد الغفور عبد السلام وآخرون ،إدارة المشروعات الصغيرة ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2001
21. عبد الله عبد الله السنفي ،الإدارة المالية ،الطبعة الثانية ،دار الكتاب الجامعي ،صنعاء ،2013
22. عدنان تايه النعيمي ،د رشيد فؤاد التميمي ،التحليل والتخطيط المالي ،الطبعة العربية ،دار اليازوري ،عمان ،الأردن
2008،
23. عدنان تايه النعيمي وآخرون ،أساسيات الإدارة المالية ،طبعة الاولى ،دار المسيرة ،عمان ،2003
24. عدنان هاشم رحيم السامرائي ،الإدارة المالية الحديثة ،الجامعة المفتوحة ،ليبيا ،1997
25. علي الشرقاوي ، المشتريات و ادارة المخزون ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1995
26. عمر صخري ،اقتصاد المؤسسة ،الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر
27. غول فرحات ،اقتصاد المؤسسة ،الطبعة الأولى ،دار الخلدونية ،الجزائر ،2008
28. كمال المغربي ،أساسيات في الإدارة ،طبعة الاولى ،دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1995
29. محمد شاكر عصفور ،أصول الموازنة العامة .الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2008
30. محمد عبد الخالق ،الإدارة المالية والمصرفية ،(بدون طبعة) ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2010
31. محمد مطر ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، طبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2003
32. مصطفى رشيد شبيحة ، اقتصاديات النقود و المصارف و المال ، الطبعة السادسة ، الاسكندرية ، مصر ، 1999

33. مصطفى كمال طه ،الشركات التجارية ،دار المطبوعات الجامعية ،الإسكندرية القاهرة (مصر) ،2000
34. مليكة زغيب ،التسيير المالي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر (بدون سنة نشر)
35. منير إبراهيم هندي ،الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة الثانية ،المكتب العربي الحديث ،مصر ،1991
36. موفق عدنان ، عبد الجبار الحميري ، اساسيات التمويل و الاستثمار في الصناعة السياحية ، الطبعة الاولى ،
الوراق للنشر و التوزيع ، 2010
37. ناصر داداي عدون ،تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي ،طبعة الأولى، دار المحمدية ،الجزائر
38. ناصر داداي عدون ،اقتصاد المؤسسة ،الطبعة الأولى ،دار المحمدية ،الجزائر العاصمة ،1998
39. نعيم داوود ،التحليل المالي ،طبعة الاولى ، دار البداية للنشر والتوزيع ،عمان ،2012
40. محمد عبد الخالق ،الإدارة المالية والمصرفية ،(بدون طبعة) ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2010
41. هيثم محمد الزعبي ،الإدارة والتحليل المالي ،(بدون طبعة)، دار الفكر ،عمان 2000
42. يوسف القريشي وآخرون ،التسيير المالي ،الطبعة الثانية ،دار وائل لنشر والتوزيع ،الأردن ،2011

ثانيا : رسائل وأطروحات :

• اطروحات دكتوراه :

1. ابتسام ساعدة دور اليات التمويل الاسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017

2. سماح طالحي ، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2014

3. طلحة عبد القادر قياس كفاءة المؤسسة التعليمية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابو بكر بالكايد ، تلمسان ، 2017

• رسائل الماجستير :

1. الياس غقال ، تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، رسالة مجستير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2009

2. بين الموقف سهيلة ، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوي ، قسنطينة ، 2006

3. سعيد بلوم ، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة

4. شوية دليلة ، دور التحليل المالي في المؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية ، جامعة بومرداس ، 2005

5. سميرة هريان ، صيغ واساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2015
6. عبد الله بالعيدي ، التمويل برأس مال المخاطر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008
7. عمر طارق عمر سليم ، علاقة التسويق الإلكتروني بتعزيز الميزة التنافسية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2017
8. غريبي فاطمة الزهراء ، انتاجية العمل ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم السير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 2008
9. كريمة عمران ، المؤسسات الاقتصادية و التمويل طويل الاجل ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجستير في العلوم الاقتصادية ، محمد خيضر ، بسكرة ، 2005
10. محمد احمد جابر جودة ، مدى ملائمة عملية تمويل الاستثمار في المصارف الاسلامية لمعايير هيئة المحاسبة و المراجعة الاسلامية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2016
11. محمد قوجيل ، تقييم أداء الوكالة الوطنية لعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم
12. مليكة زغيب ، ادوات التحليل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجستير ، تخصص مالية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 1998

● شهادة ماستر:

1. أمينة عابد ، التحليل المالي كأداة تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي ، الجزائر 2015
2. انفال حدة خبيزة ، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012
3. اوراغ وناسة ، اثر التحليل المالي على أداء المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم السبير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016
4. براح سليمان ، دويدي إبراهيم ، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم التجارية ، جامعة أو كلي امحد أولحاج ، البويرة ، 2015
5. بو طويل عبد الرؤوف ، اثر هيكل راس المال على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014
6. جيجة عبد الرؤوف ، واقع استخدام لوحة القيادة في الادارة المالية لشركة سونطراك ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015
7. حنان عقون ، دور أدوات التحليل المالي في تفعيل الرقابة المالية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة ومالية ، جامعة أم البواقي .، 2007
8. خرخاش سعاد ، دور التغيير التنظيمي في رفع كفاءة و فعالية المؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2015

9. راضية قربوع ،محددات الهيكل المالي الامثل للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية لتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،2017
- 10.رمال حجاج ،دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013
- 11.سمية لزغم ، اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، ورقلة ، 2012
12. شيوخى هناء ، اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013
- 13.عساوي سهام ، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، 2015
- 14.علاق فاطمة ،دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،2015
- 15.علواني سفيان ،دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم المحاسبة والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أم البواقي ،2018
- 16.مبارك اسمهان ، دور التكوين في تحسين الانتاجية بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة ابو بكر بالقائد ، تلمسان ، 2006
- 17.يعقوب عطاء الله ، مستقبل تطبيق انماط التمويل الحديث في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة ام البواقي ، 2014

18. نعيمة عبد الهادي كناوي الشيباوي ، دور استراتيجية التمويل في تنمية القطاع الزراعي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الدبلوم العالي في التخطيط الاستراتيجي ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة القادسية ، العراق

19. جوامع إسماعين ، مساهمة الاندماجات والتحالفات في تدويل نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، أبحاث

اقتصادية وإدارية منشورة ، العدد السادس عشر ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، ديسمبر 2014

ثالثا:المجلات و الملتقيات

1. جبار بوكثير ،نبيلة سهيلية ،عناصر الهيكل المالي وآثارها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية ،مجلة ميلاف

للبحوث و الدراسات ،العدد الخامس ،2017

2. حسني بيومي ، اساسيات التمويل و الاستثمار ، خلاصات كتب المدير و رجال الاعمال ، العدد 21 ، اصدار

الشركة العربية للاعلام العلمي (شعاع)، القاهرة ، 1994

3. عبد الوهاب دادن ، تحليل المقاربات النظرية حول الهيكل المالي ، مجلة الباحث ، العدد 4 ، جامعة ورقلة ،

2006

4. الشيخ الداوي ، تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء ، مجلة الباحث ، العدد 7 ، ورقلة

5. محمد عبد الحليم عمر ، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل

المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، 28،25ماي 2008

6. وليد عبد مولاه ،كفاءة البنوك العربية ، سلسلة دراسات جسر التنمية ، العدد 104، المعهد العربي للتخطيط ،

الكويت ، 2011

7. يوسف مسعداوي ، كفاءة الاسواق المالية العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 42، جامعة سعد

دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 2014

رابعاً:الانظمة و القوانين

1- القانون المدني الجزائري

2- القانون التجاري الجزائري

3- النظام المالي المحاسبي

خامساً:المواقع الالكترونية

1-[https // www ksaaffices.com](https://www.ksaaffices.com)

2- [https// www hrdission.com](https://www.hrdission.com)

3- [https//www. Findevagateway. Org](https://www.Findevagateway.Org)

4- [https//www.tamweely.org](https://www.tamweely.org)